

التجاري
Al-Tijari



التقرير السنوي 2021

البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)



سمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت

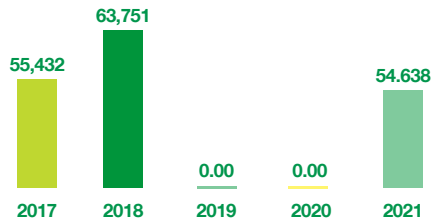


صاحب السمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

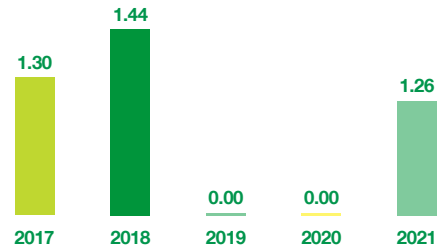
المحتويات

6	 مجلس الإدارة
8	 المقدمة
10	 كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	 الإدارة التنفيذية والإشرافية
16	 عرض موجز للأوضاع الإقتصادية
18	 نشاطات البنك
38	 قواعد ونظم الحوكمة
70	 إستعراض البيانات المالية
73	 البيانات المالية المجمعة

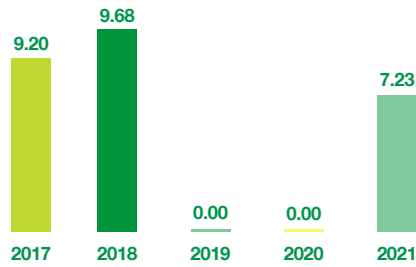
المؤشرات المالية



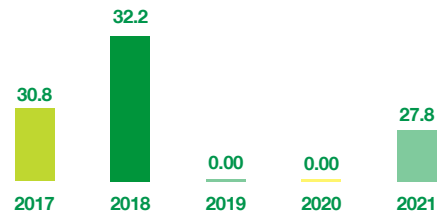
صافي الربح الخاص بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي



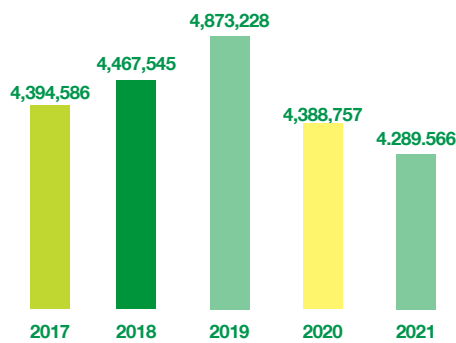
العائد على متوسط الموجودات %



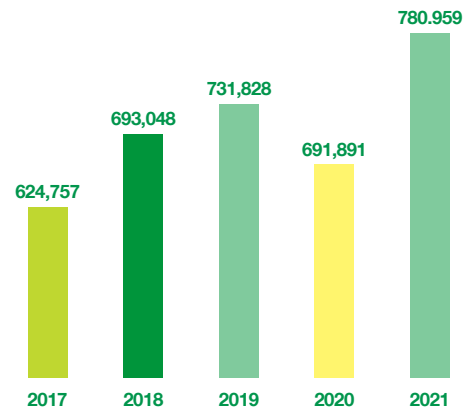
العائد على حقوق المساهمين
(متوسط) %



ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك الأم
فلس لكل سهم



مجموع الموجودات
ألف دينار كويتي



حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي

مجلس الإدارة



الشيخ/ أحمد دعيج الصباح
رئيس مجلس الإدارة



الشيخ/ طلال محمد الصباح
عضو مجلس الإدارة



د. أرشيد عبد الهادي الحوري
عضو مجلس الإدارة



بدر سليمان الأحمد
عضو مجلس الإدارة



عبد الرحمن عبد الله العلي
نائب رئيس مجلس الإدارة



ضاري علي المضاف
عضو مجلس الإدارة



مناف محمد المهني
عضو مجلس الإدارة



يوسف يعقوب العوضي
عضو مجلس الإدارة



محمد عبد الرزاق الكندري
عضو مجلس الإدارة



فهد زهير البدر
عضو مجلس الإدارة



د. محمود عبد الرسول بيهاني
عضو مجلس الإدارة



منى حسين العبد الرزاق
أمين سر مجلس الإدارة

المقدمة

المقدمة

الثبات.... في مواجهة التحديات

على الرغم من استمرار تأثير جائحة (Covid-19) على البيئة التشغيلية، وكذلك الظروف الاستثنائية التي مر بها العالم بأسره نتيجة حالات الإغلاق وما تبعها من تراجع في وتيرة نمو الأعمال، إلا أن البنك التجاري الكويتي - ومن خلال رؤيته الاستراتيجية واستثماره في البنية التحتية التكنولوجية - قد تمكن من تأكيد وترسيخ تواجده في مصاف البنوك الرائدة بدولة الكويت.

وفي خضم التطورات الهائلة التي تشهدها بيئة العمل المصرفي على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، تبرز أهمية الرؤية الاستراتيجية والسياسة الرصينة لإدارة البنك من أجل اقتناص كافة الفرص المتاحة للنمو وتطوير المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء من جهة، وكذلك إدارة المخاطر التي تكتنف الصناعة المصرفية من جهة أخرى وهو ما ترتب عليه تحقيق حالة من الثبات والاستقرار للبنك في مواجهة التحديات.

ومع التطورات الرقمية الهائلة التي تشهدها الصناعة المصرفية، كان للتجاري بصمة واضحة بتقديمه وطرحه للعديد من الخدمات المصرفية الرقمية المتطورة في الكويت عبر تطبيقاته المصرفية على شبكة الإنترنت والهواتف والألواح الذكية، بل وكان البنك سابقاً في توفير وسائل دفع متطورة غير تلامسية عبر الساعات الذكية والساعات العادية والتي مكنت العملاء من التسوق وسداد قيمة مشترياتهم بدون الحاجة لبطاقة بحوزتهم، يضاف إلى ذلك، الخدمات الذاتية المتطورة داخل فروع التجاري والتي تواكب أحدث التطورات في الصناعة المصرفية ليبقى التجاري دوماً الاختيار المفضل للعملاء.

والبنك التجاري الكويتي، بتاريخه العريق ومستقبله المضيء وبصمته الواضحة في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، سوف يواصل جهوده الرامية إلى إحداث نقلة نوعية في الصناعة المصرفية بتقديم خدمات وحلول مصرفية مبتكرة للعملاء من خلال فريق عمل على قدر كبير من المهنية والاحترافية، مع تأكيد التزامه بالمبادئ التي أرسنها الإدارة العليا بالبنك والمتمثلة في المواطنية والريادية والمسؤولية الاجتماعية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة



الشيخ / أحمد دعيج الصباح
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

مساهمينا الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني ويشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي للبنك التجاري الكويتي حيث نستعرض سوياً أبرز الإنجازات التي حققها مصرفنا في عام 2021.

لقد شهد عام 2021 استمرار تداعيات فيروس كورونا المستجد (Covid-19) وحالة الضبابية وعدم اليقين التي تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي تخللها عقد محادثات ومؤتمرات محورية حول أسعار النفط وتغير المناخ. وفي خضم هذه الظروف الصعبة، تمكنت إدارة البنك - مرة أخرى - من مواجهة التحديات وتوجيه دفة القيادة لجميع أصحاب المصالح نحو العمل بكل كفاءة وفعالية. وقد كان البنك التجاري حاضراً كعهده دوماً لتقديم جميع الخدمات لعملائه بتوظيفه لأفضل الأدوات التكنولوجية والرقمية الأكثر تطوراً لموظفي الخطوط الأمامية بما يُمكنهم من تقديم تجربة مصرفية متميزة لعملائنا عبر نقاط الخدمات المختلفة. ولقد واصلنا التركيز على تطوير وتحديث الخدمات والمنتجات المصرفية بما يدفع نحو تعزيز وإثراء العلاقات مع العملاء. ولقد أثمرت جهودنا في تقديم تجربة مصرفية متميزة لعملائنا مع المحافظة على عوامل القوة المالية ومنظومة إدارة المخاطر الحصيفة. إن أساس تقدم البنك يكمن في التركيز المستمر على أهداف البنك الاستراتيجية والتي من أهمها زيادة وتعزيز حصة مصرفنا السوقية وتحسين الخدمات وجودة الأصول وزيادة الاستثمار في مواردنا البشرية والتطور التكنولوجي والرقمي في ظل التركيز على أهمية الحوكمة والبيئة والخدمة المجتمعية.

إن إنجازاتنا المحققة هذا العام وطموحاتنا للمستقبل قد أصبحت ممكنة التحقيق بفضل فريق العمل المتميز والمتعاون. إن مهنية فريق الإدارة وتفانيهم في العمل كانت الركيزة الأساسية لكل ما تحقق من إنجازات، وسوف نستمر في البناء على هذا الزخم في السنوات القادمة، من خلال الاستثمار في مواردنا البشرية وذلك على مستوى جميع القطاعات والإدارات لتمكين موظفينا من تطوير مسيرتهم المهنية. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن منصة ثابر للتعليم الإلكتروني Thaber الخاصة بمصرفنا قد حصلت على جائزة استراتيجية التعلم والتطوير الأكثر تميزاً وذلك خلال مؤتمر القمة الحكومية التاسعة للموارد البشرية التي ترعاها حكومة إمارة دبي.

إن تركيزنا الاستراتيجي على تسهيل وضبط وتنويع الخدمات المصرفية قد وضع البنك في مكانة جيدة لتحقيق النمو في المنتجات والتكنولوجيا والرقمنة المصرفية. وفي ظل التحولات الرقمية المتزايدة التي يشهدها العالم اليوم، فإن ثقة العملاء تعتبر من أهم الضروريات، ولتأكيد هذه الثقة واصل مصرفنا الاستثمار بشكل استباقي في توفير برامج الحماية الالكترونية لتحقيق الأمن السيبراني وتطبيق أفضل الممارسات في إدارة المخاطر بهدف حماية بيانات العملاء وضمان حصولهم على تجربة مصرفية آمنة عند التعامل مع التجاري.

على مستوى الأعمال، قام البنك بتمويل مشاريع جديدة لها أهمية وطنية بنحو 480 مليون دينار كويتي، حيث تم منح تمويل مباشر لمشروع جديد ضمن جهود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص (PPP) وبرعاية الهيئة العامة للرعاية السكنية. علاوة على ذلك، كان البنك أحد المديرين الرئيسيين لقرض مشترك يتعلق بمشروع مرفق إنتاج حقول النفط بقيمة متوقعة تبلغ حوالي 398 مليون دولار أمريكي.

كما تم خلال العام التوسع في شبكة الفروع من خلال افتتاح فرع جديد في مجمع الأفنيوز مجهزاً بأحدث المعدات والتكنولوجيا بما يوفر لعملائنا التمتع بتجربة مصرفية رقمية. ويفخر التجاري بأن له أسبقية في إطلاق بعض المنتجات والخدمات المصرفية المتميزة. وسيستمر البنك بإضافة المزيد من الخدمات والمنتجات المميزة لعملائه في المستقبل.

وفي إطار جهود البنك في مجالات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة والأعمال الإنسانية والخيرية المبتكرة لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة للوطن، يواصل البنك حملة «ضاعف أجرك مع التجاري» الهادفة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقدمه أي متبرع للجمعيات والجهات المشاركة في الحملة والتي تحتفظ بحساباتها لدى البنك التجاري الكويتي. كما واصل البنك فعاليات حملة "هون عليهم" وهي الحملة المبتكرة الحائزة على جائزة المشروع الاجتماعي الرائد على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. هذا، كما يشارك البنك في العديد من المبادرات ويتبنى نهج المحافظة على البيئة بالتحول الأخضر "Go Green" حيث يشجع موظفيه على الاهتمام بالبيئة وترشيد استهلاك المياه والطاقة ويقوم برعاية الأنشطة التطوعية التي تهدف إلى تنظيف البيئة البحرية والبرية وغيرها من الجهود والمبادرات الرامية إلى المحافظة على البيئة.

وكجزء من مسؤوليته الاجتماعية، يواصل البنك دعمه لحملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت وذلك بنشر رسائل توعية متنوعة لتثقيف العملاء وجمهور المتعاملين مع القطاع المصرفي بالعديد من المعلومات المالية والمصرفية والنصائح التحذيرية من عمليات الاحتيال وذلك من خلال موقع البنك الإلكتروني وتطبيقه الإلكتروني على الهواتف المحمولة وفروعه المنتشرة وحساباته على منصات التواصل الاجتماعي وقسم الأسئلة الشائعة على البوابة الإلكترونية للبنك.

ملخص البيانات المالية لعام 2021

يواصل البنك تحقيق نتائج طيبة على مستوى الأرباح التشغيلية حيث بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية قبل المخصصات 11.1%. ومنذ عام 2018، تبنى مصرفنا تطبيق سياسة استباقية تقضي بالاعتراف المبكر بحالات الإخلال والتعثر، ونتيجة لذلك فإن القروض غير المنتظمة قد بلغت "صفر" للعام الرابع على التوالي. وهذا يعكس التزام مصرفنا بالعمل ضمن نزعة المخاطر المعتمدة مع الحفاظ على مراكز قوية من حيث رأس المال والسيولة. كما قمنا أيضاً بتخصيص جزء مناسب من الأرباح التشغيلية لتكوين مخصصات تقديرية مقابل بعض القروض.

وسجل مصرفنا أرباح صافية مقدارها 54.6 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مقارنة بمبلغ "صفر" عن العام الماضي. ويعود الارتفاع الملحوظ في الأرباح الصافية بمقدار 54.6 مليون دينار كويتي خلال العام الحالي بشكل رئيسي إلى انخفاض المخصصات مقارنة بالعام الماضي. ومع ذلك، انخفضت الأرباح التشغيلية إلى 81.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 11.1% (2020: 91.5 مليون دينار كويتي) ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أسعار الفائدة المنخفضة التي سيطرت على المشهد الاقتصادي. من الجدير بالذكر أن الأرباح التشغيلية للعام الماضي تضمنت منحة حكومية وأرباح ملموسة من إعادة التقييم بالقيمة العادلة لبعض المشتقات ذات الطبيعة غير المتكررة.

وجدير بالذكر أنه بنهاية عام 2021، بلغ إجمالي الاحتياطات المحتفظ بها لدى البنك لمواجهة خسائر القروض 216.2 مليون دينار كويتي.

المؤشرات المالية:

- بلغت الإيرادات التشغيلية 124.8 مليون دينار كويتي، بينما بلغت الأرباح التشغيلية 81.3 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، بانخفاض بنسبة 5.1% و 11.1% على التوالي مقارنة بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وبلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 34.9%.
- ارتفعت قروض وسلف العملاء لتبلغ 2,278.1 مليون دينار كويتي وهي نفس مستوى عام 2020، إلا أن إجمالي الأصول البالغ 4,289.7 مليون دينار كويتي قد انخفض بشكل طفيف بنسبة 0.2% على أساس سنوي مقارن.
- احتفظ البنك بنسب رقابية قوية، تجاوزت بشكل مريح المتطلبات الرقابية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.0%، ونسبة تغطية السيولة 130.0%، ونسبة صافي التمويل المستقر 104.2% ونسبة الرفع المالي 12.2%. هذا وتجدر الإشارة إلى أن البنك التجاري الكويتي لم يضطر لاستخدام التعديلات المخففة التي أصدرها بنك الكويت المركزي مشكوراً على بعض التعليمات الرقابية وأدوات وسياسة التحوط الكلي في ظل الظروف الاستثنائية الناتجة عن تفشي وباء (Covid-19) في سبيل تقديم الدعم اللازم للبنوك والاقتصاد المحلي.

استشراف المستقبل - عام 2022 وما بعده

يحدونا الأمل والتفاؤل في عام 2022، فعلى الرغم من تحديات العامين الماضيين، قام البنك التجاري بتسريع ضخ استثماراته في مبادرات النمو التي تدعم استراتيجيتنا المرتكزة على العملاء وأصحاب المصالح، وهذا يضعنا في مكانة جيدة لتحقيق النمو في المستقبل. وبينما نضع العملاء في بؤرة اهتمام البنك حيث أنهم أصحاب مصالح وعلاقات جوهرية وهامة مع مصرفنا، يبقى هدفنا المشترك هو المساعدة في تحويل طموحات العملاء إلى حقيقة ملموسة عن طريق الاستثمار في موظفينا وضمان اكتسابهم المعارف والمهارات المرتبطة بالتقنيات الحديثة والخدمات المصرفية الرقمية لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم.

سوف نواصل مواءمة أهدافنا حسب مستويات الأداء، بحيث يتمكن التجاري من اقتناص المزيد من فرص النمو بصورة أكثر شمولية واستدامة. وسوف نواصل التركيز على إدارة التكاليف بما يدعم استمرارية المرونة المالية والاستراتيجية التي يتمتع بها مصرفنا. ونرى في البنك التجاري أن المزيج الفريد الذي يتمتع به مصرفنا من الامكانيات البشرية والتكنولوجية سيظل بمثابة العامل الحاسم في تحقيق النجاح.

وفي الختام، يسرني أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير لحكومة دولة الكويت والجهات الرقابية ممثلة في بنك الكويت المركزي لدعمه المستمر للقطاع المصرفي، ومن مساهمي مصرفنا وفريق الإدارة التنفيذية وجميع موظفي البنك على تفانيهم وجهودهم الحثيثة لخدمة العملاء.



الشيخ / أحمد دعيج الصباح

الإدارة التنفيذية والإشرافية

الإدارة التنفيذية والإشرافية

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

الشيخة/ نوف سالم العلي الصباح
مدير عام - قطاع التواصل المؤسسي

حسين على العريان
مدير عام - قطاع الخزينة والاستثمار

بدر محمد مصلح قمحية
مدير عام - قطاع تكنولوجيا المعلومات

مسعود الحسن خالد
رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

عمرو محمد القصبي
رئيس قطاع التدقيق الداخلي

بول عبد النور داود
مدير عام - قطاع العمليات

ابتسام باقر الحداد
مدير عام - قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

تان تات ثونج
رئيس مدراء المخاطر - قطاع إدارة المخاطر

كونال سينج
مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية الدولية

صادق جعفر عبدالله
مدير عام - قطاع الموارد البشرية

أحمد حامد بوعباس
مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للشركات (بالوكالة)

تميم خالد الميعان
مدير عام - قطاع الالتزام والحوكمة

عبدالعزیز صالح الزعابي
مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد (بالوكالة)

منير عبدالسلام صالح
المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة
ومدير عام - القطاع القانوني

طلال رياض النصار
رئيس قطاع الخدمات العامة

عرض موجز للأوضاع الاقتصادية

الاقتصاد العالمي

لا يزال التعافي الاقتصادي العالمي مستمراً، حتى مع استمرار متحورات الجائحة. ويتوقع خبراء صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.9% في عام 2021 و 4.4% في عام 2022، وأن تتأثر الاقتصادات المتقدمة بصورة سلبية جراء الانقطاع في سلاسل الإمداد والتوريد والارتفاع في أسعار الطاقة.

على الرغم من الارتفاعات الأخيرة في معدلات التضخم الرئيسية في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، إلا أن توقعات التضخم طويلة الأجل لا تزال ثابتة. وباستقراء المستقبل، من المتوقع أن يصل التضخم الرئيسي إلى ذروته في الأشهر الأخيرة من عام 2021، ومع ذلك من المتوقع أن يعود إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول منتصف عام 2022 لمعظم الاقتصادات. ولكن نظراً لطبيعة التعافي التي تسيطر عليها حالة من الضبابية، لا يزال هناك قدراً كبيراً من حالة عدم اليقين، وقد تتجاوز معدلات التضخم التوقعات بشأنها وذلك نتيجة لمجموعة من الأسباب.

الاقتصاد الكويتي

أظهر الاقتصاد الكويتي نوعاً من التعافي في الربع الثاني من عام 2021، حيث تراجع الانخفاض السنوي في إنتاج النفط، في حين استفاد القطاع غير النفطي من النمو القوي في الإنفاق الاستهلاكي. ويرجع ذلك جزئياً إلى التأثير نتيجة المقارنة مع حالة الأساس المنخفض، ولكن يرجع النمو أيضاً إلى الدعم من خلال تمديد برنامج تأجيل أقساط الديون وحزم التيسير المالية. ومع الانتقال إلى الربع الثالث، فإن النشاط الاقتصادي قد فقد الزخم المصاحب على أساس سنوي في خضم تلاشي تأثير فترة الأساس، وكان من المفترض أن تتحسن الظروف بشكل تسلسلي حيث: انتعش إنتاج النفط الخام مرة أخرى في شهري يوليو وأغسطس، وظل الإنفاق عبر الإنترنت محمواً في نفس الفترة وكان من المفترض أن ينعكس ذلك إيجابياً تجاه معدل النمو في حجم قروض الأفراد على خلفية تحسن ثقة المستهلكين. وفي ذات الوقت، اعتمدت الحكومة مؤخراً خطة إعادة هيكلة القطاع العام للفترة 2022-2025، التي تهدف إلى إلغاء بعض الوزارات، وتعديل قوانين الاستثمار والملكية الأجنبية والإفلاس والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن المفترض أن تدعم هذه الخطة المؤشرات المالية على المدى المتوسط. هذا، ويتوقع خبراء السوق نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1% في عام 2021 و 4.80% في عام 2022. ويرجع ارتفاع معدل النمو في عام 2022 إلى زيادة إنتاج النفط وارتفاع الطلب المحلي بشكل كبير.

ومع امتلاك الكويت احتياطي نفطية ضخمة، فإن الصناعة بدولة الكويت تعتمد على الاستغلال الأمثل للنفط ومشتقاته. ويمثل هذا القطاع 48.4% من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 90% من صادرات الكويت. وبحلول عام 2030، تخطط دولة الكويت لاستثمار أكثر من 87 مليار دولار أمريكي في قطاع النفط وبالأخص في إنشاء مصافي جديدة للتكرير. وبشكل عام، يساهم القطاع النفطي بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي (59.6%) ويعمل به 25.4% من إجمالي القوى العاملة.

يمثل قطاع الخدمات حوالي 51.1% من إجمالي الناتج المحلي ويعمل به 72.4% من عدد السكان العاملين. ومن المتوقع أن تسجل الكويت عجزاً قدره 12.1 مليار دينار كويتي في عام 2021.

ظلت أسعار الفائدة على ودائع العملاء وكذلك الودائع فيما بين البنوك بالدينار الكويتي مستقرة خلال العام نتيجة التدابير التي تتبناها بنك الكويت المركزي لتيسير المالي وتخفيف الأعباء والمتطلبات والنسب الرقابية.

قامت وكالة ستاندرد آند بورز بتصنيف دولة الكويت عند مستوى A+ ووكالة فيتش عند مستوى AA ووكالة موديز عند مستوى A1 وجميعهم بنظرة مستقبلية مستقرة.

خلال عام 2021، كان سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي ضمن نطاق تراوح ما بين 0.300 إلى 0.303 دينار كويتي لكل دولار أمريكي، وذلك في ضوء التقلبات التي شهدتها سوق صرف العملات. وقد شهدت أسعار النفط قفزة بسبب التعافي المستمر من جائحة فيروس كورونا، وقد شكل هذا عامل قوة للدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي.

سوق الكويت للأوراق المالية

تفوق أداء سوق الكويت للأوراق المالية على الكثير من المؤشرات الإقليمية مدعوماً بشكل رئيسي بالطلب القوي من المستثمرين الأجانب. وسجل مؤشر السوق الرئيسي في الكويت مكاسب بلغت 29%، وسجل مؤشر السوق الأول مكاسب بنسبة 27% في عام 2021. وبعد إدراج بورصة الكويت على مؤشر MSCI، شهد السوق تدفقات نقدية كبيرة داخلية من الأسواق الدولية، ومن المتوقع تحقيق المزيد من المكاسب على خلفية ارتفاع أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الأشهر المقبلة. أما من حيث التهديدات الرئيسية التي قد يتعرض لها سوق الكويت للأوراق المالية، فهي تتمثل في ارتفاع التضخم على مستوى العالم مما قد يضغط على البنوك المركزية لاتخاذ تدابير سريعة بشأن السياسة النقدية عن طريق رفع أسعار الفائدة.

نشاطات البنك

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

يعتبر قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بمثابة المحرك الرئيسي لعملية التطوير المستمرة للمنتجات والخدمات التي يطورها البنك التجاري، حيث يقدم القطاع مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات والحلول المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء الأفراد من خلال باقات متكاملة من الحسابات والودائع والبطاقات. يمثل هدف قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في الوصول إلى جميع شرائح المجتمع لضمان نمو محفظة تمويل الأفراد، وتوسيع قاعدة العملاء، والتواجد القوي، واقتناص حصة تسويقية كبيرة، وترسيخ العلامة التجارية، والمساعدة في تحقيق الشمول المالي. ولتحقيق هذا الهدف، يواكب القطاع عمليات التطور العالمية والمحلية الهائلة في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة التي تشهدها الصناعة المصرفية. إن دفع عجلة التطبيق السريع للمعاملات المصرفية الرقمية على مستوى جميع الشرائح كان على رأس الأولويات في عام 2021.

بواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد تقديم مجموعة من الخدمات الجديدة والمتنوعة بشكل مبتكر يتواءم مع التطور الرقمي بما يلبي احتياجات العملاء ويرتقي لمستوى تطلعاتهم. وقد أثمر استثمار التجاري في البنية التكنولوجية الرقمية عن خدمات متميزة حازت على ثقة جمهور العملاء ليبقى التجاري هو الاختيار المفضل للعملاء. هذا، وقد شهد عام 2021 إطلاق العديد من الخدمات المصرفية المبتكرة، منها ما يلي:

الخدمات الجديدة:

إطلاق خدمات الدفع عبر Swatch Pay

وهي وسيلة دفع غير تلامسية تمكن العميل من إجراء عمليات شراء في المتاجر باستخدام ساعات عادية من شركة Swatch وتواكب هذه الخدمة التقدم الحاصل في تطوير وسائل الدفع وهي وسيلة دفع آمنة، سريعة وسهلة، وتُغني العميل عن حمل النقود وعن استخدام البطاقات البلاستيكية وتحد من عمليات الاحتيال في الوقت نفسه، ويستطيع العميل تعريف أي من بطاقاته الائتمانية والمسبقة الدفع بالإضافة إلى بطاقات السحب الآلي على ساعات Swatch والاستفادة من هذه الخدمة في جميع الأماكن التي تتيح خدمة الدفع عبر أجهزة نقاط البيع محلياً ودولياً.

إطلاق بطاقة الدفع المسبق المتعددة العملات Multi currency prepaid

أطلق التجاري بطاقة ماستر كارد المسبقة الدفع متعددة العملات التي تضمن للعملاء الاستفادة من أسعار صرف آمنة وفقاً لسعر صرف العملات في تاريخ عملية الشراء، علماً بأنها تُصدر بـ 10 عملات مختلفة ويمكن للعميل التحكم في استخدامها دون الحاجة لحمل بطاقات متعددة أو مبالغ نقدية بعملات مختلفة وهي بطاقة قابلة للتعبئة تم تصميمها خصيصاً للعملاء محبي السفر والعملاء الذين يقومون بالتسوق عبر الإنترنت وكذلك الطلبة الذين يدرسون بالخارج حيث أن هذه البطاقات تساعد العملاء على إجراء معاملاتهم بسهولة ويسر.

يستطيع العملاء الاختيار من مجموعة متنوعة من العملات الأجنبية من خلال الخدمة المصرفية عبر موقع التجاري أون لاين والاستفادة من أسعار الصرف بشكل آمن.

خدمة إصدار بطاقة مسبقة الدفع عبر تطبيق البنك

تم تطوير الخدمات الالكترونية لتسهيل تجربة العميل المصرفية بحيث أصبح بإمكان العملاء إصدار بطاقة جديدة مسبقة الدفع أو تجديد بطاقتهم مباشرة عبر تطبيق البنك على الهاتف المحمول، وتأتي هذه الخدمة لتوسيع قاعدة العملاء حاملي البطاقات مسبقة الدفع وتسهيل تعاملهم مع البنك بدون الحاجة لزيارة الفرع حيث يمكن للعميل اختيار توصيل البطاقة للعنوان المختار أو استلامها من الفرع الذي يرغب به.

فتح حساب التوفير عبر تطبيق البنك

تم إضافة حساب التوفير للحسابات الممكن فتحها للعملاء الجدد عبر تطبيق البنك CBK Mobile App

خدمة إصدار شهادة IBAN

تم إطلاق خدمة جديدة تسمح للعميل بإصدار شهادة رقم الحساب المصرفي IBAN مجاناً من داخل تطبيق البنك وتصدر الشهادة موقعة الكترونياً من قبل البنك ومعززة برمز الاستجابة السريع QR Code

إصدار كشف حساب إلكتروني

تم إطلاق خدمة إصدار كشف الحساب الإلكتروني مجاناً ولغاية خمس سنوات مباشرة من خلال تطبيق البنك التجاري على الهواتف الذكية CBK Mobile App

خدمة تجديد معلومات البطاقة المدنية عبر تطبيق "هويتي" من الهيئة العامة للمعلومات المدنية Kuwait ID

تم إطلاق خدمة جديدة تتيح للعملاء المنتهية بطاقتهم المدنية لدى البنك تحديث معلومات البطاقة بدون الحاجة إلى زيارة البنك حيث يقوم البنك بإرسال طلب مصادقة للعميل من خلال تطبيق "هويتي" من الهيئة العامة للمعلومات المدنية Kuwait ID، وعند الموافقة من قبل العميل على هذا الطلب، تتم عملية تحديث معلوماته إلكترونياً لدى البنك.

خدمة فتح الحساب للعملاء الجدد عبر تطبيق هويتي

تم تطوير عملية فتح الحساب للعملاء الجدد بحيث يستطيع العميل استخدام البطاقة الرقمية عبر تطبيق "هويتي" من الهيئة العامة للمعلومات المدنية Kuwait ID لإجراء عملية فتح الحساب لدى البنك.

تطوير خدمة الاشعارات

تم تطوير خدمة الاشعارات المصرفية بحيث تم تقسيمها إلى اشعارات خاصة بالعمليات المصرفية واشعارات منفصلة خاصة بالتوعية والتسويق، هذا كما تم إضافتها إلى القائمة الأساسية الثابتة في أعلى صفحة تطبيق التجاري بحيث تظهر دوماً تسهيلاً للوصول إليها.

التواصل مع أجهزة السحب والاياداع الذكية بست لغات عالمية

تم إضافة أربع لغات أساسية (الهندية، الباكستانية، الفلبينية والإيرانية) لواجهة المستخدم الخاص بأجهزة السحب والاياداع الذكية الموجودة في جميع الفروع وهذه ميزة فريدة تقدم لأول مرة في الكويت وتسهل على العملاء من مختلف الجنسيات استعمال أجهزة البنك والوصول إلى حساباتهم المصرفية وتنفيذ مجموعة من الخدمات المالية وغير المالية.

تطوير أجهزة السحب والاياداع الذكية

تم تطوير طرق استعمال أجهزة السحب الذكية بحيث أصبح بإمكان العميل تعريف نفسه واستخدام الجهاز عبر تطبيق الهيئة العامة للمعلومات المدنية Kuwait ID، بالإضافة إلى تطوير برامج تشغيل الجهاز بحيث أصبح متاحاً لعملاء البنوك الأخرى استخدام الجهاز للقيام بعمليات سحب من خلال بطاقات السحب الآلي الخاصة بجميع البنوك في الكويت وليس حصراً لعملاء البنك التجاري.

تدشين أجهزة الصرف الآلية للمبالغ الكبيرة "BTM"

يفخر قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بأنه أول بنك في الكويت يقدم أجهزة الصرف الآلية للمبالغ الكبيرة "BTM" حيث يمكن للعملاء (من الشركات والأفراد) سحب مبالغ كبيرة 5000 دينار كويتي ومضاعفاتها، ويمكن أن يصل المبلغ المسحوب إلى 50,000 دينار كويتي. وطريقة السحب سهلة للغاية حيث يجب على العميل إنشاء طلب السحب عبر جهاز الخدمة الذاتية، ثم الحصول على الموافقة على السحب النقدي من مكتب خدمة العملاء وبعد ذلك يقوم بمسح الرمز الموجود على إيصال المعاملة ضوئياً، ثم يدخل رمز OTP المرسل إلى الهاتف المحمول لصرف المبالغ المطلوبة.

افتتاح فرع الأفنيوز

لتحقيق الانتشار والتواجد الفعال لفروع مصرفنا في الكويت، تم افتتاح فرع في مجمع الأفنيوز وقد تم تزويد الفرع بأحدث أساليب التكنولوجيا الرقمية بما في ذلك شاشات تفاعلية تعمل باللمس، وخدمات التواصل عبر المحادثة من خلال خدمة الفيديو المباشر مع مركز الاتصال بما يمكن العملاء من إتمام جميع معاملاتهم بسرعة وسهولة.

مركز الاتصال

يلعب مركز الاتصال دوراً هاماً وحيوياً لتقديم المساعدة للعملاء الذين يتعاملون مع البنك التجاري خاصة في غير ساعات العمل الرسمية وعلى مدار الساعة من خلال المحادثة الفورية مع توفر خيارات المكالمات الصوتية أو المرئية ومساعدتهم في التصفح واستعراض أحدث المنتجات والخدمات المصرفية على صفحة البنك الإلكترونية.

حملات تسويقية

تم القيام بالعديد من الحملات والإعلانات الترويجية والتوعوية لمنتجات وعروض البنك والخدمات الجديدة المستحدثة وخاصة حساب النجمة وخدمات الدفع الحديثة وحملة تحويل الراتب التي تطلها تقديم قرض بدون فوائد لفترة محددة لغاية 70,000 د.ك كما تم إطلاق حملة تسويقية تحت عنوان "بر/بحر" لمدة أربعة أشهر لحملة البطاقات الائتمانية لتشجيع استخدامهم لبطاقات البنك في الكويت وعند السفر إلى الخارج مع عودة الحياة الطبيعية بحيث تم تخصيص 20 جائزة قيمة تضمنت العديد من معدات البحر والبر بالإضافة إلى سيارتين من نوع بولاريس Polaris.

وسوف يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مسيرته وجهوده الرامية إلى جعل التجاري "الاختيار المفضل للعملاء" عن طريق طرح وتطوير العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة.

قطاع الخدمات المصرفية للشركات

يمثل قطاع الخدمات المصرفية للشركات أحد أهم قطاعات النشاط الرئيسية بالبنك، حيث يساهم بنسبة كبيرة في أداء البنك باعتباره أحد الروافد الأساسية للإيرادات والربحية. ويهدف القطاع إلى تعظيم عوائد البنك في إطار مجموعة من المعايير المقبولة والتي قد تتطوي على مخاطر محدودة وذلك من خلال اهتمامه بتمويل أصول ذات قيمة وجودة عالية على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي المتنوعة. وقد انصب تركيز قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالبنك على تحسين جودة المحفظة الائتمانية وخفض نسبة القروض غير المنتظمة. وفي ظل التحديات التي شهدتها بيئة العمل خلال العام الجاري نتيجة لجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي أثرت سلباً على التدفقات النقدية للعملاء من الشركات، فقد واصل قطاع الخدمات المصرفية للشركات جهوده نحو تقديم الدعم والمساعدة لعملائه لمعالجة الفجوات التي قد تطرأ بشكل مؤقت على التدفقات النقدية للعملاء مع العمل على تلبية متطلباتهم التمويلية.

ويعمل بقطاع الخدمات المصرفية للشركات فريق عمل متميز من ذوي المهارات والكفاءة والخبرة العالية في إدارة علاقات العمل مع العملاء وتقديم الحلول المتعلقة بمنتجات التمويل المهيكل. وقد تم خلال عام 2021 إعادة هيكلة قطاع الخدمات المصرفية للشركات حيث أصبح يضم ست وحدات متخصصة هي: وحدة المقاولات، ووحدة النفط والغاز، ووحدة الخدمات، ووحدة التمويل التجاري (1)، ووحدة التمويل التجاري (2)، ووحدة إدارة الثروات، وتعمل تلك الوحدات مجتمعة على تلبية المتطلبات الائتمانية والتمويلية لمختلف قطاعات النشاط. وملحق بقطاع الخدمات المصرفية للشركات وحدة متخصصة في مجال التحليل الائتماني والتي يتركز عملها في إجراء تحليلات تفصيلية حول الأنشطة والأوضاع المالية ومجالات وقطاعات النشاطات الاقتصادية والمخاطر العامة المرتبطة بالعملاء، وكذلك تعمل هذه الوحدة عن كثب وتتعاون بشكل فعال مع الوحدات الست المذكورة أعلاه لإعداد عروض ائتمانية شاملة وأيضاً تقديم المساعدة اللازمة في هيكلة المنتجات الائتمانية بما يتناسب مع المتطلبات التمويلية لعملاء القطاع.

هذا، ويتم منح التسهيلات الائتمانية من خلال تقديم التسهيلات قصيرة الأجل الخاصة برأس المال العامل بغرض تمويل العمليات اليومية وكذلك منح التسهيلات متوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بالنفقات الرأسمالية ومتطلبات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يحرص القطاع على المساهمة في دعم نمو الاقتصاد الوطني عن طريق منح تسهيلات ائتمانية من خلال التمويل المباشر أو عن طريق المساهمة في القروض المشتركة لتمويل العديد من المشاريع الحكومية والشبة حكومية العملاقة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إلى جانب ذلك، يقوم القطاع أيضاً بالتركيز على تمويل القطاعات الاقتصادية بالأسواق الناشئة.

وقد نجح البنك خلال العام في تمويل مشروعات جديدة بقيمة تبلغ حوالي 480 مليون دينار كويتي فضلاً عن قيام القطاع أيضاً بتقديم تمويل مباشر بإجمالي 44 مليون دينار كويتي لمشروع جديد ضمن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص برعاية المؤسسة العامة للرعاية السكنية. علاوة على ذلك، عمل البنك خلال العام بصفته أحد مديري الاكتتاب المفوضين على ترتيب

قرض مشترك يتعلق بمرافق إنتاج حقول النفط بقيمة متوقعة تبلغ حوالي 310 مليون دولار أمريكي وتبلغ حصة البنك التجاري الكويتي في هذا التمويل نسبة 25%.

هذا، وضمن إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية، قدم قطاع الخدمات المصرفية للشركات خلال العام الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة جراء تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) وذلك تحت مظلة القانون رقم 2021/2. وحسب بحوث ومعلومات السوق، فقد قدم البنك التجاري الكويتي أكبر قدر من الدعم مقارنة بنظرائه من البنوك وفقاً للقانون المذكور أعلاه.

ويسعى قطاع الخدمات المصرفية للشركات جاهداً وبشكل مستمر إلى تقديم منتجات ائتمانية يتم طرحها خصيصاً لتلبية احتياجات عملائه وتهدف إلى تعزيز علاقات العمل معهم.

قطاع الخدمات المصرفية الدولية

يحتفظ البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل متميزة ووطيدة مع البنوك والمؤسسات المالية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي وهو ما يعزز جهود ومساعي البنك تجاه دعم عملائه والمتعاملين معه وتوسيع نطاق أعماله المصرفية خارج الحدود.

ويعمل قطاع الخدمات المصرفية الدولية على تيسير وتيرة المعاملات المصرفية التي تتم خارج الحدود سواء تلك التي تتم لصالح البنك أو لصالح العملاء وذلك عن طريق الاحتفاظ بقاعدة كبيرة من الأنشطة والأعمال المتبادلة مع كل من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية. ويساهم القطاع في إعداد السياسات والخطط الاستراتيجية للبنك لتتبع مخاطر الانكشافات الائتمانية جغرافياً وقطاعياً من خلال المشاركة في مجموعة متنوعة من عمليات الإقراض المشتركة خارج الكويت. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بدعم الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات من خلال منحهم تسهيلات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية متطلباتهم التمويلية المتعلقة بأعمالهم داخل الكويت.

على الرغم من استمرار ظروف البيئة التشغيلية الصعبة التي تتسم بوفرة السيولة على مستوى العالم وضعف هوامش الربحية في عام 2021، استمرت مساهمة القطاع في تحقيق الربحية العامة للبنك. واستمر التركيز خلال العام على إدارة الأصول ونجح القطاع بصورة استباقية، من خلال مجموعة من المعاملات الممولة وغير الممولة، في إدارة محفظة الأصول مع الحفاظ على جودتها، حيث أدار القطاع بنجاح علاقاته التجارية الهامة وتقديم المساعدة للعديد من العملاء والمشروعات بغرض استمرارية وانتظام هذه الأعمال في خضم هذه الظروف الصعبة والتحديات الكبيرة. واصل القطاع مناقشاته المفصلة مع الجهات المقترضة والأطراف المقابلة الأخرى لقياس وتقييم مدى تأثير حالة الإغلاق التي سادت العالم على مدار عامي 2020 و2021 وقدم تيسيرات للعملاء من خلال تأجيل أقساط القروض وعمليات تنازل جزئية ودعم التمويل، كما واصل القطاع علاقاته مع العملاء في أفريقيا وجنوب آسيا ودول الشرق الأقصى.

وبعد تنفيذ مشروع أم الهيمان بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الكويت بنجاح، يواصل القطاع اقتناص فرص المشاركة في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق دخل ثابت في السنوات المقبلة. إلا أن الإعلان عن طرح المشاريع الكبرى قد تأخر، على خلفية مواجهة الدولة لتأثيرات انتشار فيروس كورونا وعمليات الإغلاق. كما قام القطاع بإصدار محجوزات ضمان الأداء لمشروع ضخ للبيئة التحتية في قطاع النفط والغاز في الكويت وواصل تطوير علاقات أعمال جديدة مع شركات من منطقة الشرق الأقصى وتركيا وأوروبا تقوم على تنفيذ مشاريع في دولة الكويت.

هذا، وقد أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أنه سوف يضاعف وتيرة التفشيف، أي تقليل المشتريات الشهرية من الأصول وأشار إلى نية القيام برفع أسعار الفائدة عدة مرات على مدى عام 2022. وقد قامت الكثير من الجهات التنظيمية بالفعل برفع أسعار الفائدة بغرض كبح جماح التضخم.

يواصل القطاع جهوده نحو نمو محفظة الأصول بالبناء على الزخم الناجم عن التوفير والمشاركة في المعاملات والصفقات الدولية على أساس اقتناص الفرص بناءً على التحليل الشامل للمخاطر والعائد. وسوف يسعى القطاع أيضاً نحو تحديد عوامل ومصادر جديدة ومحتملة للإيرادات للبنك مع التركيز على التحسين المستمر للقدرة التشغيلية للقطاع.

قطاع الخزينة والاستثمار

نجح قطاع الخزينة في المحافظة على المستوى الأمثل على صعيد جميع نسب السيولة خلال عام 2021 مدعوماً بنجاح جهوده في توفير التمويل طويل الأجل من خلال القروض الثنائية وعقود إعادة الشراء لأجل. علاوة على ذلك، فقد تم تعزيز وتحسين مستوى كفاءة الميزانية العمومية للبنك من خلال استبدال ودائع العملاء / الودائع قصيرة الأجل فيما بين البنوك والتي تعد مكلفة إلى حد بعيد. كما أن بنك الكويت المركزي قد أبقى على تدابير التخفيف من حيث نسبة السيولة دون تغيير، وهذا ساعد البنوك على خفض تكلفة التمويل بشكل فعال.

تمكن قطاع الخزينة والاستثمار، ضمن خطة البنك لتنويع قاعدة العملاء والتوسع، من جذب عملاء جدد غير مقيمين وتخفيف التركيز تجاه العملاء المقيمين. كما قام قطاع الخزينة والاستثمار بضم مجموعة من الوسطاء عبر منصة إلكترونية جديدة للعمل على جذب المزيد من ودائع العملاء من مناطق جغرافية مختلفة حول العالم. إن إدارة البنك لمركز السيولة بصورة استباقية قد ساعدت على الوصول إلى تمويل منخفض التكلفة ومستقر على مدار العام. يعمل البنك من خلال قطاع الخزينة على تقليل تكلفة التمويل في المستقبل المنظور من خلال إضافة أدوات تمويل جديدة مثل اتفاقيات إعادة الشراء مستخدماً في ذلك محافظ السندات.

لغرض الإدارة الفعالة للسيولة، استثمر البنك المزيد من الأموال في السندات السيادية المقومة بالدولار الأمريكي بعائد معقول أفضل من السعر الحالي السائد في سوق المال. وقد تم خفض حجم محفظة السندات بحوالي 20% ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تواريخ استحقاق السندات وانخفاض هامش الربح السائد في السوق بالنسبة لهذا النوع من الاستثمار. إن عمليات الاقتراض طويلة الأجل المضمونة من خلال إعادة الشراء لأجل استخدام سندات مصنفة عند الدرجة "الاستثمارية" في محفظة البنك قد ساعدت على تحقيق نمو بنسبة 19% تقريباً في جانب عمليات الاقتراض طويلة الأجل. إن معدل التمويل المضمون هذا كان أقل تكلفة على البنك بصورة نسبية بمقدار 50 نقطة أساس مقارنة بمعدل الاقتراض غير المضمون.

وبهدف تعزيز الخدمات المقدمة من قطاع الخزينة والاستثمار للعملاء بعد ساعات العمل المقررة بالسوق (بخلاف ساعات العمل المقررة لتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية)، فقد قام القطاع بتطوير منصة إلكترونية لعمليات القطع الأجنبي ودمجها في النظام المصرفي الأساسي، حيث توفر هذه المنصة للعملاء وبصورة آلية لحظة معدلات صرف القطع الأجنبي بهوامش ربحية جذابة. إن خاصية التحوط التلقائية التي توفرها هذه المنصة سوف تساعد البنك على إدارة مخاطر السوق بصورة فعالة.

يعمل قطاع الخزينة والاستثمار من خلال منظومة تعتمد على أحدث التقنيات المتعلقة ببوابات التداول الإلكتروني التي تتسم بسرعة تنفيذ أعمال المتاجرة مثل Bloomberg و Reuters FX trading و 360T، وكذلك المنصات الإلكترونية الرئيسية الخاصة التي تتوفر لدى البنوك الكبرى. وبفضل كفاءة نظم قطاع الخزينة والاستثمار وخصائص وسمات التحكم والرقابة المتعلقة بتلك النظم، فقد تمكن القطاع من القيام بأعمال التداول من خلال بيئة عمل تحد من استخدام المطبوعات الورقية وتساهم في تحسين كفاءة الأعمال.

ويعمل لدى قطاع الخزينة والاستثمار مجموعة من المتداولين المهنيين أصحاب الخبرات المتميزة الذين يقومون بأداء المهام والوظائف الأساسية لدى القطاع من خلال:

- **مكتب عمليات القطع الأجنبي:** ويتضمن أنشطة التداول وأعمال التغطية فيما يتعلق بالعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي.
- **مكتب سوق النقد والدخل الثابت:** ويتناول الاهتمام بإدارة تدفق النقدية لحسابات النوسترو وعمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك والأوراق المالية ذات العائد الثابت، والسيولة، وإدارة النسب الرقابية الأخرى ذات الصلة، والتحوط ضد مخاطر السوق باستخدام عمليات المقايضة، والمحفظة الاستثمارية، والقروض الثابتة (عمليات الاقتراض).
- **مكتب مبيعات الخزينة والاستثمار:** ويعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء من الشركات وتقديم أنواع مختلفة من منتجات الخزينة مثل الودائع والعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي وكذلك عمليات مقايضة أسعار الفائدة وغيرها من المنتجات الأخرى، كما يقوم المكتب بإدارة المحفظة الاستثمارية مثل الأسهم المسعرة وغير المسعرة والأصول الجاهزة للبيع.

وقد حقق البنك - من خلال جهود قطاع الخزينة والاستثمار - نمواً في ودائع العملاء والقروض الثابتة واتفاقيات إعادة الشراء لأجل ومحفظة السندات السيادية بالدولار الأمريكي والأرباح الناشئة عن التعاملات بالقطع الأجنبي فيما بين البنوك.

ومما لا شك فيه، فإن ارتفاع معدل الكفاءة الإنتاجية والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية وأفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية، بالإضافة إلى إتباع أحدث الوسائل التكنولوجية كان له أكبر الأثر في تحقيق أهداف قطاع الخزينة والاستثمار.

قطاع إدارة المخاطر

يرى البنك التجاري الكويتي أهمية العمل الدائم على إدارة المخاطر التي تكتنف أنشطة أعماله وذلك بعد قيام البنك، وعلى النحو المناسب والملائم، بتحديد وتقييم وإدارة وتخفيف عوامل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها أعمال البنك. وتشمل المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر أمن المعلومات.

هيكل قطاع إدارة المخاطر واستقلالية أعماله

يعد قطاع إدارة المخاطر بالبنك قطاع مستقل بذاته ويختص بإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك حيث يعمل بتبعية وظيفية مباشرة للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتبع بصفة إدارية وتنظيمية لرئيس مجلس الإدارة. ويضطلع قطاع إدارة المخاطر بمسؤولية تقييم ومتابعة ورفع توصيات بشأن الاستراتيجيات اللازمة لإعداد الضوابط المرتبطة بالمخاطر الائتمانية

ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات. ويناط بموظفين محددين بقطاع إدارة المخاطر مسؤولية مراقبة ومتابعة جميع هذه المخاطر كل حسب نوع المخاطر المختص بها. ومن ضمن العوامل التي تعكس استقلالية أعمال قطاع إدارة المخاطر والدور المركزي والمحوري الذي يضطلع به داخل البنك هو عدم وجود أي شكل من أشكال التبعية الوظيفية سواء المباشرة أو غير المباشرة للقطاعات/الإدارات الأخرى داخل البنك والعضوية الدائمة لقطاع إدارة المخاطر في كافة اللجان التنفيذية لدى البنك. ولتطوير ودمج عمليات إدارة المخاطر على مستوى البنك بحيث يتم اتخاذ القرارات بعد دراسة مستتيرة، تم خلال العام تنظيم وتجميع أدوار ومهام قطاع إدارة المخاطر ضمن ثلاث إدارات رئيسية للمخاطر هي: إدارة المخاطر الائتمانية (CRM)؛ وإدارة المخاطر التشغيلية والاحتيايل وأمن المعلومات (OFISRM)، وإدارة المخاطر المؤسسية (ERM).

إدارة المخاطر الائتمانية تضم الوحدات التالية:

1. وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار: تضطلع هذه الوحدة بصورة أساسية بمسؤولية المراجعة والتقييمات السابقة لمرحلة قيام قطاعات النشاط بالبنك بمنح التسهيلات الائتمانية المتمثلة في قطاع الخدمات المصرفية للشركات وقطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المجمعة ومن ضمن المهام الموكلة لهذه الوحدة تقييم خطوط الائتمان المرتبطة بالعديد من الدول والمصارف والعروض الاستثمارية وفقاً للسياسة الائتمانية وسياسة الاستثمار. كما تضطلع الوحدة بمسؤولية تحديث درجات تصنيف مخاطر الانكشاف المتعلقة بالائتمان التجاري والاحتفاظ بتلك التصنيفات. كما تتولى الوحدة مسؤولية مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية للبنك بصفة دورية للتأكد من أن السياسة الائتمانية تتماشى مع البيئة التشغيلية وتتوافق مع الإرشادات والتعليمات الرقابية. وقد قامت الوحدة خلال العام بإعداد سياسات تتسق مع الإرشادات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد والكيانات الاقتصادية الأخرى من القطاع الخاص المحلي والتي تضررت سلباً جراء تداعيات أزمة فيروس كورونا (Covid-19) وما نتج عن تلك التداعيات من إغلاق للعديد من أنشطة الأعمال، فضلاً عن قيام الوحدة بتحليل وتقديم بيانات دورية لبنك الكويت المركزي حول الدعم المالي المقدم لهؤلاء المقترضين.

2. وحدة مراجعة القروض والرقابة على المحفظة الائتمانية: هذه الوحدة مسؤولة عن (أ) تقييم تركيبة المخاطر الكلية المرتبطة بالعملاء المقترضين على أساس المراجعة اللاحقة لمنح الائتمان وذلك بناءً على مجموعة مختارة من المعايير المعتمدة من الإدارة والتي تتضمن بشكل رئيسي الإنكشافات/التسهيلات الائتمانية البالغ قيمتها 20 مليون دينار كويتي أو أكثر والإنكشافات المصنفة كإنكشافات عالية المخاطر، (ب) متابعة المحفظة الائتمانية التجارية للبنك طبقاً للمعايير / الحدود العامة المنصوص عليها في السياسات المختلفة؛ (ج) إعداد تقارير شهرية بشأن الرقابة على القروض والمحفظة الائتمانية والتي تتناول أهم الملاحظات المتعلقة بمخاطر الإنكشافات والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل قطاع الخدمات المصرفية للشركات وقطاع الخدمات المصرفية الدولية، (د) إجراء مراجعة وتحليل شاملين للمحافظ المتعلقة بقطاع الخدمات المصرفية للشركات وقطاع الخدمات المصرفية الدولية والقروض المجمعة وقطاع الخزينة والاستثمار وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد. بالإضافة إلى ذلك، يناط بوحدة مراجعة القروض والرقابة على المحفظة الائتمانية مسؤولية تزويد إدارة البنك برأي مستقل بشأن المخاطر بهدف تحسين الأداء الكلي للتسهيلات الائتمانية وصياغة وإعداد الإجراءات التصويبية / الإجراءات المتعلقة باسترداد القروض (بناءً على توجيهات الإدارة) واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لتجنب أي خسائر ائتمانية محتملة في المستقبل.

إدارة المخاطر التشغيلية والاحتيايل وأمن المعلومات (OFISRM) تضم الوحدات التالية:

1. وحدة المخاطر التشغيلية: هي التي يناط بها مسؤولية متابعة وقياس وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للبنك، حيث تقوم وحدة المخاطر التشغيلية بجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية من خلال التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة (RCSA) ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI) وأعمال مراجعة الإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك والعمليات التي انطوت على مخاطر وتم الإبلاغ عنها. ويتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات المرتبطة بالخسائر وإعداد تقارير بشأنها من خلال التقارير الدورية الخاصة بإدارة المخاطر. كما تضطلع وحدة المخاطر التشغيلية بمسؤولية إدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك والتنسيق بشأن خطة استمرارية الأعمال (BCP) على نطاق البنك والتأكد من إجراء الاختبارات ذات الصلة بتلك الخطة بصفة منتظمة.

2. وحدة مخاطر أمن المعلومات: هذه الوحدة مسؤولة عن مراقبة وقياس ورفع تقارير بشأن كافة المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات على نطاق البنك - التهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك سواء كانت بشكل متعمد أو بصورة غير مقصودة - لضمان توافر معايير الأمان للأصول المعلوماتية للبنك. كما تعمل الوحدة على ضمان تقييم مخاطر أمن المعلومات وتحديد الفجوات والتأكد من أن الضوابط والأدوات الرقابية التي تمت التوصية بها بشأن أمن المعلومات تتماشى مع متطلبات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات المعمول بها في هذا الشأن، ويتم رفع تلك التوصيات إلى الإدارات التي تنطوي مجالات أعمالها على مخاطر معلوماتية بهدف حماية الأصول المعلوماتية للبنك ضد الاستخدام غير المصرح به أو الإفصاح غير الصحيح عن تلك المعلومات. كما تقوم وحدة مخاطر أمن المعلومات بإعداد والاحتفاظ بالسياسات والإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات مع إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من مدى فاعلية الضوابط والأدوات الرقابية وذلك بهدف حماية الأصول المعلوماتية، ومن ثم يتم تحديد المخاطر ورفع تقارير بشأن خطط التعامل مع تلك المخاطر إلى كل من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة. وتقوم وحدة مخاطر أمن المعلومات بالتعاون مع مختلف الوحدات والإدارات بالبنك وتزويدها بالنصائح والإرشادات والتوجيهات اللازمة لتحقيق الالتزام بالمتطلبات الرقابية وإتباع أفضل الممارسات على مستوى البنك بهدف حماية

الأصول المعلوماتية للبنك. وحرصاً على تحسين كفاءة وفعالية مفهوم أمن المعلومات بالبنك، قامت الوحدة في العام الماضي باتخاذ العديد من المبادرات في هذا الشأن حيث قامت، بالتعاون مع قطاع الموارد البشرية، بتقديم دورات معدة خصيصاً لجميع موظفي البنك لترسيخ ثقافة الوعي بأمن المعلومات على مستوى البنك. هذا، وقد عملت الوحدة أيضاً مع قطاع تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ الضوابط الكافية لأمن المعلومات حيث أثمر ذلك عن حصول البنك مجدداً على شهادة الاعتماد والالتزام بمعايير أمن المعلومات في صناعة بطاقات الدفع PCI-DSS لحماية بيانات العملاء من أصحاب البطاقات الصادرة عن البنك التجاري وكذلك الحصول على شهادة الأيزو ISO 27001. كما قامت الوحدة بإنشاء وإدارة مركز رقابة العمليات الأمنية والذي يعمل على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لمراقبة أي حالات غير اعتيادية تتعلق بأمن المعلومات واتخاذ الإجراءات التصويبية اللازمة بشأنها. كما تم تطبيق أعلى معايير وبرامج الحماية المتقدمة ضد البرمجيات الخبيثة وذلك بهدف حماية أجهزة الحاسب الآلي ضد الهجمات السيبرانية المعقدة التي تستهدف المستخدمين النهائيين بالبنك.

إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)

هذه الإدارة هي المسؤولة عن تقديم منظور متكامل وشامل على مستوى المحفظة للمخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك من خلال تطوير رؤية مؤسسية شاملة لجميع المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على الأهداف الاستراتيجية وجدوى أعمال البنك. تتكون هذه الإدارة من ثلاثة وحدات مترابطة ومتداخلة وهي:

1. وحدة سياسات المخاطر وأمانة السر - تركز بشكل أساسي على تقييم التعليمات الجديدة /التغييرات على التعليمات القائمة ، وبالتالي وضع / تطوير منهج لاستجابة سياسة إدارة المخاطر لهذه التغييرات.
2. وحدة تقارير المخاطر والمكتب الأوسط - مسؤولة عن إعداد تقارير إدارة المخاطر بشكل سليم وفي الوقت المناسب مع تقديم بيانات وتفاصيل تستند إلى تحليلات وصفية.
3. وحدة التحليلات والمحاكاة - تركز على التحليلات التطلعية (رؤية مستقبلية) والوصفية (للمحاكاة والتحسين) ، وتطوير النماذج المالية لتقديم رؤى تطلعية واستباقية.

خلال العام، اضطلعت إدارة المخاطر المؤسسية من خلال وحداتها المترابطة، بالمسؤولية عن مراقبة عمليات الاحتساب الدورية للنسب المالية، ورفع التقارير بشأن وحدات قياس المخاطر المتعلقة بمخاطر السوق ، والسيولة ومعدلات أسعار الفائدة ، بالإضافة إلى مختلف معايير ومقاييس نزعة المخاطر بما في ذلك متغيرات الاقتصاد الكلي لاحتساب رأس المال الداخلي المطلوب لمواجهة المخاطر المختلفة وفقاً لخطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى البنك ICAAP ؛ وكذلك المسؤولية عن إجراء اختبارات الضغط ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة BRMC و مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي ؛ كما أن الوحدة مسؤولة عن تحديث سياسات إدارة المخاطر؛ وعن عقد اجتماعات دورية للجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والاستثمار بشأن البنود المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية للبنك، وعن تقديم المدخلات/ البيانات الكمية الأساسية اللازمة مثل احتمالية التعثر عن السداد وقيمة الخسارة عند التعثر لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 . وتقوم الإدارة أيضاً بإعداد تقرير شهري بشأن إدارة المخاطر والذي يتم تعميمه على أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات. كما نفذت الإدارة الكثير من المشاريع الخاصة ذات الصلة بإدارة المخاطر التي تتضمن تحليلات المخاطر والمحاكاة بهدف تقييم المخاطر من منظور كمي ؛ هذا مع إنجاز مشروع التحقق من صحة النماذج الخاصة باحتمالية التعثر عن السداد وقيمة الخسارة عند التعثر (IFRS9 (PD / LGD بالتعاون مع مستشار مستقل.

وإلى جانب الأدوار والوظائف المنوطة بقطاع إدارة المخاطر، فإن إطار إدارة المخاطر لدى البنك يشكل هيكل هرمي على قمته مجلس الإدارة ويضم عدداً من اللجان التابعة لمجلس الإدارة مثل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية لغرض منح الموافقات الائتمانية اللازمة ورفع وإعداد التقارير. ويشتمل التقرير السنوي للبنك، ضمن قسم الحوكمة ، على شرح مفصل لهيكل الحوكمة المطبق لدى البنك.

التعامل مع مختلف أنواع المخاطر ومعالجتها:

تعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

أ) المخاطر الائتمانية

تضع كل من السياسة الائتمانية وسياسة إدارة المخاطر الائتمانية المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين السياسة الائتمانية الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض وكافة القرارات التي يتم اتخاذها وتكون ذات صلة بالنواحي الائتمانية بعد دراسة متطلبات السياسة الائتمانية. وتتم مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية على نحو مستمر وبشكل يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وكذلك متطلبات العمل.

إن السياسة الائتمانية تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن أدوات تقييم المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء مراجعات مستقلة. كما يتم وضع حدود داخلية للتركز الائتماني وجودة الائتمان. ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافية للجهالة للعروض الائتمانية وتأخذ في الحسبان

عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي تنطوي أنشطتها على بعض المخاطر. وتتضمن الدراسة النافية للجهالة تقييماً لنوعية المعلومات المالية والأداء المالي السابق للمنشأة الراغبة في الحصول على الائتمان والتوقعات المستقبلية وهيكل التسهيلات الائتمانية وارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعمليات الدعم الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المحفظة الائتمانية وذلك بهدف متابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية القائمة على نحو فعال. ويتم رفع التقارير الخاصة بالمحفظة الائتمانية والمراجعات اللاحقة لعملية الموافقة على الائتمان إلى الإدارة ورئيس مجلس الإدارة و/أو مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج تصنيف المخاطر المتعلقة بالمقترضين والذي تم تحديثه ويتم التأكد من صلاحيته وجدوى تطبيقه بصورة دورية من قبل جهات استشارية خارجية تتمتع بمهنية عالية. ويستخدم التصنيف نظام حسابي متطور يعتمد على معايير مالية وغير مالية لتحديد معدل المخاطر المرتبطة بالعميل. ويستخدم النظام جدول قياس بدرجات من 1 حتى 11 حيث تمثل الدرجة (1) أفضل المخاطر، بينما تمثل الدرجة (11) أسوأ المخاطر. ويتم استخدام عملية تصنيف المخاطر الداخلية للوصول إلى أسس منطقية حول عمليات منح الموافقة الائتمانية. كما قام البنك بتعزيز منهجيته المتعلقة بالتصنيف الائتماني الخاص بالعملاء ذوي الملاء المالية العالية، ويتم التعامل مع هذه الفئة من العملاء على أساس إفرادي بناءً على المعايير المالية والمعايير المتعلقة بتوجهات هؤلاء العملاء تجاه المواقف المرتبطة بأنشطة أعمالهم، والتي تم تطويرها بالتشاور والتعاون مع جهة استشارية مستقلة. وكذلك يتم تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالمقترضين وفقاً لاحتمالية التعثر/التخلف عن السداد. وبالنسبة للاعتبارات غير المالية فهي محددة في أي قطاع وهو ما يسمح بإجراء تقييم يتسم بمزيد من الوضوح والدقة للمخاطر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. كما يتم تطبيق الحدود القصوى للإقراض الموجه للأطراف المقابلة / المجموعة وفقاً لمخاطر الانكشاف وطبقاً للقواعد والممارسات الرقابية المتعلقة بالتركز الائتماني.

إن القيام بعملية تحليل مناسبة للمخاطر يضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع تركيبة المخاطر المرتبطة بالمقترض. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض، على أساس إفرادي، أي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم تحديد حدود مخاطر الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تنطوي أنشطتها على مخاطر عالية وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية مثل موديز وستاندرد آند بورز، لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشافات الجغرافية المرتبطة بالدول. كما قام قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيداً من الدقة عند تصنيف قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان وكذلك مخاطر الإقراض للعميل المقترض وتركز الضمانات وفقاً للركن الثاني من معايير "بازل3". ويتم قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام نموذج يحدد ويشكل شامل مخاطر التركيز الائتماني على أساس الاسم والقطاع والتوزيع الجغرافي.

ب) مخاطر السوق

إن الإنكشاف على مخاطر السوق يبدو واضحاً للبنك فيما يتعلق بحافظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للتحكم في مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي والتحكم فيها من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملاء وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول لليلة واحدة والتي تشمل على حدود كلية مطلقة.

كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تم تطويرها داخلياً، حيث تعتمد القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة ويتم احتسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند حد 99th percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً بصورة لاحقة لتأكيد مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق وكذلك التركزات التي تتضمنها تلك المخاطر بصورة منتظمة. إن عمليات احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق يتم احتسابها من خلال "الخسائر المتوقعة" وفقاً لتعليمات وقواعد بنك التسويات الدولية الصادرة في هذا الشأن.

وتخضع العروض الاستثمارية للدراسات النافية للجهالة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال مقدمة العروض. ويتم تصنيف الاستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع للحدود المعتمدة مسبقاً لكافة فئات الاستثمار. كما أن الطاقة/القدرة الاستثمارية الكلية للمجموعة وتلك الخاصة بالبنك تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

ج) مخاطر السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز الإيداعات ضمن بند المطلوبات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة وتشتمل هذه الحدود على الحد الأقصى المسموح به للفجوات التراكمية. كما تم وضع حدود داخلية لتوخي الحيلة والحذر ولضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. وقد قام قطاع إدارة المخاطر بتعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع حدود تهدف إلى تخفيض تركيز الودائع من العملاء الرئيسيين ذوي المراكز الحساسة مع تخفيض حجم التركيز في منتجات الودائع. كما يتم تطبيق حدود للفجوات لفترات زمنية مختلفة لضمان استمرار ملاءمة فترات الاستحقاق لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات. ويتم إجراء تحليل تفصيلي للمطلوبات على أساس دوري لمعرفة أنماط تجديد فترات الودائع وتحديد الودائع الكبيرة وتوجهات الأفراد والمؤسسات في التصرف بالأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباط ذلك بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات للسيناريوهات المحددة من البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

ويتم قياس ومراقبة معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) بصفة منتظمة مقابل الحدود الرقابية والحدود الداخلية.

د) مخاطر أسعار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد إنكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية المعرضة للمخاطر (EaR) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً يأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. ووفقاً لتعليمات بازل، يقوم البنك باستخدام أسلوب الصدمات المختلفة والمتعددة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة على فترات زمنية مختلفة أو بعملات مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم أيضاً احتساب معدل حساسية القيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة للأسهم. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر سعر الفائدة بصورة منتظمة.

هـ) المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم والحد من تأثير المخاطر التي قد تنشأ عن التمرير غير المناسب للأعمال والأخطاء البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة عليها (RCSA) وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك. كما يتم مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية KRIS بصفة منتظمة. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة مسبقاً وذلك لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة.

ويتم استخدام هذا التصنيف في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. كما أن قاعدة البيانات المحتفظ بها داخلياً فيما يتعلق بالأحداث المرتبطة بالمخاطر توفر وتقديم معلومات حول مدى تكرار تلك الأحداث وأثرها والتي أدت إلى نشوء المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك سياسة وخطة استمرارية الأعمال وذلك لمعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة بما يضمن مواصلة واستمرارية الأعمال وعدم حدوث أي اختلالات للنظم والعمليات الهامة للبنك.

وتساعد التغطية التأمينية المتوفرة لدى البنك في التخفيف من المخاطر التشغيلية وذلك عن طريق تحويل ونقل المخاطر بصورة حصرية. وتضع سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إرشادات عامة لإدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك بما في ذلك عوامل يتم مراعاتها في هيكلة وثائق التأمين وبيان حدود الوثائق التأمينية والمبالغ المستقطعة ومراجعات الوثائق التأمينية ومعالجة المطالبات.

و) المخاطر الأخرى

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بالمخاطر الأخرى ومن ضمنها المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف المتداخلة في إدارة هذه المخاطر والرقابة عليها. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي المطلوب لمواجهة هذه المخاطر.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

أصبحت تكنولوجيا المعلومات أحد الجوانب الأكثر تأثيراً على كل مناحي الحياة وذلك بالنسبة للأفراد والشركات على حد سواء، ومن هذا المنطلق يكتسب قطاع تكنولوجيا المعلومات أهمية جوهرية على نطاق البنك ويسعى إلى توفير وقت وجهد العملاء والموظفين بشكل واضح؛ ويقلل من النفقات ويسهل تمرير العمليات والمعاملات عبر الشبكات الالكترونية.

لقد أصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات في طليعة استراتيجيات الابتكار الرقمي للبنك، حيث تم تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات لدى البنك لدعم الأعمال التجارية وتعزيز الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء.

لقد قمنا بترقية خوادم شبكة البيانات بأحدث نظم التشغيل بهدف الوصول إلى مستويات أفضل من حيث الأداء والأمان لتحسين عملية معالجة وتمرير المعاملات التي يقوم بها النظام والوفاء والالتزام بمتطلبات هيئات ومنح شهادات الاعتماد. لقد أكملنا بنجاح تنفيذ منظومة أمن بيئة الإنتاج لدى البنك، وهذا يحد من احتمالات الهجوم على أنظمتنا من قبل المحتالين والقراصنة المحتملين. يتم حالياً إرسال نتائج عملية مراقبة الأحداث الأمنية لأجهزة تكنولوجيا المعلومات، التي تشمل الخوادم والشبكات وأجهزة الأمن، إلى نظام تسجيل الأحداث المرتبطة بأمن المعلومات الذي يجمع ويربط كل الأحداث وذلك لتحقيق رؤية أفضل لأمن البنية التحتية للبنك.

وبهدف دعم استراتيجية البنك في تعزيز تجربة العملاء، قام قطاع تكنولوجيا المعلومات باستقدام أنظمة جديدة وتحسين الأنظمة القائمة. وقد شمل هذا تحديث أجهزة السحب الآلي الذكية (STM) وأجهزة الإيداع الآلي الذكية (SDM) بحيث أصبح بإمكان العميل اختيار استخدام اللغة التي يفضلها (العربية والإنجليزية والهندية والفلبينية والأوردية والفارسية). كما يمكن للعميل اختيار الحصول على إيصال للمعاملة من عدمه، وقد قام البنك بتوفير هذه الخاصية لدعم التوجهات الساعية نحو ترسيخ نظام صديق للبيئة، وقد حرص البنك على أن يكون أمن المعلومات الشخصية للعميل، عند استخدامه أي من الجهازين، متوافقاً مع معايير الاعتماد المطبقة لأمن البطاقات المصرفية. إضافة إلى ذلك، فقد قمنا بتوسيع مظلة استخدام هذه الأجهزة بما يمكن عملاء البنوك الأخرى من السحب من هذه الأجهزة، مما يسمح لهم التمتع والاستفادة من هذه التقنيات والخصائص التي يتمتع بها عملاؤنا.

لقد قمنا بإضفاء المزيد من التحسينات على تطبيق التجاري على الهواتف الذكية بحيث تصبح الخدمات المتاحة في الفروع متوفرة أيضاً على تطبيقنا الإلكتروني من خلال تقديم خدمات مثل طلب فتح حساب، وتحديث بيانات أعرف عميلك (KYC) وبيانات البطاقة المدنية، ومنح العملاء الفرصة لتهيئة وتفعيل بطاقتهم الائتمانية بحيث تكون بعملاء متعددة وتمكينهم من تغيير الاسم المعروض لبطاقتهم لتمكين العملاء من إدارة هذه البطاقات بصورة أفضل. فضلاً عن ذلك، يمكن للعميل الآن تنزيل ومعرفة رقم الأيبان IBAN الخاص به لاستخدامه عند الحاجة.

كما قام قطاع تكنولوجيا المعلومات بتطوير الجوانب التقنية الخاصة بإدخال أجهزة السحب الآلي للمبالغ الكبيرة "BTM" حيث تدعم أجهزة السحب الآلي الذكية وتركز على العملاء ممن لديهم متطلبات سحب أو إيداع لمبالغ نقدية كبيرة.

بالنسبة لمعاملات القطع الأجنبي المستلمة من القنوات المتنوعة، فإنه يتم إرسالها تلقائياً إلى منصة T360 لإجراء عملية التحقق اللازمة بهدف تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

وعلى صعيد الالتزام الرقابي، فقد تم تنفيذ تصنيف ووضع درجات للمخاطر بما يغطي جميع حسابات الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، يتم الآن تنفيذ عملية تحديث لبيانات "أعرف عميلك" على جميع الحسابات يومياً بعد أن كان يتم في السابق مرة واحدة في الشهر. بهذه الممارسة، يتم تحديث تصنيف المخاطر للعملاء الأفراد بناءً على المعايير المنصوص عليها في تعليمات ومتطلبات بنك الكويت المركزي ويتم تحديث تاريخ مراجعة بيانات أعرف عميلك (KYC) ذات الصلة بصورة منتظمة. فضلاً عن ذلك، قمنا أيضاً بتطبيق نظام World Check وهو نظام لفحص الاسماء ويساعد البنك على التحقق من حالة العملاء الحاليين والمحتملين بالنسبة للقوائم السوداء.

وسوف يواصل قطاع تكنولوجيا المعلومات في البنك مساعيها الرامية نحو تمكين عملية تطوير المنتجات المبتكرة، وتوفير بنية تحتية أفضل لخدمة عملائنا، وتنفيذ تقنيات موثوقة للرقابة على المخاطر، وبذلك يقوم القطاع بدوره الحيوي بصفته وسيط هام وجوهري في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية.

قطاع العمليات

إن قطاع العمليات في البنك الكويتي هو فريق دعم خلفي مسؤول عن تنفيذ وتسوية المعاملات التي تضطلع بها الفرق الأمامية العاملة في خدمة العملاء مع ضمان الالتزام بالتوجيهات الرقابية وحدود المخاطر. يعتبر قطاع العمليات محورياً بالنسبة للبنك نظراً للدور الذي يضطلع به كمكتب مساند يؤثر على التجربة المصرفية للعملاء في عمليات فتح الحسابات الجديدة،

ومتابعة الحسابات القائمة، وتمرير طلبات القروض وغيرها من المعاملات اليومية. عمل القطاع على الانتقال بصورة أكثر سلاسة إلى عام 2021 بعد التحديات التي واجهها نتيجة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في عام 2020. وقد قام القطاع بالاضطلاع بمهامه الرئيسية من خلال التحسين المستمر والاستغلال الأمثل للموارد وضبط سير العمل وتحقيق الانسيابية وتعزيز عمليات المتابعة والرقابة.

مركز إدارة النقدية

يضمن مركز إدارة النقدية توافر النقد على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للعملاء وخاصة خلال فترات الذروة المصاحبة لصيف الرواتب وعطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية بما في ذلك عمليات خدمة توصيل النقدية Cash Express. وقد قام مركز إدارة النقدية بإعادة ضبط تسلسل وسير العمل للوفاء بمتطلبات إعادة التعبئة لعدد أكبر من أجهزة السحب الآلي مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بهدف تحقيق الكفاءة التشغيلية.

ويعمل مركز إدارة النقدية بالتعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات وإدارة الإنشاءات والممتلكات على استكمال وإتمام عمليات تركيب وتشغيل أجهزة السحب والإيداع للمبالغ الكبيرة BTM في فروع مختارة.

إدارة عمليات الخزينة والاستثمار

نجحت إدارة عمليات الخزينة والاستثمار في الانتقال إلى نظام الدفع المحلي الجديد (PayHub) بما يتماشى مع متطلبات بنك الكويت المركزي. هذا، وقد تم نقل محفظة السندات بنجاح إلى حساب الأمانة الجديد مما أدى إلى توفير التكاليف على رسوم المحفظة وتقليل مخاطر التركيز نتيجة تنويع المحفظة.

وحدة مراقبة العمليات الاحتيالية والمخاطر

تقع على عاتق وحدة مراقبة العمليات الاحتيالية والمخاطر، المكلفة بالعمل على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، مسؤولية دعم خدمة سويفت لفرز ومراجعة الأسماء الواردة في قائمة العملاء المفروض عليهم عقوبات من قبل سويفت Swift Sanctions Screening. بحيث لا يتم تمرير معاملاتهم، فضلاً عن قيام الوحدة بفحص ومراجعة إجراءات فتح الحسابات وفحص الشيكات المقدمة للبنك من غير عملاء البنك التجاري وفحص بيانات أعرف عميلك ومراقبة العمليات الاحتيالية، وهو ما من شأنه أن يساعد وبشكل فعال على تحديد أي انحرافات ويهدف في نهاية المطاف إلى حماية العملاء والتجار الذين يتعاملون مع البنك بل ويحد من المخاطر المرتبطة بالعمليات الاحتيالية. إن تطوير نظام كشف الاحتيال " Detect TA " قد عزز آلية المراقبة حيث يوجد بالنظام خاصية إصدار تحذيرات ذاتية.

تم تعزيز أنظمة تسوية المطالبات الخاصة ببطاقات فيرا وماستركارد Visa & MasterCard بوضع قواعد راسخة لحل المنازعات، وضبط العملية ضمن أطر زمنية قصيرة وتقديم أدوات محسنة للوصول إلى حلول استباقية. وهذا يتماشى مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في تسوية المنازعات بشكل أسرع من ذي قبل، وبأقل قدر من الأخطاء.

إن الانتقال الناجح إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة للمهام المتعلقة بوحدة مراقبة العمليات الاحتيالية والمخاطر FRMU يضمن توافر الخدمات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لعملاء البنك من الشركات دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

وحدة إعداد أدلة الإجراءات

قامت الوحدة بدعم البنك في تحديث وإصدار المستندات التي تصف العمليات والإجراءات والتي تم إعادة صياغتها وضبطها خلال العام وذلك حسب متطلبات الجهات الرقابية وقطاعات الأعمال المختلفة على مستوى البنك.

إدارة شئون العمليات

تضم الإدارة وحدة الرقابة على تمرير العمليات ووحدة إدارة السجلات ووحدة العمليات القانونية وإدارة البيانات والإجراءات (DPMU). تقوم وحدة العمليات القانونية وإدارة البيانات والإجراءات بالاضطلاع بالمهام المتعلقة بحسابات العملاء المتوفين بكل كفاءة. وتضطلع وحدة إدارة السجلات (RMU) بالمسؤولية عن أعمال الأرشيف والحفظ الكاملة لوثائق البنك. ولحفظ وتخزين الوثائق بصورة أفضل، تم إنشاء نظام آلي جديد لنقل المستندات من الفروع / القطاعات إلى وحدات التخزين وأخيراً القيام باتلافها بعد مرور فترة الحفظ الإلزامية المنصوص عليها حسب التعليمات الرقابية والإجراءات الداخلية. فضلاً عن ذلك، تعمل إدارة شئون العمليات كأحد إدارات المكتب الخلفي (الدعم والمساندة) المتخصصة في تقديم الدعم اللازم للفروع.

إدارة شئون الائتمان وتمرير القروض لعملاء التجزئة

قامت إدارة شئون الائتمان وتمرير القروض لعملاء التجزئة بإجراء تعديلات في نظام المعلومات الإدارية تتعلق بالقروض المعاد جدولتها والقروض الجديدة والتسويات لضمان تلقي معلومات أكثر دقة لدعم عملية اتخاذ القرار.

إدارة الخدمات التجارية

تُعَد إدارة الخدمات التجارية أحد الإدارات المتخصصة التي تقدم الدعم والمساعدة لعملاء البنك في إنجاز معاملاتهم مثل إصدار خطابات الاعتماد الخاصة بالاستيراد والتصدير ومستندات التحصيل والضمانات (المحلية والخارجية وكذلك الضمانات الصادرة

محلياً بناءً على طلب البنوك الأجنبية). وتقوم إدارة الخدمات التجارية أيضاً بتقديم التمويل قصير الأجل لعمليات الاستيراد مقابل التزامات تجارية وكذلك ترتيب عمليات الخصم للذمم المدينة المتعلقة بعمليات التصدير.

إدارة شئون الائتمان

تضطلع هذه الإدارة بمسؤولية إعداد وتوفير المستندات الائتمانية وتسجيل ومراجعة البيانات المتعلقة بالضمانات وتمير وإجراء الإعدادات المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية والحدود الخاصة بها في النظام المصرفي الأساسي فضلاً عن التحديث الدوري للتقييمات الخاصة بالضمانات. كما تضطلع بدور هام في تقديم الدعم اللازم لقطاعات أنشطة الأعمال بما يضمن حماية مصالح البنك من الناحية القانونية واستمرار سلامة المحفظة الائتمانية من خلال الالتزام بالشروط والأحكام الائتمانية المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ومتطلبات السياسة الداخلية وغيرها من الشروط والمتطلبات الأخرى. وتعمل الإدارة على ضمان أن أعمال تمرير التسهيلات الائتمانية والعمليات الخاصة بها للعملاء من الشركات تتماشى بشكل تام مع الشروط الائتمانية المعتمدة مع ضمان حماية مصالح كلاً من البنك والعملاء.

إدارة متابعة القروض والتحصيل

تتألف الإدارة من وحدة التنفيذ ووحدة القضايا ووحدة متابعة واسترداد القروض (LFRU). وتضطلع الإدارة بشكل أساسي بمسؤولية تحصيل الأموال غير المسددة من العملاء الأفراد ومتابعة الإجراءات القانونية، عند الحاجة إلى ذلك.

نجحت الإدارة في استرداد أصول رديئة خاصة بالقروض وبطاقات الائتمان الممنوحة في إطار الخدمات المصرفية للأفراد، وحققت نمواً كبيراً في عملية الاسترداد بلغت نسبته 97% خلال عام 2021.

وسوف يواصل القطاع الاستفادة من أتمتة النظم لتعزيز العمليات والرقابة على التكاليف وتقديم مستويات مستدامة من الجودة في السنوات المقبلة.

قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

تم إنشاء القطاع استجابة لتعليمات بنك الكويت المركزي ويعمل بتبعية وظيفية مباشرة لرئيس مجلس الإدارة بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي لضمان صياغة وتنفيذ ناجحين لـ "استراتيجية صياغة المستقبل" لخمس سنوات قادمة بهدف دعم التحول في الصناعة المصرفية الكويتية نحو التحول الرقمي، والتركيز على العملاء والتمكين الوطني لما لذلك من آثار إيجابية على البيئة والمجتمع والحوكمة كجزء لا يتجزأ من رؤية الكويت 2035.

على هذا النحو، قام القطاع، بالتعاون مع جميع الإدارات والأقسام ذات الصلة بالبنك بوضع استراتيجية التجارية نحو صياغة المستقبل مع الأخذ في الاعتبار الرؤية والتوجهات على مستوى الدولة والتي كانت واضحة وحاضرة عند تحديد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للبنك على مدى السنوات الخمس القادمة.

ويقوم القطاع أيضاً بمتابعة تنفيذ استراتيجية البنك المعتمدة، والوقوف على تحقيق نسب التنفيذ والتطبيق المقررة في الخطة الاستراتيجية، مع تقييم الأداء المنجز، من خلال مؤشرات قياس الأداء وتحقيق الأهداف، وذلك بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع يعد مسئولاً عن إعداد تقارير دورية مفصلة تُرفع لرئيس مجلس الإدارة، تتضمن تحديد جميع الإنجازات، والإخفاقات، والأهداف غير المحققة، مع بيان أسباب القصور، والمسؤول عنها، وذلك أخذاً بالاعتبار البرنامج الزمني الشامل لتنفيذ كل المشاريع، والبرامج في توقيتاتها المحددة، مع ذكر الآثار المترتبة على تنفيذ كل منها، سواءً على مستوى البنك أو المجتمع أو العملاء.

وأخيراً يراعي القطاع شمولية التقارير الاستراتيجية للبنك ورؤيته، مع تحليل للمخاطر والتحديات والفرص، إضافة إلى جوانب القوة والضعف، ومتابعة المنهجية والإجراءات المتبعة في تنفيذ المشاريع والبرامج، التي تظهر كيفية الاستمرار في خدمة العملاء والمجتمع من خلال تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية ذات الجودة العالية والأمن بتكلفة منخفضة.

قطاع الموارد البشرية

إدارة التوظيف

شارك البنك التجاري الكويتي في معارض الفرص الوظيفية الافتراضية المتعددة خلال فترة انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، حيث تأتي رعاية ومشاركة البنك في معارض الفرص الوظيفية الافتراضية التي نظمتها الجامعات والمعاهد التعليمية في إطار برنامج البنك للمسؤولية الاجتماعية ولتنفيذ استراتيجيته الرامية نحو توظيف المواطنين وتوفير فرص عمل مستقرة للخريجين الكويتيين.

ويرى البنك التجاري أن الاستثمار في الخريجين الكويتيين يساهم في تحقيق التنمية المستدامة للبلاد، لذا يحرص على استقطاب الشباب الكويتي الطموح وتأهيله وتدريبه للعمل في القطاعات والإدارات المتنوعة على مستوى البنك بما يزيد من نسبة العمالة الوطنية في البنك ويساهم في إعداد جيل من المصرفيين الكويتيين الجدد في إطار رسالة البنك الهادفة إلى "بناء المستقبل معاً".

برنامج التجاري للخريجين الكويتيين

إن قطاع الموارد البشرية، في محاولة منه للمحافظة على التوافق مع رؤية ورسالة البنك وخططه الاستراتيجية الشاملة، قد بذل جهوداً كبيرة موجهة نحو تحسين عملياته العامة وأنشطته اليومية.

ومع وضع رسالة البنك في الاعتبار، يقوم قطاع الموارد البشرية بالتوسع في برنامج التجاري للخريجين الكويتيين داخل قطاعات البنك من خلال استهداف واستقطاب الخريجين الكويتيين الجدد الحاصلين على معدل درجات مرتفع من الجامعات المرموقة لإعدادهم وتطويرهم ليكونوا مؤهلين للعمل في مختلف القطاعات داخل البنك بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الدولية، وقطاع إدارة المخاطر، وقطاع الرقابة المالية والتخطيط.

منصات التوظيف

من الملاحظ زيادة الوعي بالعلامة التجارية للبنك وهذا نتيجة مشاركة إدارة التوظيف في منصات التوظيف عبر الإنترنت مثل بيت.كوم Bayt.com وخبرة Khibra ولينكدان LinkedIn. لقد قمنا بإجراء تحسينات على تجربة المتقدمين للحصول على وظائف لدى البنك من خلال تعديل جوانب هامة على الصفحة الالكترونية الخاصة بالوظائف بطريقة توفر للمرشحين طرقاً سهلة وبسيطة لتقديم طلب التوظيف. ونتيجة لذلك، شهدت صفحة "الوظائف" على موقع البنك الالكتروني زيادة في عدد المتقدمين على مدار العام وتمت تصفية وفرز وإدارة قاعدة البيانات المشتعلة على هؤلاء المتقدمين بمساعدة وسيلة تقنية TalentEra وهي إحدى منتجات منصة بيت.كوم للتوظيف وتمكننا من الوصول إلى العديد من الخريجين الجدد من خلال منصة التوظيف الكويتية "خبرة Khibra". وقد وصل عدد متابعي حساب البنك على منصة لينكدان Linked-In إلى 24000 متابع، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 30% عن العام الماضي نتيجة لجهود البنك في جذب المواهب المتاحة على منصة LinkedIn ليكونوا جزءاً من مصرفنا المستهدف للنمو والتطور على كافة الأصعدة.

إدارة التعليم والتطوير

في ظل المنافسة الشرسية التي تواجه المؤسسات اليوم، يتعين على المؤسسات بذل المزيد من الجهد باستغلال الموارد المتوفرة لديها أو - في كثير من الحالات - القيام بالمزيد من الأعمال بموارد أقل مع تقديم المزيد من الخدمات بشكل أسرع وإضافة قيمة أكبر؛ وعلى المؤسسات ضبط تجربة العمل مع العميل و توفير التعليم والتدريب المستمر لموظفيها مع تحقيق التوازن بين متطلبات العمل من جهة والحياة الخاصة بالموظفين من جهة أخرى، وتحويل كافة العمليات والخدمات لتكون متاحة عبر الإنترنت وفي متناول العملاء، مع توفير الخصوصية وأمن المعلومات والمعاملات.

يرى قطاع الموارد البشرية إن الجهود المبذولة لتحقيق هذا التميز من خلال التركيز على التعلم والجودة والعمل الجماعي وإعادة التنظيم تمثل جوانب وأولويات أساسية لدى القطاع، ولذلك تم تضمينها في مبادرات الموارد البشرية المتنوعة لضمان توافيقها مع التوجه الاستراتيجي للبنك بصفة عامة.

مبادرة السلامة - برنامج "نبض" "PULSE"

يعتمد نجاح البنك بشكل أساسي على إنتاجية وأداء موظفيه، ويتم تعزيز قدرات الموظفين على العمل وحسن الأداء باستمرار من خلال برامج تركز بصورة عامة على سلامة وصحة الموظفين. وهذه البرامج لها نتائج إيجابية لكل من الموظفين والبنك بصفة عامة بهدف زيادة الإنتاجية ورفع معنويات الموظفين.

وعلى ذلك، تم توفير الكثير من الموارد التعليمية (مثل مقاطع الفيديو والمقالات والنصائح البسيطة للتوعية والدورات التدريبية عن بعد (Online) لتزويد المستخدمين بالمعلومات والوسائل العملية المطلوبة للتعامل مع هذه الأمور.

ولإعداد جيل من المتطوعين القادرين على التعامل مع حالات الطوارئ واتخاذ تدابير السلامة اللازمة، قامت إدارة التعليم والتطوير بالتعاون مع معهد دسمان للسكري بتنظيم دورات داخلية متعددة حول "الإنعاش القلبي الرئوي والإسعافات الأولية" حيث حصل الحاضرون على رخصة دولية من جمعية القلب الأمريكية.

برنامج (نظم إدارة الأداء؛ تطوير - أداء - نجاح GPS)

تم إعداد هذه المبادرة لتمكين المديرين من تطوير قدراتهم ومهاراتهم القيادية وممارسة ونقل هذه القدرات والمهارات والخبرات إلى الموظفين والمتدربين الجدد من جهة، ومن جهة أخرى، يحصل المتدربون على فرصة سانحة للتعلم، واكتساب المعرفة وتعلم مهارات القيادة من مدربين رواد في المجالات المتنوعة للعمل المصرفي. ولتحقيق النتائج المرجوة، فإن المبادرة تمزج بعناية بين العديد من أدوات وتقنيات تطوير المواهب، مثل التقييمات الشخصية والاجتماعية بالإضافة إلى الدورات التدريبية.

إدارة المهارات

تسمح هذه المبادرة للبنك التجاري الكويتي بالكشف عن إمكانيات أصحاب الكفاءات والمهارات العالية وذلك باستخدام أدوات معروفة بهدف تحقيق التطوير المستهدف لأصحاب هذه الكفاءات. كما تسمح المبادرة للبنك بالاحتفاظ بالمواهب وضمان التطوير المستمر والتقدم الوظيفي.

ومن ثم، يخضع أصحاب الكفاءات والمهارات العالية لسلسلة من نظم وأدوات التقييم بهدف تقييم مهاراتهم وقدراتهم بالقياس على كفاءات قيادية محددة. والغرض من ذلك هو الكشف عن إمكانياتهم وبالتالي تزويدهم بأدوات التطوير المطلوبة.

إجراءات الأمن والسلامة

بالتعاون مع قطاع الخدمات العامة، يعمل قطاع الموارد البشرية على تحديث محتوى "إجراءات الأمن والسلامة للبنك التجاري الكويتي" وتصميم مقاطع فيديو توضيحية بالرسوم البيانية "إنفوجرافيك" لتلك الجوانب. الغرض من هذا المشروع هو زيادة الوعي بالإجراءات الأمنية المطبقة في البنك فيما يتعلق بمنع الحرائق، وأساليب وطرق الإسعافات الأولية، والسلامة داخل البنك وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

التحقق من صحة التوقيع

لضمان تزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لكشف التزوير في الأوراق الرسمية والشهادات والفواتير والشيكات، عقدت إدارة التعليم والتطوير برنامج "التحقق من صحة التوقيع". وقد حضر التدريب الشامل 170 موظفاً من قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.

البرامج الإلزامية على تطبيق ثابر "THABER"

قام البنك، كجزء من البرامج التدريبية الإلزامية حسب متطلبات بنك الكويت المركزي، بإطلاق دورات تدريبية حول مكافحة غسل الأموال والتوعية بأمن المعلومات ودليل حماية العملاء ومنع الاحتيال على منصة ثابر الإلكترونية الخاصة بالبنك.

نجح البنك في إتمام جميع البرامج الأربعة بنسبة 100% نتيجة الحملات الموجهة من قطاع الموارد البشرية والحرص على توفير الدعم الكامل لمنصة التعلم الإلكتروني.

القمة الحكومية التاسعة للموارد البشرية وجائزة "استراتيجية التعلم والتطوير الأكثر تميزاً"

شارك السيد / صادق عبد الله - مدير عام قطاع الموارد البشرية - كأحد المتحدثين في القمة الحكومية للموارد البشرية التاسعة GOV HR Summit 9th Annual والتي تعتبر أكبر منصة للموارد البشرية للقطاع العام في الخليج والتي ترعاها دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي - الإمارات العربية في الفترة من 25 إلى 26 أكتوبر 2021 ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي وأحد المتحدثين في حلقة نقاشية لرؤساء الموارد البشرية.

وقد حصل البنك التجاري الكويتي على جائزة «استراتيجية التعلم والتطوير الأكثر تميزاً» في القمة الحكومية للموارد البشرية التاسعة GOV HR Summit 9th Annual.

ومن بين 250 شركة ومؤسسة مرشحة، حصد البنك التجاري هذه الجائزة المرموقة عن استراتيجية التعلم والتطوير الأكثر تميزاً تقديراً لجهوده المتميزة في مجال تدريب وتطوير موظفيه لصقل مهاراتهم المصرفية والشخصية والتطور الوظيفي وإدارة الأداء وتلتزم الاستراتيجية بأهداف النشاط وجاءت الجائزة أيضاً لتثمن مبادرات إدارة التدريب والتطوير وتوظيفها أفضل التقنيات الرائدة في عالم التدريب والتطوير.

قطاع التدقيق الداخلي

هدف قطاع التدقيق الداخلي هو تقديم خدمات تأكيد وإستشارات موضوعية و مستقلة صممت من أجل إضافة قيمة وتطوير عمليات البنك ، ويساعد ذلك على تحقيق أهداف البنك عن طريق تبني أسلوب منهجي منظم مبني على المخاطر لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وإجراءات الحوكمة .

يتم إصدار تقارير التدقيق المختلفة التي تلخص النتائج من كل مهمة تدقيق تم إجراؤها حيث ترسل إلى رؤساء المجموعات والقطاعات والإدارات المعنية . توفر هذه التقارير أدلة لدعم التقييم السنوي عن الفاعلية الشاملة لبيئة الرقابة الداخلية . ومع ذلك ، فإن أي نظام رقابة داخلية يستطيع فقط توفير تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق عن تحقيق أهداف نظام الرقابة . بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود ومحددات على الموارد وأن فوائد الرقابة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بالمقارنة مع تكاليفها .

يلتزم قطاع التدقيق الداخلي بمعايير وإرشادات معهد المدققين الداخليين (IIA) وجمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) بالإضافة إلى جمعية فاحصي الغش والاحتيال (ACFE) كما تتوافق ممارساتها مع أفضل الممارسات المهنية العالمية الخاصة بمجال التدقيق الداخلي.

قطاع الالتزام والحوكمة

قطاع الالتزام والحوكمة هو قطاع مستقل يتبع مباشرة لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويعمل بشكل أساسي على مراقبة الالتزام بالتعليمات والمتطلبات الرقابية المحلية ذات الصلة بأنشطة وأعمال البنك وتجنب البنك لمخاطر عدم الالتزام.

ويعمل القطاع كمرجع داخل البنك بشأن الاستفسارات المتعلقة بالالتزام بالتعليمات الرقابية، حيث يقوم القطاع بمساعدة القطاعات/ الإدارات المختلفة في البنك على الفهم الصحيح لتعليمات الجهات الرقابية عن طريق تفسيرها وتوضيحها بما يضمن التطبيق الصحيح لها.

كما يعمل القطاع على توطيد سبل التعاون مع كافة قطاعات وإدارات البنك المختلفة، ويعمل كحلقة وصل بين البنك والجهات الرقابية فيما يتعلق بالتعليمات الصادرة والمسائل ذات الصلة بالالتزام؛ فضلاً عن مساندة المجلس والإدارة التنفيذية على تعزيز بيئة وثقافة الالتزام والحوكمة لدى كافة العاملين في البنك. ويضطلع القطاع بدور هام نحو المساهمة في تدريب وتوعية العاملين في البنك بكل ما يتعلق بالالتزام والحوكمة.

إن قطاع الالتزام والحوكمة معني بالتحقق من الالتزام بتعليمات ومتطلبات بنك الكويت المركزي بما فيها قواعد الحوكمة وكذلك القواعد والضوابط الواردة في دليل الحوكمة، بما تشمله من قواعد للحوكمة ومعايير الإفصاح والشفافية والتي يحرص البنك على القيام بها بالصورة المطلوبة وفق تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وقواعد البورصة.

ويحرص القطاع على إعداد وتحديث سياسة الالتزام الخاصة بالبنك، ومراجعة السياسات والإجراءات الخاصة بكافة قطاعات البنك للتحقق من توافقها مع تعليمات الجهات الرقابية مع مراجعة وتحديث دليل الحوكمة والنظم الداخلية والسياسات الخاصة بالحوكمة للتحقق من توافقها مع متطلبات قواعد الحوكمة والإفصاح وفق تعليمات الجهات الرقابية المحلية، إضافة إلى الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية وفق القواعد المقررة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تعليمات ومتطلبات البنك المركزي من خلال أعمال التحقق الرقابي ورفع التقارير بشأنها.

كما يقوم قطاع الالتزام والحوكمة بالبنك بمتابعة الشركات التابعة فيما يتعلق بوضع الالتزام لديها والتحقق من مدى استيفائها لمتطلبات الحوكمة.

يقوم القطاع بشكل دوري بإعداد التقارير السنوية حول إطار الالتزام والحوكمة في البنك وتقديمها إلى لجنة الحوكمة ومنها إلى مجلس الإدارة. ويقوم القطاع بكافة المهام الموكلة إليه بهدف تحقيق الالتزام بالمتطلبات الرقابية وتجنب البنك مخاطر عدم الالتزام.

هذا، وخلال عام 2021 قام القطاع بالتعامل مع جميع المتطلبات المتعلقة بسير العمل بالبنك لتأكيد التزام البنك بجميع التعليمات الرقابية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك متطلبات وتعليمات هيئة أسواق المال وقواعد البورصة بشأن الإفصاح والتعامل مع الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا .

إدارة مكافحة غسل الأموال

يسعى البنك التجاري الكويتي دوماً لحماية خدماته وعملياته ومراقبة وكشف الأنشطة المشبوهة وتعطيل الدعم المقدم للمجرمين ومنعهم من الدخول إلى النظام المالي، وإجراء تقييم المخاطر للعملاء من حيث المناطق الجغرافية أو البلدان والخدمات المقدمة وطبيعة المنتجات، وضمان منع إجراء أي معاملات بأسماء مجهولة الهوية أو بأسماء وهمية بما يتسق مع المبادئ المنصوص عليها من قبل السلطات التنظيمية ولتأكيد الالتزام بالمتطلبات الرقابية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي FATF، قام البنك بما يلي:

- إنشاء إدارة مختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع توفير كافة الإمكانيات البشرية والمادية من موظفين مدربين وأكفاء يتمتعون بالخبرة اللازمة ويخضعون بشكل دوري لبرامج تدريبية متخصصة للتأكد من أنهم على دراية واطلاع مستمر على أفضل الممارسات الدولية المعمول بها في هذا المجال.
- وضع وتحديث واعتماد سياسة وإجراءات الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع متطلبات القانون رقم 106 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية رقم (37) لسنة 2013 وتعليمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب ، ر ب أ / 432 / 2019 ، وما يصدر عن مجلس الوزراء من قرارات لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل بموجب الفصل السابع من ميثاق مجلس الأمن، وتطبيق هذه السياسة على المجموعة المصرفية للبنك التجاري الكويتي بما في ذلك الشركة التابعة.
- توفير برامج ونظم تكنولوجية متطورة تعطي تنبيهات تلقائية بشأن العمليات والمعاملات المشبوهة على حسابات العملاء بغرض متابعتها والتأكد من اتساقها مع المعلومات المتوافرة عن هؤلاء العملاء.
- الالتزام بإخطار وحدة التحريات المالية الكويتية بأي معاملة أو محاولة لإجراء معاملة، فور توفر الدلائل الكافية للاشتباه فيها، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن وحرصاً على تطبيق منظومة متكاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- توفير البرامج التدريبية المتخصصة والمتطورة وإلحاق موظفي إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهذه البرامج للحصول على التدريب اللازم بما يتيح لهم التعرف على وكشف أنماط العمليات المشبوهة والمستحدثة المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

القطاع القانوني

القطاع القانوني بالبنك هو أحد أجهزته الفاعلة والقادرة على إمداده بأفضل الخدمات القانونية على نحو يلبي احتياجاته ، ويحمي مصالحه ومصالح مساهميه وعملائه، ويحفظ مكانته ويحقق طموحاته بين منافسيه. ومن هذا المنطلق، فإن القطاع القانوني بالبنك يمثل بيئة عمل مهنية واضحة الأهداف، تعكف على تقديم الخدمات القانونية المطلوبة منه بشكل محترف ، وبالسرية الممكنة.

هذا وقد نجح البنك، من خلال القطاع القانوني والتعاون المثمر مع جميع القطاعات والإدارات، في الدخول في مفاوضات ومداورات متعددة من عدد من العملاء المتعثرين أدت إلى تسويات مالية جيدة ساهمت في تدعيم المركز القانوني والمالي للبنك.

كما استحصل البنك على أحكام قضائية متعددة لصالحه إن دلت على شيء فإنما تدل على قدرات قانونية وفنية متميزة تشكل منها عناصر القطاع.

كما يحرص القطاع القانوني على توفير الدقة والسرعة والحدثة والمرونة في تقديم الفتاوى والآراء القانونية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارات والفروع المختلفة في البنك، وبما يتوافق وأحكام القانون والنظم اللائحة والتعليمات الرقابية السارية وما يلحق بها من تغييرات من وقت إلى آخر.

ولا شك أيضاً أن إحكام عقود البنك ومستنداته تقع دوماً ضمن أولويات القطاع القانوني، لتنظيم العلاقات التي تربط البنك بمن يتعامل معه على نحو منضبط وبأسلوب متوازن، مع السعي لتحديث نماذج المستندات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة، حتى تتواءم مع التطورات المتلاحقة في الصناعة المصرفية، وتلبي احتياجات البنك ورغبات عملائه.

كما يشكل التمثيل الوافي والمشرق للبنك أمام جهات القضاء والتحقيق بدولة الكويت وسائر الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة دوراً أصيلاً يسعى القطاع القانوني بالبنك إلى تحقيقه بنجاح.

بالإضافة إلى ما تقدم، يلتزم القطاع القانوني بدوره الرامي إلى إرساء آلية فعالة وسريعة في التعامل مع طلبات القطاعات

والإدارات المختلفة في البنك والتي تتطلع إلى الحصول على الخدمات القانونية اللازمة وإرشادها إلى الحلول المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد القانونية واللائحية ذات العلاقة، ودون إغفال لتحديات النشاط المصرفي المتطور واعتبارات المنافسة المتزايدة.

وأخيراً يولي القطاع القانوني أهمية خاصة للإسهام الجاد في نشر وتعميق المعارف القانونية المصرفية للعاملين في إدارات وفروع البنك المختلفة، وبصفة خاصة الملتحقين الجدد به. وفي هذا الصدد، فقد أصدر القطاع القانوني الكتيب الأول المتضمن معلومات أساسية وهامة للعاملين بالحقل المصرفي لمساعدتهم في تعميق الثقافة القانونية المصرفية وللمساعدة على سرعة إنجاز أعمالهم.

قطاع التواصل المؤسسي

كان عام 2021 عاماً آخر من النجاح والتحدي بالنسبة لقطاع التواصل المؤسسي، حيث واصل القطاع الاضطلاع بدوره المعهود في مجال المسؤولية الاجتماعية رغم استمرار القيود التي فرضتها جائحة كورونا والتي لم تقف عائقاً أمام جهود القطاع بل زادت وأكدت مكانة البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية، مما ساهم في إبراز الصورة العامة للبنك كمؤسسة مصرفية تدرك أهمية المسؤولية المجتمعية من خلال تقديم الرعاية والمشاركة في الفعاليات الاجتماعية المختلفة، وكذلك الأنشطة المتنوعة التي تغطي شتى مجالات العمل الإنساني والخيري.

إن احترافية التعامل مع الجائحة -التي امتد تأثيرها للعام الثاني على التوالي - جاءت عن طريق تضافر جهود كافة القطاعات والإدارات في التعامل مع هذه الظروف الاستثنائية وكان لقطاع التواصل المؤسسي دوراً فعالاً بدءاً من حث جميع الموظفين على اتباع كافة الإرشادات الاحترازية الصحية والتباعد الاجتماعي وإطلاع الموظفين على التحديثات الخاصة بالاشتراطات الصحية الواجب اتباعها في مقر البنك وفروعه. وإيماناً من البنك بضرورة مشاركة وزارة الصحة جهودها الرامية إلى تشجيع جميع أطراف المجتمع على تلقي اللقاح من أجل الحفاظ على صحة الجميع وتسريع عملية العودة إلى الحياة الطبيعية والحد من انتشار الوباء والقضاء عليه، قام القطاع بتنظيم حملة تطعيم موسعة شملت جميع موظفي البنك، حيث تواجد فريق التطعيم ضد فيروس كورونا والتابع لوزارة الصحة في المبنى الرئيسي للبنك لتطعيم الموظفين الذين قاموا بالتسجيل عبر منصة وزارة الصحة. وجاءت هذه الخطوة من جانب البنك لتشجيع الموظفين وتحفيزهم على تلقي اللقاح حفاظاً على صحتهم وسعيًا من البنك للمساهمة في رفع المناعة المجتمعية ضد فيروس كورونا. كما قام موظفي قطاع التواصل المؤسسي بزيارة لمركز الكويت للتطعيم التابع لوزارة الصحة في أرض المعارض لتشجيع المواطنين والمقيمين على تلقي اللقاح.

ونظراً لأهمية منصّات التواصل الاجتماعي، استمر قطاع التواصل المؤسسي في تفعيل كافة وسائل التواصل مع العملاء والجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الانستغرام - الفيسبوك - تويتر - سناب شات - لينكد إن ويوتيوب) خلال أزمة كورونا، حيث قام البنك ببث العديد من الرسائل التوعوية الخاصة بجائحة فيروس كورونا وسُبل الوقاية منه، إلى جانب الحملات الاعلانية الموجهة لهذا الغرض.

واستمر قطاع التواصل المؤسسي بالتجاوب السريع مع الأحداث التي تمر بها الكويت، حيث قام بالإشراف على إطلاق حملة "ضاعف أجرك مع التجاري" التي تمت الموافقة على تجديدها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي تهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبلغ مائثل لما يقدمه أي متبرع من عملاء البنك للجمعيات والجهات الخيرية المشاركة في الحملة من خلال حساباتهم لدى البنك التجاري الكويتي.

ومن منطلق أهمية الرياضة والأنشطة الرياضية واصل قطاع التواصل المؤسسي بالبنك التجاري تقديم الرعاية للأنشطة الرياضية لدعم فريق كرة القدم التابع للهيئة العامة للصناعة، وقد جاءت هذه الرعاية من قبل "التجاري" إدراكاً منه بأهمية دعم الفعاليات الرياضية التي تقوم مؤسسات وهيئات المجتمع المدني على تنظيمها، فضلاً عن مساندة الهيئات والمؤسسات الصناعية، ول يؤكد من جديد الدور المحوري الذي يلعبه في مجال المسؤولية الاجتماعية، وحرصه على دعم مؤسسات الدولة من أجل تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

وفي نفس السياق واصل البنك، من خلال قطاع التواصل المؤسسي، اهتمامه بذوي الهمم ومتحدي الإعاقة، حيث قام برعاية مسابقة السباحة لذوي الهمم ومتحدي الإعاقة بمشاركة أقرانهم الأصحاء والتي نظمها حملة "كان" تحت شعار "الرياضة وقاية" وجاءت رعاية البنك لهذه الفعالية استكمالاً لدوره المميز في دعم مختلف أنشطة ذوي الهمم ومتحدي الإعاقة.

وبمناسبة الاحتفالات بالعيد الوطني ويوم التحرير، قام قطاع التواصل المؤسسي بتزيين مبنى البنك الرئيسي ببعض الصور والزخارف التي تعكس التراث الكويتي القديم بما يؤكد توجه البنك نحو إحياء التراث الكويتي وكذلك الاحتفال بهذه الذكرى العزيزة على قلب كل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطيبة.

كما استمر قطاع التواصل المؤسسي في تعزيز دور البنك الاجتماعي بتقديم الرعاية والدعم للأنشطة والفعاليات المجتمعية المختلفة التي تنظمها محافظات الكويت الستة لقاطنيها، حيث واصل القطاع تقديم كافة سبل الدعم والرعاية للفعاليات الرياضية والاجتماعية والتربوية والتوعوية والبيئية التي تنظمها محافظات الكويت من أجل خدمة كافة أطراف المجتمع.

أما فيما يتعلق بأوجه الدعم والرعاية التي يقدمها البنك في المناسبات المختلفة ومنها شهر رمضان المبارك وعيد الفطر وعيد الأضحى، فقد واصل قطاع التواصل المؤسسي برنامجه الاجتماعي في شهر رمضان. وبالرغم من الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا إلا أن فريق قطاع التواصل المؤسسي قد استمر في تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للفئات المستحقة ودعم العديد من الفعاليات مع الالتزام بكافة الإجراءات والاشتراطات الصحية حفاظاً على صحة الجميع.

وبمناسبة الاحتفال بعيد الفطر السعيد قام فريق التواصل المؤسسي بزيارة خاصة لرجال الإطفاء في مركز إطفاء مشرف، لتنهئتهم بعيد الفطر السعيد تقديرًا لجهودهم في المحافظة على الوطن والمواطن، وقام أيضاً بتوزيع كسوة العيد على عمال النظافة والبناء ضمن حملة "هون عليهم".

كما حرص فريق قطاع التواصل المؤسسي على دعم حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت وذلك بنشر رسائل توعية متنوعة بين موظفي البنك والعملاء والمواطنين والمقيمين من خلال موقع البنك الإلكتروني وتطبيقه الإلكتروني على الهواتف الذكية وفروعه المنتشرة وحساباته على منصات التواصل الاجتماعي وقسم الأسئلة الشائعة على البوابة الإلكترونية للبنك.

ومع إطلالة كل عام جديد، حرص قطاع التواصل المؤسسي على إصدار رزنامة البنك التجاري السنوية التي عادةً ما تحتوي على صوراً تجسد التراث الكويتي القديم حيث أخذ البنك التجاري الكويتي زمام المبادرة لإحياء التراث الكويتي القديم إدراكاً من البنك أن التراث الكويتي غني بالمعاني والعبير التي يجب أن تظل حاضرة في الأذهان ولا تتدثر مع دوران عجلة الزمان. وقد جاءت فكرة رزنامة التجاري للعام 2021، لتجسد حقبة تاريخية عن الفن الكويتي التقليدي الذي اعتمد في مجمله على عدد من الآلات الموسيقية والفن الفلكلوري الأصيل والاحتفالات الشعبية في المجتمع الكويتي.

ولما كانت أنشطة البنك التجاري في مجال المسؤولية الاجتماعية متنوعة وشاملة، فقد أصدر البنك كتيبه الخاص عن جميع الأنشطة والفعاليات المتنوعة التي قام قطاع التواصل المؤسسي بتنظيمها ورعايتها ودعمها خلال عام 2021.

قطاع الخدمات العامة

يتمثل الهدف الأساسي لقطاع الخدمات العامة في تقديم خدمات الدعم اللازمة لأنشطة أعمال البنك وكذلك الإدارات المختلفة مع المحافظة على المهنية العالية والعدالة وعدم التحيز وبما يتماشى مع السياسات والإجراءات المعتمدة لدى البنك. يلبي قطاع الخدمات العامة مجموعة واسعة من المتطلبات على مستوى البنك وذلك فيما يتعلق بخدمات مثل خدمات النظافة والمراسلين (المندوبين)، والحراسة، والتقييم، والبريد السريع، والتوريدات والمشتريات وإدارة الأصول الثابتة للبنك، والأعمال الكهربائية والميكانيكية بما في ذلك معدات مكافحة الحرائق والأمن، وأعمال الصيانة والتجديد والإنشاءات. نبين فيما يلي الإدارات التابعة للقطاع ومهامها المختلفة:

أ. إدارة المشتريات والقرطاسية

تعمل إدارة المشتريات والقرطاسية التابعة لقطاع الخدمات العامة على تزويد المستخدمين النهائيين بمواد وخدمات عالية الجودة لتعظيم قيمة الأعمال مع الحفاظ على خفض التكلفة بما يصب في مصلحة البنك.

تستخدم إدارة المشتريات نظام التذاكر من خلال تطبيق الرابط الذكي CBK Smart Link. وسوف تطبق طريقة "معالجة التوقيع الرقمي" للطلبات الإلكترونية قريباً. وبالتالي، فإن إدارة المشتريات والقرطاسية تعمل دائماً، حتى في ظل ظروف الطوارئ، على تقديم أفضل الخدمات للفروع والقطاعات / الإدارات لضمان حسن سير العمل بكل سهولة وسلاسة.

ب. إدارة الإنشاءات والممتلكات

تتكون إدارة الإنشاءات والممتلكات من فريق عمل متكامل من الموظفين المهرة وذوي الخبرة. وتهدف الإدارة إلى تقديم خدمات هندسية عالية الجودة من حيث الإنشاءات وإدارة المواقع والتخطيط وتصميم الفروع الجديدة وتجديد وتحديث الفروع القائمة وعمليات التشغيل بما تتضمن من تخطيط للمشاريع وإدارة التكلفة والجودة وتقييم المخاطر على الممتلكات. تعمل الإدارة أيضاً على توفير خدمات الصيانة الفعالة في الوقت المناسب والمطلوبة في مختلف منشآت وفروع البنك لضمان سير العمل بصورة مرنة.

قامت إدارة الإنشاءات والممتلكات بإتمام عمليات تجديد وتحديث جميع الفروع بنجاح بطرح تصميم جديد للخدمة الذاتية والمكاتب المميزة. فضلاً عن ذلك، تم تركيب نظام جديد لمتابعة بيئة الخدمة. ومن ذلك أن هذا النظام يمكن البنك من متابعة ومراقبة الخدمات الهامة لمركز البيانات وموقع التعامل مع الكوارث DR والأجهزة البديلة لإمدادات الطاقة UPS / نظام الإنذار من الحرائق / مولدات الديزل.

ج. إدارة الأمن

بالتعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والقطاعات والإدارات الأخرى في البنك، تقوم إدارة الأمن على تشغيل النظم التالية:

1. نظام إدارة المفاتيح: نظام إدارة المفاتيح يضبط عملية المسؤولية والمساءلة، ويحقق إنتاجية أفضل، وخفض في التكلفة، وتعزيز الأمان، وسهولة التتبع. حيث أن هذا النظام الذكي يؤمن ويدير ويدقق على استخدام كل مفتاح وكل نظام ويضمن السماح بالوصول للأفراد المصرح لهم فقط. كما يوفر هذا النظام مسار تدقيق كامل وبالتالي يمكن محاسبة جميع المستخدمين بصفة دائمة في جميع الأوقات.
2. نظام متابعة الزوار: هذا النظام يمكن البنك من رقمنة الزيارات وذلك باستخدام ماسح ضوئي لحفظ مستندات إثبات هوية الزوار بدلاً من الأوراق. لذلك فهذا النظام يوفر الأوراق حيث يتم تخزين البيانات على القرص الصلب.
3. إدارة الحضور: تحول البنك إلى نظام إثبات الحضور بالبصمة سواء باليد أو بصمة الوجه. وقد كان قطاع الخدمات العامة - إدارة الأمن شريكاً أساسياً مع قطاعي الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات في هذا المشروع الهام.
4. ترقية البرمجيات: قام البنك بتحديث برنامج نظام الأمن المتكامل وهذا البرنامج يساعدنا في المحافظة على استمرارية العمل وتجنب الأعطال قدر المستطاع.

قواعد ونظم الحوكمة

مقدمة

يستند البنك التجاري الكويتي في تطبيقه لقواعد الحوكمة إلى التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وإلى المعايير الدولية الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا الخصوص، وذلك إرساءً لأفضل الممارسات في كافة مجالات الحوكمة الرشيدة، حيث يقوم البنك بتطبيق مجموعة من النظم الداخلية والسياسات والممارسات التي تستهدف تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك وتعزيز ثقافته في هذا المجال.

وخلال عام 2021 استمر البنك بتعزيز سياساته وإجراءاته وممارساته مستهدفاً التطبيق الفعال للتعليمات والمعايير الصادرة بشأن قواعد الحوكمة، وذلك حماية للبنك ومصالحه ومصالح مساهميه ومودعيه ودائنيه وعملاؤه والعاملين فيه وغيرهم من أصحاب المصالح، كما تم اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتحديث النظم الداخلية والسياسات القائمة في البنك لتتوافق مع متطلبات بنك الكويت المركزي.

يواصل البنك التجاري الكويتي موائمة أوضاعه وفقاً للتحديثات التي أصدرها بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2019 على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة وذلك وفق الإطار الزمني المحدد في التعليمات، كما يستمر في العمل على إستكمال تطبيقها وتحقيق مبادئ الإدارة السليمة.

كما يحرص البنك على التعامل بأقصى درجات الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تتعلق بالبنك، وذلك بالإفصاح عنها وفق التعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال وقواعد البورصة، فضلاً عن نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك والذي يتضمن كذلك دليل الحوكمة المعتمد لدى البنك.

المساهمين الرئيسيين

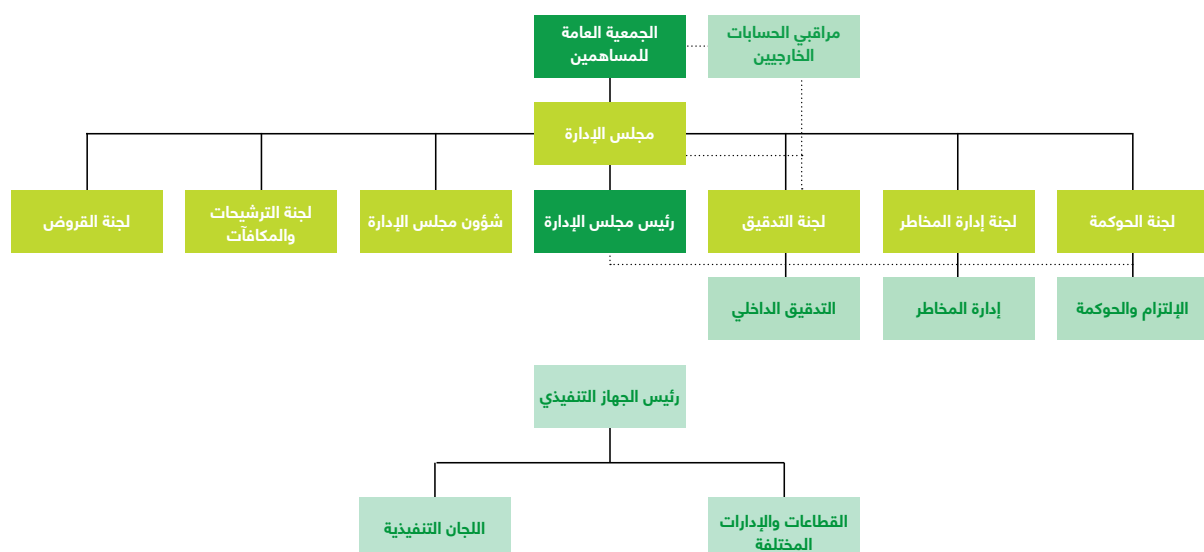
فيما يلي بيان بالمساهمين الذين تتجاوز ملكيتهم 5% من رأس مال البنك كما في نهاية عام 2021.

23.918%

شركة الشرق القابضة

هيكل الحوكمة

قام البنك بوضع هيكل واضح للحوكمة يهدف إلى توفير معايير وممارسات حوكمة كافية وفعالة لمجموعة البنك، وقد تم مراعاة أن يتضمن هيكل الحوكمة أشكالاً مناسبة من الرقابة الفعالة على أنشطة المجموعة بما يحقق الحوكمة الرشيدة، ويتم مراجعة هذا الهيكل بشكل دوري للتحقق من استمرار ملائمة وليعكس أية تطورات في هذا الشأن. ويبين الشكل التالي الهيكل العام لإطار الحوكمة.



مجلس الإدارة ومسؤولياته الرئيسية وأبرز إنجازاته

وفقاً لقانون الشركات ولائحته التنفيذية وقواعد الحوكمة وكذلك النظام الأساسي للبنك، يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة بالتصويت السري وذلك لمدة ثلاث سنوات بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي.

وقد تم خلال عام 2021 انتخاب مجلس الإدارة الحالي لفترة ممتدة من 2021 إلى 2023، والذي يتكون من إحدى عشر عضواً يتضمنهم عضوين مستقلين على أن يتم إستكمال عدد الأعضاء المستقلين التزاماً بالتعليمات وكما هو منصوص في النظام الأساسي للبنك خلال النصف الأول من عام 2022.

المهام والمسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك بشكل عام بما في ذلك وضع الأهداف الإستراتيجية، وإعتماد خطط العمل، وتحديد إستراتيجية ونزعة المخاطر، وتطوير معايير الحوكمة، وإعتماد السياسات، وتطوير الثقة العامة في إدارة البنك بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في تنظيم أعمال البنك وتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بسلامته المالية، والحفاظ على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، والتركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها بما في ذلك مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، وحوكمة الإلتزام، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي، وغير ذلك من مسؤوليات ومهام ملقاة على عاتق المجلس بموجب القوانين واللوائح وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

ويولي مجلس الإدارة أهمية كبيرة لتطبيقات الحوكمة، حيث يحرص على خلق ثقافة القيم المؤسسية لدى كافة العاملين في البنك من خلال السعي الدائم نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتحسين معدلات الأداء والإلتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية خاصة قواعد ونظم الحوكمة. وعلى ذلك، يتبنى المجلس حزمة من النظم والسياسات والتقارير التي يسعى إلى تطبيقها بشكل فعال كتثافة مؤسسية وليس كتعليمات رقابية.

ويتسم هيكل مجلس الإدارة بصفة جماعية بالتنوع في المؤهلات العلمية والخبرات العملية والمهارات المتخصصة والمعرفة المناسبة في مجالات التمويل والمحاسبة والإقراض والعمليات المصرفية والتخطيط الإستراتيجي والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والبيئة التنظيمية والرقابية، فضلاً عن ذلك فإن المجلس على اطلاع مستمر بالتطورات الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ أحمد دعيج جابر الصباح - رئيس مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس العلوم - تخصص تمويل عام 2000 من جامعة بنتلي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة الأعمال - تخصص إدارة عامة واستراتيجية عام 2008 من كلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال، للشيخ أحمد خبرة طويلة ومتنوعة من خلال شغله المناصب والوظائف القيادية التالية:

تولى الشيخ/ أحمد المناصب التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة التجاري للوساطة المالية من 2014 حتى 2020.
- نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت من فبراير 2019 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة في معهد الدراسات المصرفية ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي من 2018 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية للمقاصة ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي من 2018 حتى 2019.

كما شغل الشيخ/ أحمد الوظائف التالية:

- مدير استثمار في شركة التجاري للاستثمار من 2010 حتى 2012.
- مدير استثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2012 حتى تاريخه.
- محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي في وحدة خدمات المساهمين من 2005 حتى 2010.
- مخطط في مؤسسة البترول الكويتية من 2001 حتى 2003.

ويشغل الشيخ/ أحمد حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، كما أنه رئيس لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة. وقد سبق أن شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من 2015/4/4 إلى 2018/3/31 وعضوية مجلس الإدارة من 2012/4/29 إلى 2015/4/3.

السيد / عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن العلي - نائب رئيس مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكية عام 1975 وعلى ماجستير إدارة أعمال / تمويل واستثمار عام 1979 من جامعة ويسكونسون ماديسون / الولايات المتحدة الأمريكية.

لدى السيد / عبدالرحمن خبرة كبيرة تناهز الثلاثين عاماً في مجال الاستثمار وتمويل المشاريع، وقد جاء جانباً كبيراً من خلال شغله المناصب والعضويات التالية:

- نائب رئيس أول في مؤسسة الخليج للاستثمار من 1985 حتى 2002.
- عضو مجلس إدارة في البنك الصناعي من 2010 حتى 2011.
- عضو مجلس إدارة في الشركة المتحدة للحديد من 1998 حتى 2015.
- عضو مجلس إدارة في الشركة المتحدة القابضة من 1998 حتى 2006.
- عضوية لجنة أخلاقيات البحوث في مركز دسمان للسكرك منذ عام 2010 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن السيد / عبد الرحمن يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة منذ شهر أكتوبر 2020، كما أنه يشغل عضوية لجنة المخاطر وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / بدر سليمان عبدالله الأحمد

حاصل على البكالوريوس في تخصص المحاسبة عام 1980 من جامعة الكويت، كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 1983 من أوريكان إنترناشيونال كولج/ الولايات المتحدة الأمريكية. وتمتد خبرة السيد / بدر إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة مناصب منها:

- مراقب المحاسبة ديوان الموظفين من 1983 حتى 1985.
- مقيد في جدول المحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية تحت رقم 212 في 14/9/1407 هجري.
- مدقق حسابات - سوق الكويت للأوراق المالية من 1985 حتى 1986.
- نائب مدير إدارة التمويل - الشركة الكويتية لخدمات الطيران من 1986 حتى 2002.
- مدير عام - الشركة المتحدة للدواجن من 2006 حتى 2007.
- مدير مؤسسة سيفواي للتجارة العامة والمقاولات منذ 1989 حتى تاريخه.

كما شغل السيد بدر العضويات التالية:

- نائب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي خلال العام 2010.
- رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 2010 حتى 2011.
- عضو مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 2011 حتى 2012.
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة الأوراق المالية من 2013 حتى 2019.

وبالإضافة إلى ذلك فهو عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 25 يونيو 2013، ويتولى حالياً رئاسة لجنة الحوكمة وعضوية لجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الدكتور/ أرشيد عبدالهادي زيد مبارك الحوري

حاصل على ليسانس حقوق وشريعة سنة 1987 من جامعة الكويت، كما حصل على دبلوم عالي بالقانون الإداري عام 1993/1994 من أكاديمية الشرطة / مصر، وماجستير حقوق قانون إداري عام 1996 من جامعة القاهرة / مصر، ودكتوراه في الحقوق (القانون العام - إداري) عام 2001 من جامعة عين شمس / مصر. وتمتد خبرة الدكتور/ أرشيد إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة وظائف ومناصب منها:

- مدير الإدارة القانونية في الحرس الوطني من 1994 حتى 1997.
- مستشار سمو رئيس الحرس الوطني من 2007 حتى 2008.
- عضو مجلس إدارة شركة التجاري للاستثمار خلال الفترة من عام 2010 حتى 2013.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة ياكو الطبية وحالياً رئيس مجلس إدارتها.
- منتدب للتدريس بكلية الحقوق / جامعة الكويت خلال الفترة من 2012 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة البنك منذ 6 يوليو 2013، فإن الدكتور/ أرشيد يشغل حالياً عضوية كل من لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / محمد عبد الرزاق الكندري

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال عام 2000 من جامعة ريتشموند في فرجينيا، وخلال مسيرته العملية شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- شركة أجيال العقارية الترفيهية من 2014 حتى تاريخه.
- شركة تكنولوجيا لإنتاج الغازات الصناعية من 2014 حتى تاريخه.
- الشركة الأولى للاستثمار من 2014 حتى تاريخه.
- فينشر كابيتال بنك (البحرين) من 2012 حتى تاريخه.
- شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني من 2016 حتى 2019.

- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2012 حتى 2019.
 - نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الخليج للطاقة القابضة من 2011 حتى تاريخه.
 - وللسيد / محمد الكندري خبرات متنوعة من خلال شغله الوظائف القيادية التالية:
 - نائب الرئيس التنفيذي للاستثمار المباشر في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2017 حتى تاريخه.
 - مدير تنفيذي للاستثمار المباشر في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2011 حتى 2017.
 - نائب رئيس إدارة الأصول في شركة الرؤيا للاستثمار والإجارة من 2007 حتى 2009.
- وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 28 يناير 2020، فإن السيد / محمد الكندري يشغل حالياً عضوية كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الشيخ / طلال محمد سلمان الصباح

- حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال عام 2001 من الجامعة الأمريكية / واشنطن دي سي، ويعمل الشيخ / طلال الصباح حالياً في شركة مجموعة الأوراق المالية، كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:
- شركة الخليج لصناعة الزجاج من 2005 حتى 2006.
 - شركة صناعات التبريد والتخزين من 2003 حتى 2008.

وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن الشيخ / طلال يشغل حالياً عضوية كل من لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / مناف محمد علي المهنا

- حاصل على بكالوريوس هندسة معمارية عام 1989 من جامعة ميامي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة المشاريع عام 1997 من جامعة الكويت. وللسيد / مناف خبرات متنوعة سواء من خلال عمله في القطاع العام والقطاع الخاص وعلى مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في الجهات التالية:
- وزارة الدفاع - هندسة المنشآت العسكرية - مراقب للمشاريع الخاصة (مشاريع قوات التحالف) من عام 1991 إلى عام 2008.
 - رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة من عام 2006 إلى عام 2018.
 - عضو مجلس إدارة الشركة الأولى لتسويق الوقود من 2009 حتى 2010.
 - عضو مجلس إدارة شركة الخليج الوطنية القابضة من 2010 حتى 2017.
 - عضو مجلس إدارة شركة الامتيازات الخليجية القابضة من 2010 حتى 2018.
 - المدير التنفيذي لشركة بلاتينيوم المتحدة من 2003 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن السيد / مناف يشغل حالياً عضوية كل من لجنة القروض ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / يوسف يعقوب العوضي

- حاصل على البكالوريوس في تخصص المحاسبة عام 2004 من جامعة الكويت. وتمتد خبرة السيد / يوسف إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة وظائف في شركات متعددة على النحو التالي:
- نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الصناديق الاستثمارية ومحافظ العملاء في شركة مجموعة الأوراق المالية منذ 2016/7/17 حتى تاريخه.
 - مدير تنفيذي - إدارة الاستثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2014 حتى 2016.
 - مدير استثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2011 حتى 2014.
 - مساعد مدير - إدارة الاستثمار العقاري في شركة أعيان للإجارة والاستثمار خلال العام 2010.
 - مدير استثمار - إدارة الاستثمار المباشر في الشركة الأهلية القابضة من 2007 حتى 2009.
 - محاسب في شركة وفرة للاستثمار الدولي من 2004 حتى 2007.
- كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2012 حتى 2019.
 - رئيس مجلس إدارة شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني من 2014 حتى 2017.
 - نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة من 2014 حتى 2017.
 - عضو مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة خلال العام 2017.
 - عضو مجلس إدارة شركة سما التعليمية من 2015 حتى 2017.
 - عضو مجلس إدارة شركة آفاق للخدمات التربوية من 2016 حتى 2017.
 - عضو مجلس إدارة الشركة التعليمية المتطورة في المملكة العربية السعودية من 2015 حتى 2016.

- عضو مجلس إدارة شركة ألفا أطلانتك للصحراء المغربية في مملكة المغرب من 2015 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة بوابة الأهلية العقارية من 2008 حتى 2009.
- عضو مجلس إدارة (مستقل) شركة الامتيازات الخليجية القابضة من عام 2018 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية من إبريل 2021 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة توازن القابضة من يناير 2021 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 9 نوفمبر 2020، فإن السيد / يوسف يشغل حالياً عضوية لجنة الحوكمة وعضوية لجنة إدارة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / ضاري على عبد الله المضاف

- حاصل على بكالوريوس المحاسبة عام 2012 من جامعة الكويت، لديه خبرات عملية في كل من مجال التأمين والوساطة وفي أمن المعلومات وأمن المنشآت والمحاسبة، قام في عام 2012 بتأسيس شركة الجزيرة العربية لوساطة التأمين كشريك مفوض والتي تعمل في مجال التأمين وتحسين أداء الوسيط، التي تعد الآن من الشركات الرائدة في مجالها، ولديه خبرات عملية في مجال الأمن (أمن المعلومات - أمن المنشآت) وفي مجال المحاسبة، وشغل السيد / ضاري المناصب التالية:
- في وزارة الدفاع خلال الأعوام من 1997 حتى 2021:
 - هيئة الحرس الأميري - مكتب مساعد رئيس هيئة الحرس الأميري / فرع العمليات والتدريب
 - هيئة الاستخبارات والأمن - مديرية الأمن / فرع الأمن الوقائي
 - هيئة الإمداد والتموين - رئيس فرع برمجة ميزانية
 - هيئة الاستخبارات والأمن - مساعد الملحق العسكري للشئون المالية / واشنطن
 - مديرية برمجة الميزانية - رئيس فرع برمجة ميزانية هيئة التسليح والتجهيز
 - مساعد الرئيس التنفيذي في شركة ياكو الطبية ش.م.ك.ع من تاريخ 2021/6/1 وحتى تاريخه.

وقد تم انتخابه لعضوية مجلس إدارة البنك كعضو غير مستقل في 31 مارس 2021، ويشغل عضوية كل من لجنة القروض ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الدكتور/ محمود عبدالرسول عبدالرضا بهبهاني - عضو مستقل

- حاصل على دكتوراه في التأمين والاقتصاد عام 1998 من جامعة سكوتلاند - المملكة المتحدة، وماجستير في العلوم الاكتوارية عام 1994 من جامعة انديانا - الولايات المتحدة الأمريكية، وتمتد خبرة الدكتور/ محمود إلى سنوات عديدة شغل خلالها المناصب التالية:
- أستاذ مشارك في جامعة الكويت - كلية العلوم الإدارية قسم التمويل منذ عام 1990 حتى تاريخه.
 - مدخل بيانات في الهيئة العامة للمعلومات المدنية من 1984 حتى 1986.
 - مستشار اكتواري لمجلس الأمة لعدة سنوات.

وقد شغل سابقاً عضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي من 2012 حتى 2015 إلى أن تم انتخابه مجدداً في 31 مارس 2021 لعضوية مجلس إدارة البنك كعضو مستقل، ويتولى رئاسة كل من لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / فهد زهير بدر البدر - عضو مستقل

- حاصل على ماجستير إدارة أعمال عام 2015 من جامعة ديوك / الولايات المتحدة الأمريكية وبكالوريوس العلوم في الإدارة عام 2000 من جامعة بيردو / الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شغل السيد / فهد البدر عدة مناصب على النحو التالي:
- مستشار الرئيس التنفيذي في شركة المصالح الاستثمارية من 2020/2 حتى تاريخه.
 - رئيس إدارة الصناديق المدارة خارجياً في مؤسسة الخليج للاستثمار من 2015 حتى 2019.
 - رئيس الشرق الأوسط في شركة لا يونجيت كابيتال من 2009 حتى 2015.
 - رئيس قسم صناديق التحوط في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية من 2007 حتى 2008.

وقد تم انتخابه لعضوية مجلس إدارة البنك كعضو مستقل في 31 مارس 2021، ويتولى رئاسة لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

أبرز إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2021

- الموافقة على استراتيجية البنك (صياغة المستقبل 2022-2026).
- المراجعة الدورية لتقارير إستراتيجية إدارة المخاطر (2020-2024).
- مراجعة وإعتماد البيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك.

- مراجعة الهيكل التنظيمي للبنك وإعتماد التعديلات عليه وكذلك مراجعة هيكل الحوكمة ومجلس الإدارة وهيكل قطاع إدارة المخاطر.
- مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال وإختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير قطاع إدارة المخاطر بشأن كفاية رأس المال الخاصة بالشركة التابعة.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اعتماد الدورات التدريبية بشأن الموظفين بإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال القطاع القانوني.
- مراجعة واعتماد المنهجية المتعلقة بإختبارات الضغط.
- إعتماد الميزانية التقديرية للبنك لعام 2022.
- اعتماد خطة رأس المال (2021-2025).
- الاطلاع على تقرير الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني.
- الموافقة على إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بما يتوافق مع تشكيلة المجلس الجديد وتعليمات الحوكمة.
- اعتماد التحديثات على سياسات قطاع إدارة المخاطر لدى البنك.
- اعتماد التحديثات على السياسات المختلفة التي تقوم عليها أنشطة البنك التي تقدمها القطاعات المختلفة.
- الموافقة على التعديلات المقترحة على نماذج تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة ومجلس الإدارة ككل ورئيس الجهاز التنفيذي.
- إعتماد تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ورئيس الجهاز التنفيذي وإعتماد خطة التدريب المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2021.
- الموافقة على خطة استقطاب الخريجين الأكفاء والمتميزين من الجامعات الحكومية والخاصة من الكوادر الوطنية وتوظيفهم.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأنشطة البنك ووظائفه المختلفة.
- مراجعة التقرير السنوي حول الالتزام بدليل حماية العملاء.
- الاطلاع على تقييم قياس مستوى رضى العملاء عن الخدمات المقدمة لهم من قبل مصرفنا.
- مراجعة التقارير السنوية حول الالتزام وإطار ممارسات الحوكمة والإفصاح في البنك.
- المراجعة السنوية لسياسة المكافآت والاطلاع على تقرير قطاع التدقيق الداخلي بشأن المزايا وسياسة المكافآت.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس.
- مراجعة وتقييم أداء المحافظ الإئتمانية والاستثمارية والقروض.
- مراجعة ومتابعة أحدث المستجدات بشأن خطة التدقيق الداخلي عن 2021 واعتماد خطة التدقيق الداخلي الجديدة لعام 2022 واعتماد هيكل تنظيمي جديد للقطاع.
- مراجعة واعتماد خطة التدقيق الاستراتيجية (2022-2024).
- متابعة ملاحظات ومخالفات الجهات الرقابية والإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2020 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن.
- مراجعة خطاب الإدارة المعد من قبل مراقبي الحسابات الخارجي.
- الاضطلاع على نموذج تقييم مراقبي الحسابات الخارجيين.
- الموافقة على تعيين مكاتب التدقيق الخارجي للبنك للتدقيق على البيانات المالية وتعيين بعض المكاتب للقيام ببعض الأعمال المختلفة بالبنك مثل تقييم مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق على آلية تطبيق البنك للإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني والتدقيق على تطبيق متطلبات الفاتكا ومعايير الإبلاغ المشترك.
- مراجعة خطة إستمرارية الأعمال والتقرير الخاص بإختبار هذه الخطة.
- الاطلاع على تعميم بنك الكويت المركزي بشأن التعديلات التي أجريت على التعليمات الرقابية لمواجهة تداعيات أزمة فايروس كورونا المستجد.
- الموافقة على فتح باب الترشيح لاستكمال عدد الأعضاء المستقلين لعضوية مجلس الإدارة الحالي للدورة 2021-2023.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومهامها ومسؤولياتها الرئيسية وأبرز إنجازاتها خلال عام 2021

في إطار تأصيل قواعد الحوكمة السليمة في البنك فقد تم تشكيل خمس لجان منبثقة عن المجلس وذلك لتعزيز رقابة المجلس على العمليات المهمة في المجموعة، لكل منها نظام داخلي يوضح مهامها ومسؤولياتها وينظم عملها وما يتعلق بإعداد التقارير الدورية في ضوء طبيعة مهامها ومسؤولياتها ورفعها إلى مجلس الإدارة فضلاً عن تقارير المتابعة المرفوعة إلى رئيس مجلس الإدارة. من هذه اللجان أربع لجان تتولى المساعدة في الإشراف على تطبيقات قواعد الحوكمة بمحاورها المختلفة، بالإضافة إلى لجنة القروض المعنية بمحفظة التسهيلات الإئتمانية، وبعد انتخاب مجلس الإدارة الجديد بتاريخ 31 مارس 2021، تم إعادة تشكيل اللجان ملتزمين بما نصت عليه تعليمات قواعد ونظم الحوكمة من حيث أن يكون ضمن تشكيلها أعضاء مستقلين، على أن يترأس كل من لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت عضواً مستقلاً، وذلك وفقاً لما يلي:

لجنة الحوكمة		
تشكيل اللجنة السيد/ بدر سليمان الأحمد السيد/ فهد زهير البدر السيد/ يوسف يعقوب العوضي السيد/ ضاري علي المصنف رئيساً للجنة عضو مستقل		
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة		• إعداد وتحديث دليل حوكمة يتم إعماله من مجلس الإدارة على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة في تعليمات البنك المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة كحد أدنى. على أن يتم نشره على الموقع الإلكتروني للبنك. • مراجعة التقارير السنوية المقدمة من إدارة الالتزام في البنك حول إلتزام البنك بالتشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة وآخر التطورات في هذا المجال. وكفاءة إدارة البنك لمخاطر عدم الإلتزام التي تواجه البنك في ضوء قيام إدارة الإلتزام - مرة على الأقل سنوياً - بتحديد وتقييم المواضيع المتعلقة بتلك المخاطر وخطط البنك بشأن كفاءة إدارة هذه المخاطر مع الأخذ بالإعتبار أوضاع الشركة التابعة. وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة. • مراجعة التقارير السنوية المقدمة من إدارة الحوكمة والإفصاح في البنك بغرض متابعة تنفيذ ما يتضمنه دليل الحوكمة من قواعد وضوابط، ومتابعة ممارسات الحوكمة في البنك للتحقق من مدى فاعليتها وإقتراح ما يلزم من تحسينات بشأنها، ومتابعة مدى قدرة الشركات التابعة على إستيفاء متطلبات الحوكمة المعمول بها. وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة. • مراجعة تقرير الحوكمة (ضمن التقرير السنوي للبنك) حول مدى إلتزام البنك بتطبيق تعليمات وبنود دليل الحوكمة، وبيان أسباب عدم الإلتزام (إن وجدت) بتطبيق أي من تلك التعليمات والبنود. • تقييم هيكل الحوكمة بصورة سنوية للتأكد من إستمرارية ملاءمته، والتحقق من أن هذا الهيكل يساهم في الرقابة الفعالة على الشركات التابعة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة بشكل سنوي. • إقتراح/مراجعة أي تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك مرتبط بقواعد ونظم الحوكمة. • مراجعة النظام الداخلي لمجلس الإدارة وسياسات الحوكمة المختلفة وغير ذلك من النظم الداخلية وسياسات ومتطلبات الحوكمة وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية أو حسب طلب مجلس الإدارة.
أبرز إنجازات اللجنة		- مراجعة تقرير الحوكمة ضمن التقرير السنوي للبنك عن عام 2020. - مراجعة التقارير السنوية الخاصة بإدارة الإلتزام وإدارة الحوكمة والإفصاح في البنك لعام 2020. - مراجعة التحديثات التي تمت على ميثاق السلوك المهني. - مراجعة التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها. - مراجعة تحديث النظام الداخلي لمجلس الإدارة.

لجنة التدقيق	
تشكيل اللجنة	الدكتور/ محمود عبدالرسول بهباني الدكتور/ أرشيد عبد الهادي الحوري السيد/ بدر سليمان الأحمد السيد/ محمد عبد الرزاق الكندري
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك. • مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية للبنك. • مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية. • الإشراف على ودعم إستقلالية وظيفة التدقيق الداخلي. • مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات. • التحقق من إلتزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك والصادرة من الجهات الرسمية في الدولة. • تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي سنوياً وتحديد مكافآته ومكافآت المدققين الداخليين. • تقديم التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين، إنهاء عمل، وتحديد آتباع مراقبي الحسابات الخارجيين، وأية شروط تعاقدية أخرى تتعلق بهم، وذلك بناءً على مراجعة خطابات التعاقد معهم، ويتمتع على اللجنة الإجتماع مرة واحدة على الأقل خلال العام الميلادي وبدون حضور الإدارة التنفيذية مع كل من مراقبي الحسابات الخارجيين، رئيس التدقيق الداخلي، رئيس الإلتزام والحوكمة. • الإلتزام بالمهام والمسؤوليات الأخرى ذات الصلة بالتدقيق الداخلي والخارجي ونظم الرقابة الداخلية.
أبرز إنجازات اللجنة	- المراجعة الدورية للبيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك وتقرير مراقبي الحسابات الخارجيين حول تدقيق تلك البيانات. - مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2020 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن. - مراجعة خطاب الإدارة المعد من قبل مراقبي الحسابات الخارجي. - التوصية بإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين ومراجعة الشروط التعاقدية المتعلقة بهم. - التوصية بتكليف مكاتب تدقيق الحسابات الخارجيين لفحص أنظمة الرقابة الداخلية والتحقق من الإلتزام بتطبيق قانون الإمتثال الضريبي وإتفاقية معايير الإبلاغ المشترك لعام 2020. - تكليف مكتب تدقيق خارجي للتدقيق على قطاع تكنولوجيا المعلومات. - مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي المكلف لإجراء تقييم شامل لأوضاع البنك وتوظيفاته. - مراجعة تقرير مراقب الحسابات بشأن تقييم الإطار الإستراتيجي للأمن السيبراني للبنك. - الإطلاع على نتائج التفتيش التي قام بها بنك الكويت المركزي والتي تم إستلام التقارير الخاصة بها والعمل على متابعتها. - مراجعة ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وتقارير لجنة التدقيق بشأن أعمال وأنشطة التدقيق الداخلي. - متابعة تنفيذ خطة التدقيق المعتمدة لعامي 2020/2021 وآخر المستجدات المرتبطة بها. - مراجعة الهيكل التنظيمي لقطاع التدقيق الداخلي. - تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي. - مراجعة خطة التدقيق الداخلي للعام 2022. - مراجعة التقرير السنوي بشأن تقييم مراقبي الحسابات الخارجيين من قبل لجنة التدقيق موضوعيا عن عام 2021. - مراجعة خطة التدقيق الاستراتيجية للأعوام من 2022-2024. - الاجتماع مع المدققين الخارجيين ومدير عام قطاع الإلتزام والحوكمة دون حضور الإدارة التنفيذية.

لجنة إدارة المخاطر	
تشكيل اللجنة	السيد / فهد زهير البدر السيد / عبد الرحمن عبد الله العلي السيد / يوسف يعقوب العوضي السيد / محمد عبد الرزاق الكندري
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	- مراجعة إستراتيجية ونزعة المخاطر للبنك قبل إعتمادها من مجلس الإدارة. - مراجعة سياسات إدارة المخاطر في البنك قبل إعتمادها من مجلس الإدارة والتحقق من تعميم هذه السياسات على القطاعات / الإدارات المعنية في البنك عن طريق قطاع إدارة المخاطر. - التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الخاصة بمعايير كفاية رأس المال (بازل) والتقييم الداخلي لها وإختبارات الضغط. - مراجعة نظام تقييم (قياس) الائتمان وما شابهه تمهيداً لإعتماده من مجلس الإدارة. - التحقق من قيام إدارة المخاطر بتنفيذ إستراتيجية ونزعة المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر، بالإضافة إلى قيامها بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية وشاملة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، ونشر ثقافة حوكمة المخاطر داخل البنك. - التحقق من قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق إستراتيجية ونزعة سياسات المخاطر. - مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة وإتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة. - مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل قطاع إدارة المخاطر حول إنكشافات البنك على المخاطر والإلتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات إحساب كفاية رأس المال وتقييم رأس المال الداخلي. - مناقشة نتائج إختبارات الضغط بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة والإجراءات الواجب إتخاذها بناءً على هذه النتائج، بالإضافة إلى مناقشة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة في تلك الإختبارات، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. - التأكد من إنشاء وظيفة لأمن المعلومات لدى البنك ومن إستمرارية توافر المعايير اللازمة لهذه الوظيفة على النحو الوارد في تعليمات بنك الكويت المركزي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. - مراجعة الإستراتيجيات والسياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني والتي يتعين أن تتماشى مع إستراتيجية وأهداف البنك ونزعة المخاطر، وعرضها على مجلس الإدارة، ومراجعة تقارير المتابعة التي تعدها الإدارة التنفيذية في هذا الشأن.
أبرز إنجازات اللجنة	- المراجعة الدورية لتقارير إستراتيجية إدارة المخاطر (نزعة المخاطر) المعتمدة 2020-2024. - مراجعة خطة إستمرارية الأعمال. - مراجعة المنهجية المتعلقة بإختبارات الضغط. - مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال وإختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر. - مراجعة التقارير الدورية المتعلقة بمؤشرات المخاطر الرئيسية ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية. - مراجعة تحليل محافظ الائتمان التجاري والخدمات المصرفية الدولية وإئتمان الأفراد والإستثمارات. - مراجعة تحديث عملية البحث الخاصة بالآلية الكمية للمخصصات التقديرية المستقبلية. - مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسات إدارة المخاطر قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتماد. - مراجعة لوحة متابعة وعرض البيانات وقاعدة معلومات أمن المعلومات. - مراجعة مدى الإلتزام بالإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني لأمن المعلومات (CSF). - مراجعة سياسة المخاطر التشغيلية. - مراجعة سياسة أمن وحماية الأصول المادية والمعلوماتية وتلك المتعلقة ببيئة العمل بالبنك. - مراجعة سياسة إدارة مخاطر السوق وسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة وسياسة إدارة مخاطر الائتمان وسياسة إدارة المخاطر الاستراتيجية. - مراجعة سياسة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وإختبارات الضغط والمنهجية المتعلقة بها. - مراجعة سياسة تصنيف المعلومات. - مراجعة سياسة قطاع التواصل المؤسسي. - مراجعة الهيكل التنظيمي لقطاع إدارة المخاطر. - مراجعة مدى كفاية عدد الموظفين العاملين بقطاع إدارة المخاطر والدورات التدريبية المقدمة لهم.

لجنة الترشيحات والمكافآت	
تشكيل اللجنة	الدكتور/ محمود عبدالرسول بهباني الشيخ/ طلال محمد الصباح الدكتور/ أرشيد عبد الهادي الحوري السيد/ مناف محمد المهنا
المهام والمسئوليات الرئيسية للجنة	• إعداد وتحديث معايير الترشح لعضوية مجلس الإدارة متضمنة الشروط والمتطلبات اللازمة وفقاً للتشريعات ذات الصلة وتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. • تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المرشحين لعضوية المجلس وفقاً لمعايير الترشح المعتمدة من مجلس الإدارة والتشريعات ذات الصلة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ويشمل ذلك التحقق من الشروط والمتطلبات اللازمة لضمان إستقلالية الأعضاء المستقلين. • إجراء مراجعة سنوية للاحتياجات التدريبية المناسبة واللائمة لأعضاء مجلس الإدارة بغرض تنمية خبراتهم ومهاراتهم ومعرفتهم التي تتطلبها عضوية مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن ذلك. • إجراء مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها على ذلك الهيكل. • التأكد بشكل سنوي من إستمرار توافر شروط الإستقلالية في الأعضاء المستقلين طوال فترة عضويتهم في مجلس الإدارة. • إجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة ككل وأداء كل عضو على حدة ويشمل هذا التقييم ما يتوافر لدى الأعضاء من خبرة ومعرفة وتقييم صلاحيتهم وسلطانهم وما يتوافر لديهم من صفات قيادية. • تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد عند الإنتخاب/التعيين بكتيب/دليل يوضح حقوق وواجبات ومسؤوليات العضو. ويتولى أمين سر اللجنة متابعة ذلك. • التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يمكنهم الوصول إلى المعلومات والتقارير حول المواضيع الهامة عن البنك، ويتولى أمين سر اللجنة متابعة ذلك. • التأكد من أن أعضاء المجلس على إطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة. • إعداد سياسة المكافآت، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. • الإشراف على تطبيق سياسة ونظام المكافآت من خلال المعلومات والتقارير التي تقدم من الإدارة إلى اللجنة بشكل ربع سنوي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • مراجعة سياسة المكافآت على أساس سنوي على الأقل أو حسب طلب مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أية تعديلات/تحديثات ولا يعمل بهذه التعديلات/التحديثات إلا بعد إعتمادها من مجلس الإدارة وتشمل هذه المراجعة إجراء تقييم سنوي لمدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها وفقاً للمعلومات الخاصة بسير عمل نظام المكافآت والتي تعرض على اللجنة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات المكافآت المقترحة لرئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه ومن هم بمستوى هذه الوظائف من المسؤولين التنفيذيين في البنك، ولا يعمل بهذه التوصيات إلا بعد إعتمادها من المجلس. • التحقق من أن الإدارة التنفيذية قد تبنت الأنظمة والإجراءات والآليات الفعالة لضمان الإلتزام بتطبيق سياسة المكافآت المعتمدة وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • التحقق من أن سياسات وممارسات منح المكافآت لدى الشركات المالية التابعة للبنك والفروع الخارجية (إن وجدت) تتماشى مع سياسة المكافآت لدى البنك ومع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة. • التحقق من إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة المكافآت، ويمكن إجراء ذلك عن طريق إدارة التدقيق الداخلي في البنك أو جهة إستشارية خارجية ويكون الهدف من هذه المراجعة هو تقييم مدى إلتزام البنك بسياسة وممارسات منح المكافآت. وتقوم اللجنة بعرض نتائج هذا التقييم على مجلس الإدارة.
أبرز إنجازات اللجنة	- تقييم أداء مجلس الإدارة ككل وأعضاء المجلس كل على حدة. - مراجعة نماذج تقييم الأداء الخاصة بمجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي. - مراجعة خطة تدريب أعضاء مجلس الإدارة المقترحة لعام 2021. - مراجعة مقترح إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي للبنك. - المراجعة الدورية لسياسة المكافآت قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. - مراجعة تحديثات سياسة الموارد البشرية. - مراجعة خطة استقطاب الخريجين الأكفاء والمتميزين من الجامعات الحكومية والخاصة من الكوادر الوطنية وتوظيفهم. - مراجعة تقرير التدقيق الداخلي بشأن سياسة المكافآت. - مراجعة التقارير والمعلومات الدورية المقدمة من قطاع الموارد البشرية. - المراجعة الدورية لسياسة المكافآت الخاصة بالشركة التابعة.

لجنة القروض	
تشكيل اللجنة	الشيخ / أحمد دعيح الصباح السيد / مناف محمد المهنا السيد / عبد الرحمن عبد الله العلي الشيخ / طلال محمد الصباح السيد / ضاري علي المضاف
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	- مراجعة السياسة الائتمانية والتعديلات المقترحة عليها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة وذلك بما يتفق مع تعليمات البنك المركزي ذات الصلة. - مراجعة وتعديل واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول، وحدود التعامل المقررة للأطراف المقابلة المحددة للبنوك. - مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي. - مراجعة وتعديل الموافقة على منح وتجديد التسهيلات الائتمانية بناءً على توصية لجنة الائتمان والاستثمار ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي. - منح الموافقات على إجراءات رد الأموال وعكس الفوائد والرسوم وإدراج البنود خارج الميزانية العمومية والتسوية النهائية للمبالغ المشطوبة وتجاوز وتمديد الحدود الائتمانية على النحو المبين في السياسة الائتمانية وبموجب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
أبرز إنجازات اللجنة	- مراجعة وتعديل السياسة الائتمانية. - مراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية ضمن الحدود المقررة لها من مجلس الإدارة. - متابعة أوضاع المحفظة الائتمانية للبنك والمخاطر المتصلة بها.

إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والحضور

يوضح الجدول التالي عدد إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2021 مع بيان مشاركة الأعضاء في حضور الإجتماعات:

إجمالي عدد الإجتماعات المنعقدة خلال عام 2021	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة الحوكمة	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة القروض	مجموع اجتماعات الأعضاء
	17	2	9	11	7	44	90
عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة							
الشيخ / أحمد الصباح	16	1				40	57
السيد / عبدالرحمن العلي	16		7			40	63
السيد / بدر الأحمد	14	2		10			26
الدكتور / أرشيد الحوري	14	1		10	5		30
الشيخ / طلال الصباح	6				2	21	29
السيد / محمد الكندري	16		9	10	1		36
السيد / يوسف العوضي	16	1	6		2	2	27
السيد / ضاري المضاف*	10			1		24	35
السيد / مناف المهنا	16				7	42	65
السيد / فهد البدر*	12	1	6				19
الدكتور / محمود بهبهاني*	12			8	5		25
السيد / مساعد الصالح**	1		1		1		3

ملاحظة:

* عضو جديد تم انتخابه ضمن المجلس الجديد المنتخب بتاريخ 31 مارس 2021 للدورة الحالية 2021-2023.

** عضو منتهية عضويته بتاريخ 30 مارس 2021 بانتهاء دورة مجلس الإدارة السابق 2018-2021.

خلال عام 2021:

بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل مجلس الإدارة عدد (10) قرارات.

بلغ إجمالي عدد التوصيات/الموافقات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة القروض عدد (11) قرار.

لم يصدر أي توصية/موافقة بالتمرير عن كل من لجنة الحوكمة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر خلال العام.

تم اعتماد تشكيل اللجان الحالي في تاريخ 31 مارس 2021 مع انتخاب مجلس الإدارة الجديد مراعيين توافقها مع تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن قواعد ونظم الحوكمة، كما نشير إلى أن اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه التي انعقدت خلال عام 2021 تتوافق مع تلك التعليمات والنظم الداخلية المنظمة لأعمال المجلس ولجانه، وذلك من حيث عدد الاجتماعات، ودوريتها، والنصاب القانوني للحضور، والموضوعات التي يتم مراجعتها ومناقشتها من قبل الأعضاء.

يجدر التنويه أن البنك التجاري حريص على أن يتم التطبيق الكامل للتحديثات التي تمت على تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة وفقاً للإطار الزمني الذي حددته التعليمات وذلك فيما يخص عدد الأعضاء المستقلين ضمن تشكيلة مجلس إدارته واللجان المنبثقة عنه بحيث لا يقل عددهم عن أربعة أعضاء بداية من 30 يونيو 2022، حيث أعلن البنك التجاري عن فتح باب الترشيح لاستكمال عدد الأعضاء المستقلين خلال الفترة الزمنية من 9 يناير 2022 حتى 3 فبراير 2022.

تقييم مجلس الإدارة

تطبيقاً لقواعد الحوكمة، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت -من خلال منهجية التقييم الذاتي وفق مجموعة من النماذج والمؤشرات المعتمدة في هذا الشأن بتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس بشكل سنوي، ويتم عرض هذا التقييم على مجلس الإدارة للمراجعة والإعتماد وتبني التوصيات اللازمة في هذا الخصوص والتي تستهدف في النهاية تعزيز قدرات المجلس وأعضاؤه في المجالات المتصلة بعمل المجلس وجوانب التطوير والتدريب اللازمة للأعضاء. وقد جاءت نتائج التقييم إيجابية فيما يتعلق بأداء وأعمال المجلس. كما تقوم اللجنة بمراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها بما يتفق مع مصلحة البنك.

بيان مجلس الإدارة عن مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة التحقق من أن أعماله تتم في إطار التشريعات ذات الصلة والتعليمات الرقابية خاصة الصادرة من بنك الكويت المركزي، كما أنه مسؤول عن سلامة البنك المالية وأن البنك يدار بشكل حصيف وفي حدود مقبولة من المخاطر وبما لا يعرض البنك لأية مخاطر غير محسوبة قد تؤدي إلى خسائر مادية وغير مادية، بجانب توافر نظم الرقابة الداخلية المناسبة.

وفي هذا الإطار فقد اعتمد المجلس هيكلاً تنظيمياً ملائماً لطبيعة وأنشطة البنك ولتنفيذ إستراتيجيات البنك وأهدافه والقيام بأعماله في إطار قواعد الحوكمة الرشيدة، يتضمن أشكالاً من الرقابة على أنشطة البنك بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة، مع مراعاة تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات لكل القطاعات والإدارات التي يشملها ذلك الهيكل، مع الأخذ بالإعتبار نظم الرقابة الداخلية بما تشتمله من الرقابة الشائبة والفصل في المسؤوليات وتوافر السياسات والإجراءات وتوصيف مختلف الوظائف.

وفي إطار التحقق من كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنك وذلك لحماية أصوله وسلامته المالية وكفاءة عملياته، يقوم المجلس بالتحقق بصورة منتظمة من السياسات والضوابط ووظائف الرقابة الداخلية (بما فيها التدقيق الداخلي / إدارة المخاطر / الإنزام والحوكمة) من أجل تحديد المجالات التي تتطلب التحسين، بالإضافة إلى تحديد ومعالجة المخاطر والقضايا الهامة، فضلاً عن أن موضوع نظم الرقابة الداخلية يعتبر أحد البنود المتكررة في جدول أعمال مجلس الإدارة، حيث يتم مناقشة أية تطورات في هذا المجال والتحقق من معالجة أي ملاحظات مثارة بشأنها.

يقوم المجلس من خلال إنشاء هيكل حوكمة على مستوى المجموعة والتقييم الدوري لهذا الهيكل ومن خلال التقارير الدورية المقدمة له من اللجان المنبثقة عنه، بمراجعة وإعتماد سياسات ولوائح ومتطلبات ودليل الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية المناسبة لعمل وأنشطة البنك مع الأخذ بالإعتبار كافة فروع وشركته التابعة، كما يقوم بالتحقق من فاعلية تلك السياسات واللوائح والمتطلبات والدليل وتطويرها وفقاً للتطورات التي تطرأ عليها، كل ذلك بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة، وتشتمل التقارير المنوّه عنها أي ملاحظات تثار من قبل الجهات الإشرافية ومراقبي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى التدقيق الداخلي.

في إطار ما تقدم فإن مجلس الإدارة يرى أن نظم الرقابة الداخلية في البنك مناسبة.

تقرير المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكليف مراقب حسابات مستقل لتقييم نظم الرقابة الداخلية في البنك، وخلال عام 2021 وبعد موافقة بنك الكويت المركزي تم تكليف مكتب بي دي أو النصف وشركاه، لتقييم نظم الرقابة الداخلية للبنك لعام 2020، حيث أفاد وفق تقريره المؤرخ 2021/9/28 أن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة في الأجزاء التي تم فحصها قد تم إنشاؤها والإحتفاظ بها آخذين بالإعتبار متطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي

بتاريخ 7 يناير 2021 ومتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 14 مايو 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الإحتيال والإختلاس.

وعلى ذلك، فإن الملاحظات التي تم رفعها بشأن فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. وأضاف التقرير أن الإجراءات التي تم إتخاذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات المذكورة بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة تعتبر مرضية. وفيما يلي التقرير المذكور.

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع.)
شارع مبارك الكبير
الصفاء 13029
دولة الكويت

التاريخ 28 سبتمبر 2021

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 8 إبريل 2021 قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") والشركة التابعة للبنك "شركة التجاري للوساطة المالية" (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة") وذلك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، كما يلي:

وقد شمل الفحص كافة الإدارات والأنشطة بالمجموعة وهي كما يلي:

- | | |
|----------------------------|-----------------------------------|
| ▪ الحوكمة | ▪ التدقيق الداخلي |
| ▪ بيئة الرقابة العامة | ▪ الخدمات المصرفية الدولية |
| ▪ الخزينة والاستثمارات | ▪ الخدمات العامة |
| ▪ الخدمات المصرفية للأفراد | ▪ إدارة المخاطر |
| ▪ التواصل المؤسسي | ▪ شكاوى العملاء |
| ▪ الائتمان | ▪ الرقابة المالية والتخطيط |
| ▪ العمليات | ▪ تكنولوجيا المعلومات |
| ▪ الموارد البشرية | ▪ إدارة المنشآت والمستلزمات |
| ▪ القانونية | ▪ أنشطة الأوراق المالية |
| ▪ الالتزام | ▪ أنظمة مكافحة الاختلاس والاحتيال |
| ▪ مكافحة غسل الأموال | ▪ سرية معلومات العملاء |

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 7 يناير 2021، أخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 14 مايو 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والإمتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها في الفقرة السابقة. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى كفاية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن

المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها بسبب نواحي القصور المتأصلة في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن تتدني درجة الإلتزام بتلك الإجراءات.

نظراً لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2021، وجوهية وتقييم المخاطر لملاحظتنا، مع الاستثناءات للأمور الموضحة في التقرير المقدم إلى مجلس إدارة البنك، في رأينا:

- أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا، فقد تم إنشاؤها والإحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 7 يناير 2021.
- ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2020.
- ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة تعتبر مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



قيس محمد النصف
ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

سياسات وميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يستمر البنك في تطبيق الممارسات السليمة للحوكمة بإعتبارها مبادئ أساسية وجزء هام من ثقافته العامة، ولقد قام البنك خلال العام بالجهود اللازمة التي من شأنها تعزيز الإلتزام بالقيم السلوكية ورفع مستوى الوعي بتلك القيم لدى الموظفين.

وقد إلتزم البنك بتحقيق القيم المؤسسية وتم إرساء هذه القيم ضمن عدد من الركائز التي تبلورت من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات والممارسات المتبعة في البنك والتي يتم تعميمها على جميع الموظفين الجدد والحاليين ومنها ما يلي:

ميثاق السلوك المهني

يعتبر ميثاق السلوك المهني المعتمد من مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية للحوكمة لدى البنك، حيث يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الإلتزام بذلك الميثاق ضمن سير الأعمال اليومية للبنك وفي تعامله مع العملاء وكافة الأطراف الأخرى.

ويتم مراجعة هذا الميثاق بصورة دورية للتحقق من مواكبته لكافة التطورات في مجالات الحوكمة وضبط السلوك المهني وأخلاقيات العمل، كما يشرف مجلس الإدارة على كفاءة تطبيق الميثاق من خلال أعمال التدقيق والرقابة الداخلية لتحديد أية فجوات يمكن الوقوف عليها وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

تعارض المصالح

يعمل البنك على تطبيق سياسة تعارض المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة، كما يقوم البنك وبإشراف لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها وتقادي وجودها، وقد وضعت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الإلتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

يحرص البنك على أن يتم إجراء كافة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية/تجارية بحتة وتخضع للشروط والأحكام التي تنطبق على التعاملات المماثلة مع الغير دون وجود أي شروط تفضيلية، وذلك من خلال تطبيق سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة من مجلس الإدارة، كذلك يقوم البنك وبإشراف لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى توافر قائمة بالأطراف ذات العلاقة بالبنك وتبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة، وقد وضعت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الإلتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

الإفصاح والشفافية

يولي البنك أهمية كبيرة للإفصاح والشفافية على اعتبار أنه يعد أحد الوسائل الهامة لممارسة المساهمين لحقوقهم، وعلى ذلك فقد حرص البنك على توفير سياسة معتمدة بشأن الإفصاح والشفافية توضح المعلومات الجوهرية التي يتعين الإفصاح عنها وآلية تصنيفها وتوقيت الإفصاح والتي تكون متوافرة لدى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بما في ذلك أي قطاع/إدارة داخل البنك والتي يتعين الإفصاح عنها للجهات الرقابية المحلية والجهات الأخرى والجمهور، وتهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى تقديم إطار عمل لعملية الإفصاح في البنك وضمان الإلتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وقواعد البورصة المتعلقة بالإفصاح والشفافية. وقد وضعت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الإلتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

الأشخاص المطلعين

من منطلق حرص البنك على الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية الخاصة بالبنك وعملائه والحد من إمكانية إساءة استخدام تلك المعلومات، تم توفير سياسة لتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين بعد مراجعتها من قبل لجنة الحوكمة واعتمادها من مجلس الإدارة، كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات ومنها الحصول على الإقرارات والتعهدات المطلوبة من الأشخاص المطلعين وكذلك وضع الترتيبات التعاقدية المناسبة مع الجهات الأخرى المطلعة وإعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها باستمرار فضلاً عن إعداد النماذج والسجلات اللازمة في هذا الشأن.

السرية المصرفية

يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على سرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وغيرهم من أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القوانين والقواعد والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى. كذلك يحرص البنك على إستمرار تطبيق الضوابط الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة في هذا الشأن ونظم الرقابة الداخلية والتي تقضي بالمحافظة على السرية المصرفية.

أمن المعلومات والأمن السيبراني

في ضوء الأهمية المتزايدة لأمن المعلومات في العمل المصرفي وفي ظل التحديات المترتبة على المخاطر الناتجة عن التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في هذا المجال، فإن البنك يحرص على بذل كل الجهود التي من شأنها تعزيز نظم حماية أمن المعلومات وتقادي تلك المخاطر بما يتماشى مع أحدث التطورات والممارسات، وذلك من خلال إعداد وإعتماد السياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني وإنشاء إدارة مستقلة ومتخصصة مزودة بالكوادر والموارد اللازمة لتنفيذ ومراقبة تلك السياسات والضوابط ورفع التقارير الخاصة بذلك إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة، فضلاً عن نشر الوعي في هذا المجال.

الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات

يهدف البنك من تطبيق سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات المعتمدة من مجلس الإدارة إلى تعزيز ثقافة الإنفتاح على موظفيه وأي أشخاص آخرين، وتوفير وسيلة يتم من خلالها إشراكهم في حماية البنك ومصالحه، فضلاً عن إيجاد آلية يتم من خلالها تمكينهم من الإبلاغ عن المعلومات المتوافرة لديهم إلى البنك، بشأن أية معاملات أو تصرفات داخل البنك يشتهب في مخالفتها/ تخالف بالفعل القوانين أو التعليمات الرقابية أو السياسات الداخلية، أو بشأن أية عمليات أخرى تتم في البنك بشكل يثير شبهات أو مخاوف معينة، وإمكانية التواصل مع رئيس مجلس الإدارة مباشرة بشأن ذلك، وبما يوفر الحماية اللازمة لهؤلاء المبلغين.

إطار وسياسة المكافآت

يتوافر لدى البنك سياسة معتمدة لمنح المكافآت تشمل جوانب ومكونات منح المكافآت لدى البنك، يتم مراجعتها سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت قبل عرضها على مجلس الإدارة للإعتماد. علماً بأن آخر مراجعة لهذه السياسة تم بتاريخ 2021/8/17.

أهم أهداف سياسة المكافآت

1. تعزيز الحوكمة الفعالة والممارسات السليمة لنظام منح المكافآت المالية بما يتماشى مع إستراتيجية المخاطر.
2. استقطاب والحفاظ على الموظفين المؤهلين ذوي الكفاءة وأصحاب المهارات والخبرات اللازمة.
3. التحقق من ربط المكافآت المالية بالأداء العام للبنك والمدة الزمنية للمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعديل المكافآت المالية التي قد تمنح للموظفين في حال الأداء الضعيف/ السلبي للبنك وبما يتوافق مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على المدى الطويل.

أهم ملامح سياسة المكافآت

1. يتبنى البنك سياسة مكافآت تشمل كافة العاملين في البنك عن طريق تطبيق نظام التقييم/ التدرج الوظيفي ومن خلال هيكल معتمد للرواتب والمزايا يضمن تسكين الموظفين بصورة مناسبة.
2. عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك، يتم الأخذ بالإعتبار المتطلبات القانونية والرقابية بالإضافة إلى النظم المعمول بها في دولة الكويت، وكذلك مستوى الرواتب والمكافآت في القطاع المصرفي المحلي.
3. تنقسم المكافآت وفقاً للسياسة إلى: مكافآت ثابتة وتشمل الراتب الأساسي والبدلات والعلاوات الثابتة/ التكميلية. ومكافآت متغيرة وهي المكافآت المتعلقة بالأداء، وتعتمد على الأداء المالي للبنك ومساهمة القطاعات/ الإدارات في هذا الأداء بالإضافة إلى تقييم أداء الموظفين، وتنقسم هذه المكافآت إلى مكافآت مستحقة الدفع (الحافز السنوي) وهي التي قد يتم دفعها للموظفين بعد نهاية كل سنة مالية بناءً على الأداء المالي للبنك وتقييم أداء الموظفين خلال تلك السنة، ومكافآت مؤجلة الدفع وهي التي قد يتم دفعها للموظفين على مدى يصل إلى ثلاث سنوات كحد أقصى وفقاً للأسلوب والنسب والفئات المحددة من قبل مجلس الإدارة، ووفقاً للمتطلبات الرقابية يتم تطبيق مبدأ الإسترداد (Claw back) لهذا النوع من المكافآت بحيث يمكن تعديلها أو إسترجاعها عند الحالات الإستثنائية على سبيل المثال الأداء المالي الضعيف/ السلبي للبنك.
4. وفقاً للهيكل التنظيمي للبنك وقواعد الحوكمة، فإن قطاع الإلتزام والحوكمة وقطاع إدارة المخاطر وقطاع التدقيق الداخلي تتبع كل من لجنة الحوكمة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق على التوالي، ومن الناحية الإدارية فإن الإدارات الثلاث تتبع رئيس مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتقييم رؤساء قطاعي الإلتزام والحوكمة وإدارة المخاطر فيما تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء رئيس قطاع التدقيق الداخلي، وليس للإدارة التنفيذية أي دور في هذا التقييم أو الترقيات أو المكافآت لرؤساء القطاعات المذكورة.

الإفصاح عن المكافآت خلال عام 2021

مجلس الإدارة:

بلغت مكافآت رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك خلال عام 2021 ما مجموعه نحو 465 ألف دينار كويتي. ويتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة في القوائم المالية السنوية للبنك والتي تخضع إلى موافقة الجمعية العامة للمساهمين.

كبار التنفيذيين:

بلغت مكافآت خمسة من كبار التنفيذيين في البنك ممن تلقوا أعلى المكافآت خلال عام 2021 يضاف إليهم رئيس الجهاز التنفيذي ورئيس المدراء الماليين ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس إدارة المخاطر ما مجموعه 1,078,962 دينار كويتي.

فئات الموظفين:

الصفة	عدد الموظفين	إجمالي المكافآت	ملاحظات
الإدارة التنفيذية والإشرافية (العليا)	11	1,292,325 د.ك.	هي الوظائف التي يخضع تعيينها لموافقة بنك الكويت المركزي.
الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن إنكشافات للمخاطر	5	718,617 د.ك.	تشمل رئيس الجهاز التنفيذي ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالوكالة ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية، ومدير عام قطاع الخزينة والاستثمار، ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة.
الموظفين المسؤولين عن الرقابة المالية وإدارة المخاطر	5	518,263 د.ك.	تشمل رؤساء كل من قطاع الرقابة المالية والتخطيط، قطاع التدقيق الداخلي، قطاع إدارة المخاطر، ومدير عام قطاع الالتزام والحوكمة، ومدير عام القطاع القانوني.

- تتمثل المكافآت في الراتب الأساسي وبدل درجة وظيفية وعلاوة المواصلات والعلاوة التكميلية، وغيرها من المكافآت الأخرى (البدايات والعلاوات والمزايا الأخرى) مثل بدل تذاكر السفر والتأمين الصحي والمساعدات التعليمية ومكافأة نهاية الخدمة... وغير ذلك.
- المكافآت التي يقدمها البنك حالياً لموظفيه تشتمل على المكافآت الثابتة والمكافآت المتغيرة إن وجدت.
- تدفع المكافآت عن طريق تحويلها إلى حسابات الموظفين لدى البنك.

التعاقب الوظيفي

من منطلق الحرص على حسن سير العمل داخل البنك، قام مجلس الإدارة بإعداد خطة للتعاقب الوظيفي بفرض تطوير مستوى إداري ثاني داخل قطاعات البنك المختلفة وتجهيز الكوادر الفنية اللازمة لشغل الوظائف التنفيذية الرئيسية المختلفة لدى البنك بالسرعة المطلوبة لدرء أية مخاطر في هذا الشأن، ويتم تحديث هذه الخطة كلما تطلب الأمر ذلك. وبناء على الخطة الموضوعية يتم إجراء تقييم للموظفين المناسبين الذين يتم إختيارهم والتي تتوافر فيهم المؤهلات والمتطلبات الواجبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، وبالتالي تحديد إحتياجاتهم التدريبية حسب خطة وبرنامج محدد.

الالتزام بتعليمات ودليل الحوكمة

- التزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن بقواعد ونظم الحوكمة وكذلك دليل الحوكمة المعتمد، وذلك بالإنتهاء من إعداد واعتماد النظم والسياسات والمتطلبات الخاصة بقواعد الحوكمة كما يتم تحديث هذه النظم والسياسات بشكل دوري.
- تم اتخاذ الإجراءات التي تكفل التطبيق المناسب لقواعد الحوكمة ومن ضمنها تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بتعزيز فاعلية إشراف المجلس على العمليات المهمة في البنك ومتابعة تنفيذ متطلبات الحوكمة بمحاورها المختلفة.
- يتم تعميم ميثاق وسياسات السلوك المهني وأخلاقيات العمل على أعضاء مجلس الإدارة وكافة موظفي البنك والحصول على توقيعهم بالالتزام بما جاء بها.
- يتضمن الهيكل التنظيمي المعتمد للبنك أشكالاً مناسبة من الرقابة على أنشطة المجموعة بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة، لتحقيق الحوكمة الرشيدة.
- يقوم قطاع التدقيق الداخلي - كجهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية - بالتدقيق على مدى التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة وتقديم تقريرها في هذا الشأن إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ومنها إلى مجلس الإدارة.

- يتم بشكل سنوي تكليف مراقب حسابات خارجي مستقل بتقييم نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقرير يتم تقديمه إلى بنك الكويت المركزي في هذا الشأن يتضمن جزءاً خاصاً حول مدى التزام البنك بتطبيق تعليمات وقواعد الحوكمة. علماً بأن تقرير مراقب الحسابات الخارجي لعام 2020 لم يتضمن أي ملاحظة بشأن قواعد الحوكمة.
- كما عمل البنك على مواءمة أوضاعه مع التحديثات التي صدرت على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة التي أصدرها بنك الكويت المركزي في شهر سبتمبر عام 2019، حيث تم إجراء التعديل اللازم على النظام الأساسي للبنك من حيث زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة وإضافة أعضاء مستقلين وسوف يصل البنك إلى الالتزام الكامل بتلك التحديثات بداية من 30 يونيو 2022 وذلك باستكمال عدد الأعضاء المستقلين ضمن مجلس إدارته إلى أربعة أعضاء حيث تم فتح باب الترشيح لمن يرغب بالترشح. كما تم تعديل النظم الداخلية للمجلس واللجان المنبثقة عنه وغيرها من سياسات ومتطلبات الحوكمة الأخرى ويستمر البنك في العمل على تطبيق تلك القواعد إلزاماً بالتعليمات وتحقيقاً لمبادئ الإدارة السليمة.

إطار حوكمة المخاطر

إدارة المخاطر

قام البنك بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية شاملة لإدارة المخاطر بحيث تكون قادرة على التعرف على طبيعة جميع المخاطر المؤثرة التي يتعرض لها البنك مع نشر ثقافة حوكمة المخاطر. ويقوم البنك بتعريف وتحديد المخاطر والرقابة عليها على مستوى كل وحدة وعلى مستوى البنك ككل، وتقوم إدارة المخاطر بتنفيذ إستراتيجية المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد المخاطر الأساسية في البنك وتقييمها، وقياس انكشاف البنك على تلك المخاطر وإعداد التقارير اللازمة، ومراقبة هذا الانكشاف في إطار نزعة المخاطر لدى البنك، وتحديد الإحتياجات الرأسمالية على أساس مستمر، ومراقبة وتقييم القرارات المتعلقة بقبول أنواع معينة من المخاطر. ويتضمن إطار حوكمة المخاطر مسؤوليات تنظيمية معرفة بشكل جيد بالنسبة لإدارة المخاطر والتي تنقسم إلى ثلاث خطوط دفاع، وهي كالتالي:

- خط الدفاع الأول: يتمثل في وحدة الأعمال والتي تتطوي وظائفها ونشاطها على إحتمالية خلق مخاطر للبنك وتكون مسؤولية هذه المجموعات تقييم وإدارة هذه المخاطر.
- خط الدفاع الثاني: والذي يشمل وظيفتي إدارة المخاطر والالتزام التي تكون مستقلة عن خط الدفاع الأول، تقوم إدارة المخاطر بمراقبة ورفع التقارير للإدارة والإشراف على أوجه مخاطر البنك وتقييمها بشكل مستقل عن خط الدفاع الأول بحيث تعزز وظيفته وتكملها. وتقوم إدارة الالتزام بمراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية وقواعد الحوكمة.
- خط الدفاع الثالث: يتمثل في وظيفة التدقيق الداخلي وهي وظيفة مستقلة عن خطي الدفاع الأول والثاني.

حوكمة الالتزام

يؤمن البنك أن وظيفة الالتزام من العناصر الأساسية في إطار إدارة المخاطر للبنوك نظراً للطبيعة الخاصة لمخاطر عدم الالتزام والتي تشمل مخاطر العقوبات القانونية، أو الرقابية، أو المخاطر المالية، أو مخاطر السمعة وغيرها التي قد يتعرض لها البنك في حال عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وقواعد السلوك المهني والممارسات المصرفية السليمة. وعلى ذلك يتوافر لدى البنك وظيفة مستقلة وفعالة للالتزام تعمل في إطار سياسة الالتزام ومهامها ومسؤولياتها المعتمدة من مجلس الإدارة، وتقوم على ضمان استيفاء البنك لمتطلبات التشريعات والتعليمات والضوابط الرقابية المتعلقة بأنشطة البنك، ورفع التقارير الدورية إلى لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة في هذا الشأن.

التدقيق الداخلي والخارجي:

يحرص كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على التأكيد على إستقلالية كل من التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والإستفادة بشكل فعال من أعمال وملاحظات التدقيق الداخلي والخارجي وتقارير تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، بإعتبارها مراجعة مستقلة للمعلومات المرفوعة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي:

يوجد لدى البنك قطاع للتدقيق الداخلي يتمتع بالإستقلالية والأهلية حيث أن موظفيه يضطلعون بمسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال، كما لهم حق الحصول على أية معلومة والإتصال بأي موظف داخل البنك، كما أعطيت كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.

التدقيق الخارجي:

تتم عمليات التدقيق الخارجي في البنك وفقاً للمعايير الدولية والقوانين المحلية وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، تقوم لجنة التدقيق بالإجتماع مع مراقبي الحسابات الخارجيين ومناقشة تقارير التدقيق وأية ملاحظات أخرى مهمة حول أمور البنك

بحضور الإدارة التنفيذية، كما تجتمع اللجنة مع مراقبي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل سنوياً بدون حضور الإدارة التنفيذية، تتم عملية التدقيق الخارجي بالأسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج (Dual Audit) وفي الإطار الذي يحقق الغرض من تعيين اثنين من مراقبي الحسابات الخارجيين.

شكاوى العملاء

حرصاً على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يتقدم بها العملاء وتلبية للمتطلبات الرقابية، قام البنك بإنشاء إدارة متخصصة للتعامل مع شكاوى العملاء تعمل بتبعية مباشرة لرئيس الجهاز التنفيذي. ويتوافر لهذه الإدارة سياسة وإجراءات معتمدة تنظم عملها فضلاً عن الآليات المناسبة للتعامل مع الشكاوى، كما تقوم هذه الإدارة بالإشراف على التطبيق الفعال لدليل حماية العملاء، كل ذلك بما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.

حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

يعكس النظام الداخلي للبنك ولوائحه عمل البنك وسياساته وممارساته ما تتضمنه القوانين والنظم والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية من ضوابط وإجراءات بشأن حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتتضمن معاملتهم بصورة متساوية بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، وإتاحة الفرصة لهم لمساءلة المجلس وتصويب أي تجاوزات لحقوقهم وذلك عن طريق توفير معلومات وافية ودقيقة دون التمييز بين المساهمين.

وحرصاً من البنك على ترسيخ مبدأ حماية حقوق المساهمين وخصوصاً الأقلية منهم، ومن مبدأ تعزيز أفضل ممارسات الحوكمة التي تقوم على الإدارة السليمة والتي تتحقق من خلال مراعاة العدالة والتوازن في تمثيل الملكية وتوزيع العضوية بين شرائح المساهمين عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة فقد اقترح مجلس إدارة البنك إجراء تعديل على نظام التصويت المعتمد في البنك لاعتماد نظام التصويت التراكمي، وقد وافقت الجمعية العامة الغير العادية التي انعقدت بتاريخ 31 مارس 2021 على ذلك الإقتراح حيث تم إضافة المادة رقم 49 مكرر على النظام الأساسي والتي تنص على أنه "يتم تطبيق نظام التصويت التراكمي بشأن انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة، والذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها، بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون تكرار لهذه الأصوات."، وقد تبنى البنك ذلك الخيار مع العلم أن التصويت التراكمي ليس نظاماً إلزامياً في دولة الكويت.

كما يعي البنك أن حماية حقوق الأطراف ذات المصالح مع البنك تمثل ركائز الحوكمة الجيدة وأن النجاح النهائي للبنك إنما هو ثمرة العمل المشترك فيما بين الأطراف المختلفة، وتشمل الأطراف أصحاب المصالح على أي شخص أو جهة لديها علاقة مع البنك مثل المودعين، المساهمين، العاملين في البنك، الدائنين، العملاء، الموردين، والمجتمع وأي جهة أخرى ذات علاقة بالبنك.

الإدارة التنفيذية والإشرافية والمسؤوليات الرئيسية لها:

تتألف الإدارة التنفيذية العليا من مجموعة الأشخاص المعيّنين من قبل مجلس الإدارة للإضطلاع بمسؤولياتهم في إدارة عمليات البنك، وهو رئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه. ويتمتع هؤلاء الأفراد بامتلاك التأهيل العلمي والخبرة اللازمة والكفاءة والنزاهة لإدارة أعمال البنك.

- تقوم الإدارة التنفيذية، وبإشراف مجلس الإدارة، التأكد من أن أنشطة البنك تتسق مع استراتيجية النشاط، ونزعة المخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- تساهم الإدارة التنفيذية بشكل أساسي في الحوكمة السليمة للبنك.
- إن الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن تفويض وإسناد المهام والواجبات للموظفين وإنشاء هيكل إدارة يعزز المساءلة والشفافية.
- تقوم الإدارة التنفيذية، بما يتفق مع توجه مجلس الإدارة، بوضع النظم الملائمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء المالية أو غير المالية، ووضع نظم رقابة داخلية فعالة، والعمل على تنفيذ أنشطة البنك بصورة منسجمة مع إستراتيجية أعماله والمخاطر المسموح بها والسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، والمساهمة في وضع المقترحات المتعلقة بإستراتيجية عمل البنك وميزانيته السنوية.
- الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الإشراف على أعمال البنك وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتحقق من وظيفة الالتزام ومراقبة المخاطر واستقلالية الوظائف والفصل في المهام.
- على الإدارة التنفيذية ممارسة النشاط وفقاً لمعايير السلوك المهني.
- يقع على عاتق الإدارة التنفيذية إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية والمعايير المعتمدة الأخرى بما في ذلك التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

نبذة عن أعضاء الإدارة التنفيذية والإشرافية

إلهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف عام 1984 من الجامعة الأمريكية / مصر وحضرت العديد من الدورات والحلقات التدريبية في مجال العمل المصرفي التنفيذي داخل الكويت وخارجها، كما أنها تشارك في العديد من الندوات والأنشطة المرتبطة بالعمل المصرفي والمالي.

وهي مصرفية تنفيذية بخبرة مكثفة في مجالات العمل المصرفي المختلفة، التحقت بالعمل لدى البنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتشغل منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية، ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية منذ ديسمبر 2010 ورئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة منذ يونيو 2010 حتى فبراير 2012. وفي أبريل 2012 تمت ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك، وتم تعيينها رئيساً للجهاز التنفيذي منذ 20 نوفمبر 2014.

وقبل التحاقها بالعمل لدى البنك التجاري الكويتي، عملت السيدة/ إلهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية أكسبتها دراية واسعة بكافة مجالات العمل المصرفي وتوجهات القطاع المصرفي في الكويت نظراً لخبرتها الطويلة في القطاع التي تناهز 37 عاماً.

مسعود الحسن خالد

رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1981 من جامعة بنجاب / لاهور - باكستان، وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان. يعمل السيد/ مسعود بالبنك التجاري الكويتي منذ 30 عاماً تقلد خلالها مهام مختلفة.

وهو لديه القدرة على إدارة الأعمال بما يتناسب مع إستراتيجية البنك ودعامته المالية، كما يمتلك مهارات في التواصل وتقديم المعلومات وتطوير العلاقات، كذلك فهو على استعداد لإستيعاب التطورات المهنية المستمرة ويؤمن بخطط التعاقد الوظيفي وجذب الشباب الكويتي والتدريب المهني ويشجع عليه بهدف تحسين أداء فريق العمل.

حسين علي العريان

مدير عام - قطاع الخزينة والاستثمار

حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب وإدارة الأعمال (التسويق) عام 1992 من جامعة ولاية كاليفورنيا ساكرامنتو / الولايات المتحدة الأمريكية، ولديه خبرة مصرفية تتجاوز 27 عاماً في أنشطة الخزينة المختلفة ومجالات التمويل والسيولة في البنوك الكويتية، وقد تدرج في عدة وظائف قيادية خلال فترة عمله.

التحق للعمل في البنك التجاري الكويتي بتاريخ 18 فبراير 2018 كمدير عام لإدارة الخزينة ثم شغل بتاريخ 23 سبتمبر 2018 وظيفة مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار.

إبتسام باقر الحداد

مدير عام - التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

حاصلة على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2003. ولديها خبرة تقارب 20 عاماً في مجال التخطيط المالي والاستراتيجي على مستوى القطاعين العام والخاص، تمتلك مهارات إدارية وتنظيمية متميزة لإجراء وتنفيذ التغييرات اللازمة على مستوى بيئة العمل وما تشهده من تحديات وذلك من خلال التطوير عن طريق نقل الخبرة والمعرفة وتعزيز التواصل وروح الفريق.

التحقت للعمل في البنك التجاري الكويتي في عام 2019 كمستشار مكتب رئيس الجهاز التنفيذي لإدارة المشاريع، حيث قامت بالإشراف على المشاريع ذات الأولوية العالية والمتعلقة بتحسين وتطوير الأداء التشغيلي والمالي، وتدرجت إلى أن شغلت منصب المدير العام للتخطيط الاستراتيجي والمتابعة بتاريخ 1 سبتمبر 2021، وتسعى السيدة ابتسام لتحقيق التحول المؤسسي نحو الجودة الشاملة وتحسين كفاءة الأعمال من خلال تعزيز الأدوات اللازمة للقيادة ورفع مستوى الدافعية والتواصل الفعال والتنسيق.

أحمد حامد بوعباس

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للشركات (بالوكالة)

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام 2006 من جامعة الكويت، كما أنه حاصل على شهادة المستوى المتقدم كمدير ائتمان معتمد بالإضافة إلى العديد من الشهادات المهنية في مختلف المجالات، للسيد/ أحمد خبرة مصرفية تمتد إلى 18 عاماً، حيث ابتدأ حياته المهنية كموظف يعمل بنظام العمل الجزئي في مركز الإتصال في البنك التجاري الكويتي وتدرج وظيفياً إلى أن

انتقل إلى قطاع الخدمات المصرفية للشركات حيث عمل السيد أحمد مع فريق العمل التابع له بإدارة المحفظة الائتمانية التجارية بالبنك إلى أن تقلد في فبراير 2021 منصب مدير عام بالوكالة - لقطاع الخدمات المصرفية للشركات وذلك لما يتمتع به من مهارات قيادية واستراتيجية والقدرة على بناء روح الفريق ضمن بيئة تنافسية.

كونال سينج

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية الدولية

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال ICFAI / الهند كما لديه شهادة المحلل المالي المعتمد CFA، كما لديه العديد من الشهادات في مجال المشتقات والتقييمات وصناديق الاستثمار ومؤخراً اجتاز برنامج متقدم في التكنولوجيا المالية وسلسلة الكتل المالية، لديه خبرة تمتد لأكثر من 18 عاماً في مجالات الأعمال المصرفية الدولية وقروض الديون وتمويل المشاريع والخدمات المصرفية الاستثمارية وعمليات الاندماج والاستحواذ وإعادة هيكلة الديون وأسواق رأس المال وأبحاث الأسهم في مختلف القطاعات.

التحق للعمل في البنك التجاري الكويتي في عام 2015 في قطاع الخدمات المصرفية الدولية وتدرج وظيفياً إلى أن شغل في تاريخ 15 نوفمبر 2021 منصب مدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية.

عبدالعزیز صالح الزعابي

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد (بالوكالة)

حاصل على شهادة البكالوريوس في التمويل عام 2005 من جامعة ساوث فلوريدا - الولايات المتحدة الأمريكية. للسيد عبدالعزيز خبرة مصرفية تتجاوز الـ 15 عاماً في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والجوانب التشغيلية والرقمية المرتبطة فيه ويتمتع بمهارات وقدرات متميزة وكفاءة مهنية عالية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة حيث حضر العديد من برامج برامج الإدارة التنفيذية بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها في المملكة المتحدة.

تدرج السيد عبدالعزيز في عمله لدى البنك التجاري الكويتي حيث شغل عدة مناصب وظيفية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حتى شغل في تاريخ 11 فبراير 2021 منصب مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة.

بول عبد النور داود

مدير عام - قطاع العمليات

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 2006 من جامعة كندي ويسترن - الولايات المتحدة الأمريكية.

للسيد / بول خبرة تصل إلى 40 سنة في البنك التجاري الكويتي حيث انضم للعمل بالبنك في عام 1981. وقد عمل في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، إذ تدرج ليشغل العديد من الوظائف في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حتى شغل منصب مدير عام في نفس القطاع، وإعتباراً من 9 ديسمبر 2015 تم تكليف السيد / بول بمهام مدير عام قطاع العمليات بالوكالة، ثم مديراً عاماً بالأصالة ابتداءً من 28 يونيو 2016.

منير عبد السلام صالح

المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة و مدير عام القطاع القانوني

حاصل على ليسانس في الحقوق عام 1990 من جامعة القاهرة، وهو محام مُقيد للترافع أمام محكمة النقض والإدارية العليا والدستورية العليا، مُحكم دولي مُقيد بمركز التحكيم لدول مجلس التعاون الخليجي وعضو إتحاد المحامين العرب - عضو الجمعية المصرية للقانون الدولي.

وقد مارس العمل القانوني الخاص منذ عام 1990 في جمهورية مصر العربية ثم في دولة الكويت منذ عام 1998 لدى أحد أكبر مكاتب المحاماة وتولى خلالها (منتدباً لفترة محددة) أعمال المستشار القانوني لأحد البنوك الكويتية، ثم تولى مهام مدير الإدارة القانونية بشركة مجموعة الأوراق المالية منذ عام 2001 وحتى عام 2019 إلى أن تبوأ منصبه بالبنك التجاري الكويتي في مايو 2019. وخلال مسيرته استصدر العديد من الأحكام لصالح المؤسسات التي عمل بها فضلاً عن إسهاماته في العديد من لجان سن القوانين واللوائح التنفيذية كما أصدر العديد من أحكام هيئات التحكيم سواء كان محكماً فرداً مفوضاً بالصلح أم عضواً بهيئة التحكيم.

عمرو محمد سامي القصبى

رئيس التدقيق الداخلي

حاصل على شهادة بكالوريوس تجارة - تخصص المحاسبة والتدقيق من جامعة الكويت، وحاصل على عدة شهادات مهنية منها (CPFA) و (CPA) و (CCGO) و (CICA)، بالإضافة إلى شهادة المحاسب القانوني المعتمد من ولاية أوريغون بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1993.

ولديه خبرة تتجاوز الـ 32 عاماً في مجالات التدقيق الخارجي والداخلي وغيرها وقد التحق السيد/ عمرو للعمل في البنك التجاري بتاريخ 22 أغسطس 2021 كرئيس التدقيق الداخلي بالوكالة. إلى أن شغل منصب رئيس قطاع التدقيق الداخلي في 24 أكتوبر 2021.

تان تات ثونج

رئيس مدراء المخاطر

حاصل على بكالوريوس مع مرتبة الشرف في الرياضيات والاقتصاد عام 1991 من جامعة كينت في كانتريري / إنجلترا، كما لديه شهادة FRM وشهادة ERP للسيد ثونج خبرة تزيد عن ثلاثين عاماً في القطاع المالي وفي مجال الاستشارات للإدارة العليا والخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية وإدارة الأصول والتأمين في الكويت والخليج العربي وماليزيا وسنغافورة. كما لديه معرفة متنوعة في مجالات الإدارة والتخطيط الاستراتيجي والابتكار في المنتجات.

التحق السيد ثونج للعمل في البنك التجاري الكويتي بتاريخ 1 فبراير 2021 كرئيس مدراء المخاطر علماً أنه لديه خبرة سابقة مع البنك التجاري الكويتي ما بين عامين 2012 و2016 تقلد خلالها مناصب عديدة منها مستشار رئيس مجلس الإدارة، مدير عام الاستراتيجية والتخطيط، ومدير عام الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة.

تميم خالد الميعان

مدير عام - قطاع الالتزام والحوكمة

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام 2000 من جامعة الكويت، وشهادة اختصاصي مكافحة غسل الأموال المعتمد (CAMS). يتمتع بخبرة مصرفية تفوق 21 عاماً في مجال الإشراف والالتزام الرقابي من خلال عمله لدى كل من بنك الكويت المركزي وعدة بنوك تقليدية وإسلامية محلية وأجنبية.

انضم السيد / تميم للعمل في البنك التجاري الكويتي كمدير عام قطاع الالتزام والحوكمة منذ 24 يونيو 2018.

أحمد أكبر حسين أشكناني

مساعد مدير عام - إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام 1995 من جامعة الكويت. عمل السيد / أحمد في عدة بنوك محلية وتدرج في عدة مناصب، التحق بالعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2019 كمساعد مدير عام لإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

السيد / أحمد لديه القدرة على إدارة الأعمال بما يتناسب مع متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعليمات الجهات الرقابية بهذا الخصوص، كما يمتلك مهارات في التواصل وتقديم المعلومات وتطوير العلاقات، وهو على استعداد لاستيعاب التطورات المهنية المستمرة ويؤمن بالتدريب المهني ويشجع عليه بهدف تحسين أداء فريق العمل.

الشيخة/ نوف سالم الصباح

مدير عام - قطاع التواصل المؤسسي

تتمتع بخبرة تزيد عن 24 عاماً في مجال العمل المصرفي الإعلامي، انضمت للعمل في البنك التجاري كمدير لإدارة الإعلان والعلاقات العامة وتدرجت في مراكز وظيفية عدة حتى شغلت منصب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في عام 2018.

حرصت الشيخة/ نوف خلال مسيرتها العملية وبالتعاون مع فريق العمل في قطاع التواصل المؤسسي على إبراز الصورة العامة للبنك وكذلك وضع برامج المسؤولية الاجتماعية لدى البنك مع العمل على التواصل المستمر مع جمهور العملاء عبر قنوات التواصل المعتادة وكذلك قنوات التواصل الاجتماعي الحديثة.

بدر محمد مصلح قمحية

مدير عام - قطاع تكنولوجيا المعلومات

حاصل على بكالوريوس علوم الكمبيوتر عام 2000 من جامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية، ولديه خبرة عملية تزيد عن 20 عاماً. انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2007 كمساعد مدير تطوير البرمجيات في إدارة تكنولوجيا المعلومات وتدرج بمهامه إلى أن عين في فبراير 2017 مديراً عاماً بالوكالة للقطاع وفي فبراير من عام 2021 شغل السيد بدر منصب مدير عام قطاع تكنولوجيا المعلومات بالأصالة.

خلال عمله بالبنك التجاري قام السيد/ بدر وفريق عمله بتطوير وإنشاء العديد من الأنظمة والبرمجيات التي ساهمت في تطوير سير أعمال البنك وتطوير كافة القطاعات ابتداء من تطوير النظام المصرفي الرئيسي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق أجهزة الهاتف وتطوير مركز الاتصالات والرسائل النصية وبرمجيات البطاقات الذكية، وقد توجت هذه الإنجازات بتحويل أفرع البنك إلى أفرع ذاتية الخدمة، وإعادة بناء البنية التحتية وشبكات الاتصال داخل البنك وخارجه ومراكز البيانات في بيتي الإنتاج والاحتياط بأحدث التقنيات والأجهزة وبما يتوافق مع أعلى معايير الأمن والسلامة المتبعة عالمياً.

صادق جعفر عبد الله

مدير عام - قطاع الموارد البشرية

حاصل على شهادة البكالوريوس إدارة الأعمال عام 2004 من جامعة الكويت، ودرجة الماجستير من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال في عام 2007، لديه 17 عاماً من الخبرة في المجال المصرفي بدولة الكويت، حيث تدرج وظيفياً من إدارة خدمة العملاء، إلى التحليل المالي والاستراتيجي، وصولاً إلى إدارة الموارد البشرية، وقد انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2016 كمدير تنفيذي بقطاع الموارد البشرية ومنذ 2 ديسمبر 2018 تم تكليفه بالقيام بمهام مدير عام قطاع الموارد البشرية.

طلال نصار النصر

مساعد مدير عام - قطاع الخدمات العامة

حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة والسلوك التنظيمي عام 2014 من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا / الكويت لديه خبرة مصرفية تمتد لأكثر من 15 عاماً.

التحق السيد طلال للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2015 في قطاع الخدمات العامة وتدرج وظيفياً إلى أن شغل منصب مساعد مدير عام القطاع في 2021، خلال توليه منصبه في القطاع أجرى تغييرات ملحوظة لتحسين آليات العمل. للسيد طلال خبرة سابقة لدى البنك التجاري الكويتي خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2011 في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في إدارة الجودة عمل خلالها على تحقيق رضى العملاء من خلال قدراته التحليلية مما أدى إلى نمو ملحوظ في مستوى الجودة للأعمال التجارية.

الجان التنفيذية

يتوافر لدى البنك ثمانية لجان تنفيذية/إدارية تتبع رئيس الجهاز التنفيذي، وذلك على النحو التالي:

1. لجنة الائتمان والاستثمار:

تتضمن مهامها مراجعة كافة حالات القروض والطلبات الائتمانية والاستثمارية وتقديم التوصيات إلى لجنة القروض المنبثقة عن المجلس واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وفقاً للصلاحيات القائمة في البنك.

2. لجنة الموجودات والمطلوبات:

تتضمن مهامها اتخاذ القرارات اللازمة بشأن هيكل الميزانية العمومية وأسعار الفائدة وإدارة السيولة، مع الأخذ بالاعتبار كافة المخاطر ذات الصلة ومراجعة كافة التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر.

3. لجنة المخصصات:

تتضمن مهامها دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية المستحقة لكل عميل وتحديد المخصصات المطلوبة مقابل هذه التسهيلات الائتمانية وفقاً للتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والمعايير الدولية ذات الصلة.

4. لجنة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر العمليات:

تتضمن مهامها وضع استراتيجية وسياسات البنك بشأن تكنولوجيا المعلومات وأمن تكنولوجيا المعلومات وضمان توافرها مع استراتيجية أعمال البنك، ومتابعة الإجراءات الخاصة بتنفيذها، كما ستكون مسؤولة عن الإشراف ومناقشة ومراجعة قضايا المخاطر التشغيلية على مستوى البنك.

5. لجنة المشتريات والعطاءات:

تتضمن مهامها النظر في المشتريات واختيار العطاءات البالغ قيمتها تسعة آلاف دينار كويتي أو أكثر قبل عرضها على الإدارة العليا في البنك للموافقة وفقاً للصلاحيات.

6. لجنة الإدارة:

يشارك بها كافة رؤساء القطاعات/الإدارات في البنك، وتتضمن مهامها إحداث التنسيق اللازم بين كافة قطاعات/إدارات البنك لتحقيق الأهداف المذكورة في استراتيجية البنك وخططه وسياساته المعتمدة وتنفيذها، وضمان تبادل المعلومات وتدقيقها بين قطاعات/إدارات البنك من جهة، والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من جهة أخرى.

7. لجنة الإخطار عن المعاملات المشبوهة:

تم تشكيل هذه اللجنة بناءً على تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ 12 أغسطس 2019، وذلك بهدف اتخاذ القرارات اللازمة بشأن حالات الإخطار عن المعاملات المشبوهة، وتحديد عما إذا كان سيتم إبلاغ وحدة التحريات المالية الكويتية (KFIU) بشأن كل حالة من هذه الحالات من عدمه.

8. لجنة الأصول الخاصة:

تم تشكيل هذه اللجنة بغرض تعزيز القرارات التي يتم اتخاذها من قبل إدارة البنك بشأن الفوائد و/أو المديونيات التي لم يتم تحصيلها وذلك بهدف حفظ حقوق البنك ومساهميه.

إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطته المستقبلية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية، فإن الإدارة التنفيذية بالبنك وإذ ساهمت بكافة الأعمال والأنشطة التشغيلية والعمليات المصرفية الحالية وقامت بتقديم رؤيتها لخطط البنك المستقبلية، فإنها تؤكد أن الإيضاحات والبيانات الواردة أدناه هي بيانات كاملة قد قام مجلس الإدارة باعتمادها وتستند على البيانات المالية التي تم نشرها وكذلك على رؤية الإدارة التنفيذية للبنك.

وفي هذا السياق، ترى الإدارة التنفيذية أن البنك التجاري الكويتي مؤسسة مالية مستقرة، مرتكزة في ذلك على ما يتمتع به البنك من جودة أصوله وإمكانية النمو الكبيرة المحتملة لإيراداته، هذا إلى جانب متانة قاعدة رأس مال البنك ونسب السيولة المرتفعة. وتعرض البيانات أدناه موجزا عن المركز المالي للبنك. ويتعين قراءة إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطته المستقبلية مقترناً بالبيانات المالية المجمعة لمصرفنا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. إن كافة المبالغ المذكورة هي بالدينار الكويتي وقد تم استخراجها من البيانات المالية المجمعة التي تم إعدادها وفقاً للوائح والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي إلى مؤسسات الخدمات المالية والتي تتطلب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي أن تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية.

الأهداف المالية

يهدف البنك إلى تقديم تجربة مصرفية متميزة للعملاء وتحقيق ربحية جيدة للمساهمين مع المحافظة على أساسيات وركائز القوة المالية للبنك. ولتحقيق هذا الهدف، يقوم البنك بتنفيذ خمس أولويات استراتيجية هي:

- التركيز على العملاء.
- التحول الرقمي في عمليات البنك.
- تقديم حلول مصرفية مبتكرة.
- الاستثمار في رأس المال البشري.
- مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.

تُبين الفقرات أدناه الأهداف المالية للبنك على المدى المتوسط من خلال بعض معايير قياس الأداء المالي للبنك. وتعمل تلك الأهداف على وضع مجموعة من المعايير والأطر لمستويات الأداء المالي المتوقع للبنك خلال الفترات المقبلة. ويرى البنك أن لديه القدرة على تحقيق أهدافه المالية من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية واستحداث قنوات مبتكرة لتقديم ورقمنة الخدمات المصرفية وتحديد وتنفيذ أولوياته الاستراتيجية.

يتسم نموذج تخطيط أعمال البنك بالدقة والوضوح وبشكل يضع مجموعة من الأهداف المحددة لكل شريحة من العملاء أو منتج /خدمة من الخدمات التي يقدمها البنك مع الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية السائدة ونزعة البنك تجاه المخاطر وتنامي احتياجات عملاء البنك وفرص النمو المتاحة على نطاق قطاعات الأعمال والنشاط بالبنك. ويسعى البنك، من خلال أهدافه المالية متوسطة الأجل، إلى تحقيق متوسط عائد سنوي على حقوق المساهمين (قبل احتساب المخصصات) يزيد عن 12.5% مع الحفاظ على نسب رأس المال التي تتجاوز المتطلبات الرقابية، وسوف يواصل البنك البناء على هذا الزخم لتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء والاستمرار في هذا التوجه بما يدعم ثقافة البنك المرتكزة على تحقيق الأهداف ومواكبة التطور الحديث في القطاع المصرفي وتبني معايير الابتكار في مجال العلاقات المصرفية مع عملائه.

أساسيات وركائز القوة المالية

تنوع أنشطة الأعمال التي تساهم بشكل مستمر في تحقيق معدلات ربحية قوية وتنامي معدلاتها وتحقيق أرباح مميزة للمساهمين على المدى البعيد.

- توافر ريكيزة قوية لنمو الأعمال وتحديد وتعزيز نواحي القوة التي تمنح الميزة التنافسية للبنك من خلال:
- توفير نموذج للأعمال المصرفية المتميزة على مستوى الكويت.
- القيام بأنشطة تشغيلية متنوعة ومتميزة لاقتناص فرص النمو المتاحة.
- التحول نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والقدرات المعلوماتية والرقمية بما يساهم في تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء وتحقيق قيمة مضافة لأعمال البنك بشكل عام.
- توافر قاعدة رأسمالية متينة ومخصصات جيدة لامتصاص الخسائر الائتمانية.
- قاعدة ودائع مستقرة وتوافر مصداك كبيرة من السيولة.
- العمل على إرساء مبادئ الكفاءة التشغيلية المستدامة مع القدرة على إعادة الاستثمار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتبسيط وتحسين وتيرة إنجاز الأعمال مع الابتكار.
- تعيين الموظفين أصحاب المهارات والكفاءات وخلق ثقافة العمل بروح الفريق الواحد وتعزيز خطط الإحلال.

الرؤية العامة للنتائج المالية

تسببت الجهود المبذولة لاحتواء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) في حدوث تأثيراً عميقاً على كافة اقتصادات دول العالم. وعليه، قام القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتنفيذ حزمة متنوعة من الإجراءات لتخفيف الضغط على العملاء من الأفراد والشركات. وبهذا الصدد، قدمت الحكومات، من خلال البنوك المركزية، برامج لتخفيف من تداعيات الأزمة ودعم فاعلية أداء الأسواق المالية. إن تخفيف القيود المفروضة على السفر، وزيادة أسعار النفط الناتجة عن أزمة الطاقة، والجهود الحثيثة لتوفير وتوزيع اللقاحات التي تبذلها الحكومة الكويتية تمثل عوامل أساسية أدت إلى تعافي ونمو الأعمال والأنشطة، إلا أن الطريق ما زال طويلاً قبل الوصول إلى مستويات ما قبل الجائحة. وحسب تطورات الأوضاع الأخيرة حول العالم، لا يزال العالم في قبضة الوباء الذي يترصد بالبشرية بمجموعة من السلالات والمتحورات الجديدة تلقي بظلال من الضبابية وعدم اليقين حول جدوى مبادرات التيسير التي تقودها الحكومات وجهود عودة الحياة إلى طبيعتها. سوف تستمر التداعيات السلبية للأزمة الحالية - بصورة أو بأخرى - في التأثير على استمرارية الأعمال والربحية في المستقبل القريب. ونتيجة لذلك، يرى البنك أنه من الأهمية بمكان تدعيم الأرباح عن العام 2022 بنسب منخفضة من المخصصات، وتحسين الأنشطة الموجهة لخدمة العملاء، واستمرارية الكفاءة التشغيلية. ونظراً لمتانة النسب الرأسمالية للبنك والمستويات المرتفعة من السيولة والاحتياطيات الضخمة في مواجهة خسائر القروض، والتواجد الواسع المنصب على خدمة العملاء من الأفراد والشركات، ترى الإدارة أن البنك في مركز جيد يمكنه من إدارة كافة أنواع المخاطر وتنفيذ خطط النمو.

متانة الميزانية العمومية

إن الجودة المرتفعة لأصول البنك والسيولة الكافية والمصدات الرأسمالية تمثل الركائز الأساسية للنجاح، لذا يحرص البنك على المحافظة على قوة ومتانة مراكز رأس المال والسيولة. ويتطلع البنك إلى تحقيق التوازن المستمر بين أهدافه المتمثلة في الاحتفاظ بفائض جيد من رأس المال لتحسين البنك ضد أي ظروف غير متوقعة في مواجهة حالة الضبابية التي تسيطر على البيئة التشغيلية من جهة، والاستثمار في أعمالنا الأساسية، والتحول الرقمي وتنمية مواردنا البشرية من ناحية أخرى.

• نسبة حقوق المساهمين - الشريحة الأولى من رأس المال CET1

بلغت نسبة حقوق المساهمين CET1 من الشريحة الأولى لرأس المال 17.8% كما في نهاية عام 2021 والتي تتجاوز بشكل كبير النسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي البالغة 9.5%. كما بلغت نسبة رأس المال الشامل 19.0% مقارنة بالنسبة الرقابية المقررة بـ 13.5%.

• نسبة تغطية السيولة

يتم قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية من خلال نسبة تغطية السيولة LCR حيث يتم قياس الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة (HQLA) التي يمكن تحويلها إلى نقد تلبية لاحتياجات السيولة ضمن سيناريو ضغط السيولة لفترة 30 يوماً. يتطلب معيار نسبة تغطية السيولة LCR ألا تقل النسبة عن 100% في حالة انعدام الضغوط المالية. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة اليومي خلال السنة 168% مقارنة بالمتطلبات الرقابية البالغة 100%.

• نسبة صافي التمويل المستقر

تقاس قدرة البنك في الحصول على التمويل طويل ومتوسط الأجل بهدف تمويل أصوله طويلة ومتوسطة الأجل باستخدام نسبة صافي التمويل المستقر NSFR. يتطلب معيار نسبة صافي التمويل المستقر من البنوك الاحتفاظ بمصادر التمويل المستقر لمواجهة تركيبة الأصول والبنود خارج الميزانية العمومية. يهدف هيكل التمويل المستقر إلى تقليل احتمالية أن تؤدي الاضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للبنك إلى تآكل مركز السيولة بطريقة تزيد من مخاطر الاختفاق وقد تؤدي إلى ضغوط نظامية أوسع. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، كان نطاق نسبة صافي التمويل المستقر بين 102.1% و 108.3% مقارنة بالمتطلبات الرقابية البالغة 100%.

بلغ إجمالي الموجودات 4.3 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2021 بانخفاض قدره 2.3% مقارنة بالعام الماضي. وتمثل القروض والسلفيات نسبة قدرها 53.1% من إجمالي الموجودات، فيما تمثل الاستثمارات في الأوراق المالية 12.8% والاستثمار في الأدونات والسندات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ما نسبته 4.1%. ومن الجدير بالذكر أن نسبة القروض غير المنتظمة ظلت عند نسبة "صفر" للعام الرابع على التوالي.

بلغ إجمالي المطلوبات 3.5 مليار دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء التي بلغت 2.1 مليار دينار كويتي. وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين 820.6 مليون دينار كويتي.

بيان الدخل

بلغت الإيرادات التشغيلية 124.9 مليون دينار كويتي عن عام 2021 (بانخفاض بنسبة 5.1% عن العام السابق). وقد تحققت الإيرادات التشغيلية بشكل أساسي من صافي إيرادات الفوائد والتي بلغت 74.3 مليون دينار كويتي والرسوم والعمولات والتي بلغت 38.9 مليون دينار كويتي وإيرادات التعامل بالقطع الأجنبي التي بلغت 6.4 مليون دينار كويتي وإيرادات توزيعات الأرباح

والتي بلغت 3.6 مليون دينار كويتي. هذا، وقد بلغت قيمة القروض التي تم شطبها خلال العام 11.9 مليون دينار كويتي فيما بلغت المبالغ المستردة مقابل القروض المشطوبة سابقاً 26.1 مليون دينار كويتي. وتماشياً مع السياسة المتحفظة التي يتبناها البنك وتعامله الحصيف والفعال مع المشاكل التي قد تكتنف أنشطة أعماله، تم تحويل مبلغ 45.5 من الأرباح إلى المخصصات المحددة مقابل بعض القروض التي تمثل مخاوف مستقبلية للإدارة. وعليه، فإن صافي الربح الناتج والخاص بالمساهمين قد بلغ 54.6 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مقارنة بمبلغ لا شيء لعام 2020. علماً بأن الجانب الأكبر من إيرادات البنك جاء من الخدمات المصرفية المقدمة لكل من الشركات والأفراد. ولا تزال عملية إدارة المصاريف والتحكم فيها هي إحدى نقاط القوة لدى البنك حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 34.9% وهي من أقل المعدلات السائدة في الجهاز المصرفي بدولة الكويت.

استعراض البيئة التشغيلية

وفقاً لصندوق النقد الدولي (IMF)، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي حالة كبيرة من التعافي وتحقيق نمو بنسبة 6% في عام 2021 و 4.4% في عام 2022، بعد انكماش بنسبة 3.3% في عام 2020.

بدأ عام 2021 بداية إيجابية وسط آمال بحدوث تعاف اقتصادي شبه تام نتيجة طرح وتوزيع اللقاحات واستمرار الدعم الرقابي، إلا أن الموجات المتكررة لتفشي الجائحة قد أدت إلى إضعاف التعافي، حيث خيمت حالة من الضبابية وعدم اليقين على النصف الثاني من العام جراء تفشي سلالات جديدة وربما أكثر خطورة من الفيروس. بصورة عامة، شهد عام 2021 تعافاً اقتصادياً يتسم بالتباين الشديد في جميع أنحاء العالم.

ومن بين الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في 2021 مستويات إجمالي الناتج المحلي السائدة قبل تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، بينما ستعود غيرها من الدول إلى مستويات إجمالي الناتج المحلي المسجل قبل الجائحة فقط في عام 2022. ومن بين اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية، عادت الصين في عام 2020 إلى إجمالي الناتج المحلي المسجل قبل الجائحة، بينما يتوقع خبراء صندوق النقد الدولي عدم رجوع الدول الأخرى إلى مستويات إجمالي الناتج المحلي المسجلة قبل الجائحة حتى عام 2023.

تشير التقديرات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي لدولة الكويت بنسبة أقل قليلاً من 1% في عام 2021 بعد انخفاض بنسبة 9% تقريباً في عام 2020 (على أساس السنة المالية المنتهية في 31 مارس). وكان ارتفاع أسعار النفط والتعافي الكبير الذي شهده الإنفاق الاستهلاكي من العوامل الرئيسية المحركة لعجلة النمو. وقد تعافى الإنفاق الاستهلاكي بشكل كبير خلال عام 2021 حيث شهد نمواً بأكثر من 35% في الإنفاق الاستهلاكي قياساً على نفس المعيار في عام 2020. ظل الإنفاق الاستهلاكي قوياً على مدار العام على الرغم من التخفيف الكبير في قيود السفر خلال الربع الأخير من عام 2021.

إن الإنفاق الاستهلاكي القوي قد أدى إلى حدوث نمو كبير في الائتمان المقدم للأفراد، حيث سجلت القروض المقسطة (الإسكانية) والقروض الاستهلاكية نمواً عشرينياً (على أساس سنوي مقارن). ومع ذلك، كان النمو الإجمالي للائتمان في حدود 5-6% مما يشير إلى أن نمو الائتمان الممنوح للشركات كان أبطأ بكثير مقارنة بنمو الائتمان الممنوح للأفراد.

أدت القيود المفروضة على السفر التي جرى تطبيقها لمدة 18 شهراً بداية من مارس 2020 بالإضافة إلى إجراءات تأجيل سداد أقساط القروض التي اتخذتها الحكومة إلى نمو إجمالي الودائع بحوالي 22% لعام 2020. وظلت الودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي مستقرة حيث نمت بنسبة 2% في عام 2021 بمعنى أنها حافظت على المستويات المرتفعة المسجلة في نهاية عام 2020. واصل بنك الكويت المركزي الإبقاء على سعر الخصم عند 1.5% بعد الخصم من معدل 2.5% في 2020 وذلك لتفادي التقلبات المرتفعة في أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الدينار الكويتي ولمواجهة الآثار السلبية لتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). وقد جاء القرار في عام 2020 عقب الانخفاض الحاد الذي شهدته مؤشرات السلع على مستوى العالم وقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة.

بلغ التضخم 1.1% بنهاية عام 2019 وارتفع ليصل إلى 2.1% عام 2020 ومن المتوقع أن يصل إلى 3.2% في عام 2021 ثم يتراجع إلى 3% في السنوات التالية، وقد بلغت نسبة البطالة 1.3-1.2% على مدار تلك السنوات. وتعود الزيادة في معدلات التضخم بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الانشائية اللازمة للصيانة المنزلية نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد العالمية نتيجة القيود المفروضة على الأنشطة للحد من انتشار الوباء وكذلك نتيجة وضع السيولة المرتفعة السائدة.

تدهورت المالية العامة لدولة الكويت بشكل حاد في السنة المالية 2020. حيث تراجعت الإيرادات الحكومية بنسبة 39% ووصلت إلى 10.5 مليار دينار كويتي، مدفوعة بالانخفاض الحاد في أسعار النفط وكذا انخفاض إنتاج النفط، حيث يأتي حوالي 80-90% من الإيرادات الحكومية من قطاع الهيدروكربونات. ومع ذلك، من المتوقع أن يتقلص العجز المالي إلى حوالي 15% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2021/2022، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى الانتعاش السريع في أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2021.

في يونيو 2021، أقرت الحكومة والبرلمان موازنة العام المالي 2022/2021، والتي تضمنت مخصصات لعمليات تمويلية مستقبلية كبرى لمشاريع استراتيجية. توقعت التقديرات في الميزانية أيضاً حدوث عجز يبلغ 36 مليار دولار أمريكي. وبعد تجاوز جائحة كورونا (Covid-19)، يأتي على رأس أولويات الحكومة الكويتية تسريع برنامج تنويع مصادر الدخل والإصلاح الاقتصادي الهيكلي الوارد في رؤية 2035 والذي يهدف إلى جلب الاستثمارات الخاصة والصناعات الجديدة بما يخلق فرص عمل.

إن الانتعاش في أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2021 يخفف بشكل كبير من الضغط على الموارد المالية للكويت ويعطي سبباً للتفاؤل بشأن آفاق الإنفاق على المشاريع المخطط لها أو قيد التنفيذ في البلاد بقيمة تبلغ حوالي 200 مليار دولار أمريكي، وهذا يدعم توافر الفرص المحتملة في الكويت.

بلغ إنتاج النفط 2.69 مليون برميل يومياً في عام 2020، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 9.7% مقارنة مع إنتاجية بلغت 2.98 مليون برميل يومياً في عام 2019. ومع ذلك، سوف يستمر صافي الصادرات في التأثير على النمو، ويرجع ذلك إلى حد كبير بسبب انخفاض متوسط إنتاج النفط في عام 2021 إلى جانب زيادة الطلب على الواردات وارتفاع أسعار النفط. تمثل صادرات النفط أكبر عنصر في إجمالي الناتج المحلي لدولة الكويت وسوف تستمر هذه الصادرات النفطية في الارتفاع على المدى المتوسط مع تخفيف قيود خفض الإنتاج التي تقودها منظمة أوبك، مما يمهّد الطريق نحو زيادة تدريجية في إنتاج النفط الخام. من المتوقع أن ترتفع صادرات النفط الخام بشكل مطرد إلى 2.33 مليون برميل في اليوم في عام 2030 مع بدء تشغيل وانضمام العديد من مشاريع النفط والغاز الجديدة إلى منظومة الإنتاج. تبدو الآفاق المستقبلية مشرقة بالنسبة للصادرات من الوقود المكر؛ ومع ذلك، سوف تشهد الصادرات دفعة كبيرة مع تشغيل مصفاة الزور، والتي من المتوقع أن تبدأ العمل في عام 2022.

لا يزال طرح المشاريع في الكويت يتأثر بالتأخير المفرط في صدور القرارات لأسباب بيروقراطية وسياسية. ومع ذلك، وافق البرلمان الكويتي في يونيو 2021 على ميزانية الدولة للعام 2021 - 2022 - مما سمح بإحراز تقدم في بعض مشاريع البنية التحتية الرئيسية حيث خصصت الميزانية مبلغ 19.6 مليار دينار كويتي لعدد 19 مشروعاً استراتيجياً للبنية التحتية في القطاعات المختلفة.

تشمل هذه المشاريع توسعة مطار الكويت الدولي ومدرج ثالث للطائرات وطريق جديد لخدمة المطار ومدينة صباح السالم الجامعية ومشروع مدينة المطلاع السكنية وخطط شبكة السكك الحديدية في البلاد.

في عام 2021، لم يحدث أي إلغاء أو تأخير للمشاريع، وتم ترسية عقود بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي في مختلف القطاعات، وكان أكثر من 60% من هذه المشاريع في قطاع البناء. وتم ترسية العقود الرئيسية المتبقية في مجالات الطاقة والنقل والنفط والغاز. وكان أكبر عقد تم ترسيته في عام 2021 هو بناء مدينة صباح الأحمد: الذي يمثل مجمع سكني (يضم 587 منزلاً). إن وتيرة طرح المشاريع في الكويت تبدو واعدة، حيث بلغت قيمة المشاريع في مرحلة التخطيط حوالي 131 مليار دولار أمريكي، منها حوالي 17% أو ما يعادل 22.5 مليار دولار أمريكي في مرحلة العطاءات. أما نسبة المشاريع التي في مرحلة الدراسة فتبلغ 64.1% أو 84.4 مليار دولار أمريكي؛ وتبلغ المشاريع التي في مرحلة التصميم نسبة 15.3% أو 20.1 مليار دولار أمريكي؛ وتبلغ المشاريع التي في مرحلة التصميم الهندسي الشامل نسبة 3.5% أو 4.6 مليار دولار أمريكي.

النظرة المستقبلية - المخاطر والتحديات

المخاطر والتحديات النظامية

ضبابية الأوضاع العالمية والإقليمية

إن تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) والسلالة المتحورة منه المعروفة باسم أوميكرون "Omicron" واضح للعيان في الاقتصاد العالمي، ولكن لا يزال تأثيره السلبي الأعمق على الشركات والقطاعات الصناعية لم يتضح بعد. وبينما بدأت الشركات في جميع أنحاء العالم في التعافي في عام 2021، وإن كان ذلك بشكل غير متساوي، بعد عمليات الإغلاق نتيجة تفشي جائحة كورونا، إلا أن التعافي التام يظل يشوبه درجة مرتفعة من عدم اليقين والضبابية.

مع طرح اللقاحات، من المتوقع أن تتحسن أرباح الشركات وأن يرتفع الإنتاج العالمي بشكل عام. ومع ذلك، فإن عودة الأمور إلى طبيعتها سوف يعتمد إلى حد كبير على سرعة تقديم وتلقي اللقاحات وهو ما من شأنه تخفيف حدة المخاطر. بسبب الوباء، لجأت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم إلى تبني سياسات التيسير المالي ومنح القروض مما أدى إلى خفض أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية. ومع دوران عجلة السلع والخروج من دوامة هبوط وتراجع الأسواق، قد نشهد ضغوطاً تضخمية قوية تؤدي إلى ارتفاع العوائد، يقابلها بالتالي تعرض الحكومات لضغوط لتقليل العجز بعد ارتفاع عائدات السندات بشكل ملموس وهو ما يثير المزيد من الشكوك حول استدامة عمليات الاقتراض ومدى القدرة على تحمل الديون.

إن الظروف والأوضاع العامة تستوجب من البنوك العمل على تعزيز عملية مراقبة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر بهدف حماية المحافظ الائتمانية ومعدلات الربحية. ومع قيام البنك بمواصلة سياسته المتحفظة القائمة على زيادة نمو الموجودات الآمنة نسبياً، فإن عليه أن يقوم وعلى نحو فعال بمتابعة التطورات المتعلقة بمحفظة الأصول الحالية واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها وتطبيق مخفضات المخاطر.

يقوم البنك بتطبيق مجموعة من المعايير الاستراتيجية وتتضمن تلك المعايير بشكل عام عدداً من الاعتبارات والمؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والمتغيرات المحلية والملاءة المالية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة. ويعمل البنك على متابعة تلك الاعتبارات والمؤشرات والمتغيرات الأساسية وكذلك المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الكلي على نحو مستمر لتحديد جوانب التحسن المرتبطة بكل منها.

يرى البنك أن أداء ونمو المحفظة الائتمانية بشكل عام يرتبط بنمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت والذي يعتمد بشكل رئيسي على أسعار النفط، حيث أن الإيرادات النفطية تظل المصدر الأكبر والأهم ضمن مصادر إجمالي الناتج المحلي العام لدولة الكويت. وفي ضوء ما تقدم، يسعى البنك، من خلال استراتيجيته القائمة على مبدأ الحيطة والحذر، إلى البحث عن فرص نمو لمحفظته الائتمانية توازن بين العوائد والمخاطر بصورة دقيقة مع التركيز أيضاً على الاسترداد المتعلق بالقروض التي تم استئصالها أو شطبها.

العوامل المحلية غير المستقرة

تزايد الزخم حول ارتفاع أسعار النفط الخام على مستوى العالم في الربع الثالث من عام 2021 حيث استعاد النفط مستوى سعر أعلى من 80 دولار أمريكي للبرميل. وكان هذا الارتفاع مدعوماً بارتفاع الطلب مع حدوث التعافي الاقتصادي الملحوظ. تشهد البدائل مثل الديزل وزيت الوقود طلباً متزايداً، خاصة في السوق الآسيوية، مما أدى إلى نقص العرض في أوروبا. من ناحية أخرى، ظل العرض منخفضاً، حيث قامت أوبك بزيادة الإنتاج بنسبة ضئيلة وكذلك تحفظ المنتجون الأمريكيون وشهد الإنتاج الأمريكي من النفط نمواً متواضعاً. من ناحية أخرى، فإن التركيز المتجدد للمجموعات الاقتصادية الكبرى (الولايات المتحدة وأوروبا والصين) على استخدام مصادر الطاقة المتجددة لمكافحة تغير المناخ يشكل مخاطر تراجع وهبوط للقطاع النفطي.

ارتفعت وتيرة طرح العطاءات والمشاريع الجديدة خلال النصف الثاني من عام 2021؛ ومع ذلك، من المتوقع أن تنخفض هذه التوتيرة وأن تصبح بيئة التشغيل العامة صعبة بسبب التداعيات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) والعجز الضخم في الميزانية الحكومية دون بلورة استراتيجية واضحة لتوفير التمويل.

تركز الموجودات والمطلوبات

واصل البنك سياسته في تخفيض محفظة التسهيلات / الإنكشافات تجاه القطاعات المعرضة للمخاطر والحساسية للغاية، بينما ارتفعت الانكشافات الموجهة لقطاعي المقاولات والإنشاءات بصورة ضئيلة نتيجة تمويل المشاريع الجديدة التي تتمتع برعاية الحكومة، بالرغم من طرح عدد محدود من العطاءات خلال العام. بالنسبة لجانب المطلوبات بالميزانية العمومية، لدى البنك نسبة كبيرة من الإيداعات من الجهات الحكومية وشبه الحكومية وهذا أمر منطقي نتيجة السيولة المرتفعة لدى هذه الجهات. ومع ذلك، فإن نسبة تركيز الودائع تعتبر جيدة وضمن حدود نزعة البنك تجاه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف المقابلة والمنتجات الهامة. هذا، وقد وضع البنك استراتيجية إدارة المخاطر للفترة من 2020 حتى 2024 والتي أخذت في الاعتبار معايير ومحددات قبول ونزعة المخاطر لدى البنك.

مخاطر وتحديات ذات طبيعة خاصة

نوعية الموجودات

إن تركيز البنك على العوامل والمؤشرات النوعية واستراتيجيته المتحفظة لتحقيق النمو في أنشطة أعماله قد أسفرت عن نتائج إيجابية، حيث تبلغ النسبة الحالية للقروض غير المنتظمة «صفر».

مخاطر التشغيل

يتوافر لدى البنك الدراية التامة بكافة الأمور المتعلقة بمخاطر التشغيل التي يتم تحديدها من خلال الوقائع والحالات التي يتم الإبلاغ عنها وبيانات خسائر التشغيل التي يتم تجميعها وكذلك من خلال إجراء عمليات التقييم الذاتية للمخاطر والأدوات الرقابية لكافة قطاعات البنك. ومن خلال تطبيق نموذج موحد لإجراء عمليات التقييم هذه، يحدد لكل قطاع وإدارة بالبنك درجة مخاطر معينة تأخذ في الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على مخاطر التشغيل بالبنك ومدى جودة نظم الرقابة المطبقة بها.

وقد كان هناك تحسناً ملحوظاً فيما يتعلق بمعالجة مخاطر التشغيل التي كان قد تم تحديدها في وقت سابق، فضلاً عن تعزيز الأدوات الرقابية المرتبطة بالأعمال التشغيلية.

فضلاً عن ذلك، قام البنك بوضع إطار عام لمؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI) لإعداد ومتابعة تلك المؤشرات وتجميع النتائج المتعلقة بها من مختلف القطاعات سواء قطاعات النشاط والأعمال أو القطاعات المساندة الأخرى. وكذلك تقوم إدارة مخاطر التشغيل على أساس سنوي بإجراء تحليل تأثير المخاطر Business Impact Analysis بهدف تحديد وتقييم العمليات والإجراءات التي تمثل أهمية لأعمال البنك وتقوم أيضاً بإجراء اختبار سنوي بشأن استمرارية الأعمال لضمان تحديث خطط استمرارية الأعمال وتطبيقها بشكل فعال وبكفاءة عالية.

عزز البنك خطة استمرارية الأعمال بحيث تتضمن سيناريو خاص في حالة وجود «وباء» الذي يتناول كيفية تشغيل الخدمات الأساسية وخدمة العملاء من خلال قنوات مختلفة وتمكين موظفي البنك بالعمل عن بُعد وبأمان.

أمن المعلومات

مع التحول الرقمي للخدمات المصرفية، يدرك البنك أهمية الأمن السيبراني ويلتزم بتنفيذ آلية متقدمة للأمن السيبراني لضمان جاهزية البنك لمواجهة أي تهديدات إلكترونية. لذلك، استمر البنك في الاحتفاظ بشهادة الايزو 20013: ISO27001، وشهادة الاعتماد الخاصة بالمعايير الأمنية للبطاقات المصرفية PCI-DSS وشهادة سويفت SWIFT CSP إلى جانب تحديث مركز العمليات الأمنية الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع (24/7) لرصد أي هجمات إلكترونية.

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يحرص مصرفنا على وجود نظم رقابة داخلية فعالة على نطاق البنك وتسعى إدارة مصرفنا دوماً إلى تأكيد استقلالية قطاعات الرقابة والإشراف لدى البنك.

ومن هذا المنطلق تحرص الإدارة التنفيذية على تنفيذ أعمال البنك بصورة منسجمة مع استراتيجية أعمال البنك ونزعة المخاطر المسموح بها، وهي تعتبر مسؤولية عن الإشراف والرقابة على أعمال البنك وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتحقق من وظيفة الالتزام ومراقبة المخاطر واستقلالية الوظائف والفصل في المهام والاستفادة من أعمال التدقيق الداخلي ومراقبي الحسابات الخارجيين وما يصدر من تقارير حول تقييم نظم الرقابة الداخلية.

وفيما يخص إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فهي تسعى لمتابعة تطبيق وتصحيح الملاحظات والتوصيات التي تتضمنها التقارير الصادرة من قطاع التدقيق الداخلي خلال الفترة الزمنية المحددة نظراً لأن هذه التقارير عادة ما تدعم التقييم السنوي لبيئة الرقابة الداخلية لدى البنك، كما تسعى لمتابعة تطبيق وتصحيح الملاحظات والتوصيات التي تضمنتها التقارير الصادرة من الجهات الخارجية والاستفادة منها على سبيل المثال تقرير مراقب الحسابات الخارجي حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية ICR وخطاب الإدارة Man-agement Letter الصادر عن مراقبي الحسابات الخارجيين عند إتمام عملية التدقيق للبيانات المالية لمصرفنا.

ومن ناحية أخرى، فإن الإدارة التنفيذية تعمل عن كثب مع كل من، وظيفة الالتزام بمصرفنا التي تقوم بعمل تقييم لمخاطر عدم الالتزام والامتثال للتعليمات الرقابية بهدف تحسين وتعزيز أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك، وقطاع إدارة المخاطر حيث أن قطاع إدارة المخاطر يقوم بتطبيق برنامج التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة (RCSA) وهو برنامج يتم من خلاله تحديد وتقييم المخاطر الكامنة في مجالات العمل على نطاق البنك.

المسؤولية الاجتماعية

يؤكد البنك التجاري دوره المعهود في مجال المسؤولية الاجتماعية عن طريق التعامل باحترافية مع الظروف المحيطة ببيئة العمل فيما بعد انتشار الجائحة بهدف السيطرة المحافظة على سلامة الموظفين والعملاء على حد سواء. وفي هذا السياق قام البنك بتنظيم حملة تطعيم موسعة شملت جميع موظفي البنك، حيث تواجد فريق التطعيم التابع لوزارة الصحة في المبني الرئيسي للبنك، وجاءت هذه الخطوة من جانب البنك لتشجيع الموظفين وتحفيزهم على أخذ اللقاح حفاظاً على صحتهم وسعيًا من البنك للمساهمة في رفع المناعة المجتمعية حيث لاقت هذه الحملة تفاعلاً كبيراً من قبل موظفي البنك. كما قام البنك بترتيب زيارة لمركز الكويت للتطعيم التابع لوزارة الصحة في أرض المعارض لتشجيع المواطنين والمقيمين على تلقي اللقاح.

ونظراً لأهمية منصات التواصل الاجتماعي، استمر قطاع التواصل المؤسسي في تفعيل كافة وسائل التواصل مع عملائه والجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الانستغرام - الفيسبوك - تويتر - سناب شات - لينكد إن ويوتيوب) خلال أزمة كورونا، حيث قام البنك ببث العديد من الرسائل التوعوية الخاصة بجائحة فيروس كورونا وسُبل الوقاية منه، إلى جانب الحملة الاعلانية.

واستمر البنك بحملاته الموجهة لخدمة فئات المجتمع ومنها حملة "ضاعف أجرك مع التجاري" التي تمت الموافقة على تجديدها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهادفة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقدمه أي متبرع للجمعيات والجهات الخيرية المشاركة في الحملة من خلال حساباتها لدى البنك التجاري.

وكان للبنك دوراً رائداً في مجال حماية البيئة من خلال حملته المستمرة وجهوده الدائمة للمحافظة على البيئة Go Green، ومن هذا المنطلق قام البنك برعاية ودعم ومساندة العديد من الفعاليات الرامية إلى المحافظة على البيئة بشقيها البري والبحري.

وقد استمر البنك في تعزيز دوره الاجتماعي الرائد بتقديم الرعاية والدعم للأنشطة والفعاليات المجتمعية المختلفة التي تنظمها

محافظات الكويت الستة لقاطنيتها، وذلك استكمالاً للترتيبات التي قام بها البنك مسبقاً مع محافظات الكويت وبهدف تقديم كافة سبل الرعاية والدعم والمساندة للفعاليات المجتمعية التي تصب جميعها في خدمة المجتمع والمواطن.

ومن منطلق أهمية تقديم الرعاية لجميع الأنشطة والفعاليات المجتمعية الرياضية والترفيهية وغيرها من الفعاليات التي تخدم فئات المجتمع قام البنك، من خلال قطاع التواصل المؤسسي، بتقديم الرعاية البلاتينية للأنشطة الرياضية لدعم فريق كرة القدم التابع للهيئة العامة للصناعة كما واصل رعايته لمسابقات السباحة لذوي الهمم ومتحدي الإعاقة بمشاركة أقرانهم الأصحاء والتي نظمتها حملة "كان" تحت شعار "الرياضة وقاية" وتأتي استكمالاً لدوره المميز في دعم مختلف أنشطة ذوي الهمم ومتحدي الإعاقة. علماً بأن البنك يضع ذوي الهمم ومتحدي الإعاقة في بؤرة اهتمامه منذ زمن بعيد.

وعلى الرغم من الظروف التي فرضتها الجائحة، إلا أن البنك وبمناسبة الاحتفالات بالعيد الوطني ويوم التحرير، قام بتزيين مبناه الرئيسي بطابع مختلف وبلوحات من التراث الكويتي القديم تماشياً مع هذه الذكرى العزيرة على قلب كل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطيبة.

هذا وقد واصل البنك ممثلاً بفريق قطاع التواصل المؤسسي حملته الخيرية (هون عليهم) الموجهة لفئة عمال التنظيف والبناء، حيث استمر البنك في ترتيب الزيارات للعمال في المناسبات المختلفة بهدف توزيع الهدايا عليهم في مواقع عملهم تقديراً لجهودهم في المحافظة على البيئة الكويتية نظيفة وصحية.

وكما جرت العادة، كان للبنك حضور لافت في المناسبات حيث أطلق البنك برنامجه الاجتماعي لشهر رمضان بهدف إبراز روح التكافل والتواصل الاجتماعي بين افراد المجتمع. ورغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم والتي فرضتها الجائحة إلا أن البنك ممثلاً بفريق التواصل المؤسسي قد استمر في تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للفئات المستحقة ودعم العديد من الفعاليات، منها زيارة لنزلاء مستشفى ابن سينا - قسم جراحة الاعصاب و توزيع وجبات الإفطار على عمال البناء والتنظيف استكمالاً لحملة "هون عليهم"، مع ترتيب زيارات لكل من أبناء مؤسسة الرعاية المتكاملة لذوي الإعاقة وأطفال مستشفى الطب الطبيعي والتأهيل الصحي لمشاركتهم احتفالية فرحة "القرقيعان"، هذا وقد كانت منصات التواصل الاجتماعي حاضرة في نشاطات البنك الاجتماعية حيث أطلق البنك سلسلة من النصائح الصحية والرياضية ورسائل توعوية بالتعاون مع مستشفى المواساة ونادي سبارتن كويت، بالإضافة إلى المسابقات التي أطلقها خلال شهر رمضان ورصد لها العديد من الجوائز النقدية لمتابعي وجمهور هذه المنصات .

كما حرص البنك على دعم حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت وذلك بنشر رسائل توعوية متنوعة بين موظفيه وعملائه والمواطنين والمقيمين من خلال موقع البنك الإلكتروني والتطبيق الإلكتروني على الهواتف الذكية وفروعه المنتشرة وحساباته على منصات التواصل الاجتماعي.

مع إطلالة كل عام جديد، يحرص البنك على إصدار رزنامة البنك التجاري السنوية التي عادةً ما تحتوي على صوراً تجسد التراث الكويتي القديم حيث أخذ البنك التجاري الكويتي زمام المبادرة لإحياء التراث الكويتي القديم إدراكاً من البنك أن التراث الكويتي غني بالمعاني والعبير التي يجب أن تظل حاضرة في الأذهان. وقد جاءت فكرة رزنامة التجاري للعام 2021، لتجسد حقبة تاريخية عن الفن الكويتي التقليدي الذي اعتمد في مجمله على عدد من الآلات الموسيقية والفن الفلكلوري الأصيل والاحتفالات الشعبية في المجتمع الكويتي.

استعراض البيانات المالية

لقد كان عام 2021 عاماً آخر من التحديات الكبرى نظراً للاستمرارية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) وبالرغم من تخفيف القيود المفروضة على السفر، إلا أن الزيادة في أسعار النفط الناجمة عن أزمة الطاقة والجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة لتحسين سكان الكويت من مواطنين ووافدين قد أدى إلى إنعاش وتعافي نمو الأعمال والأنشطة. ومع ذلك، فإن الطريق مازال طويلاً حتى تعود الأمور إلى مستويات ما قبل الجائحة.

بيان الدخل لعام 2021

• صافي إيرادات الفوائد

يتكون صافي إيرادات الفوائد من العوائد على الموجودات مثل القروض والأوراق المالية مطروحاً منه مصاريف الفوائد المسددة لبند المطلوبات مثل الودائع. وقد سجل صافي إيرادات الفوائد البالغ 74.3 مليون دينار كويتي انخفاضاً بمقدار 4.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة قدرها 6.0% مقارنة بعام 2020 الذي بلغ فيه صافي إيرادات الفوائد 79.0 مليون دينار كويتي. وقد انخفض معدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد خلال عام 2021 لتبلغ نسبته 2.45% مقارنة بنسبة مقدارها 2.89% في عام 2020. كما انخفض أيضاً متوسط تكاليف المطلوبات المحملة بفوائد من نسبة 1.24% إلى 0.71% خلال عام 2021. وقد بلغ صافي هامش الفوائد لدى البنك بشكل عام نسبة مقدارها 1.85% مرتفعاً بمعدل 3 نقطة أساس نتيجة الإدارة الفعالة لتكلفة الاقتراض.

• الإيرادات غير الناتجة عن فوائد

بلغت الإيرادات غير الناتجة عن فوائد 50.6 مليون دينار كويتي والتي تتكون من كافة الإيرادات بخلاف صافي إيرادات الفوائد، وقد سجلت الإيرادات غير الناتجة عن فوائد انخفاضاً بمقدار 2.0 مليون دينار كويتي (أو بنسبة قدرها 3.8%). وانخفضت إيرادات الرسوم والعمولات بمقدار 1.9 مليون دينار كويتي وكذلك الإيرادات الأخرى بمقدار 4.2 مليون دينار كويتي.

• المصاريف غير الناتجة عن فوائد

بلغت مصاريف الموظفين 27.1 مليون دينار كويتي بارتفاع مقداره 4.4 مليون دينار كويتي (أو بنسبة قدرها 19.2%) مقارنة بعام 2020، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع حوافز الموظفين. وخلال عام 2021، بلغت المصاريف العمومية والإدارية 14.4 مليون دينار كويتي مسجلة انخفاضاً بمقدار 0.7 مليون دينار كويتي (أو بنسبة 4.6%)، وهو ما يعود بشكل رئيسي إلى تراجع المصاريف الخاصة بالتسويق والمصاريف المتعلقة بالبنك، وكذلك انخفضت مصاريف الإهلاك والإطفاء بمقدار 0.3 مليون دينار كويتي (أو 11.6%) ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض النفقات الرأسمالية.

• مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى

بلغت مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى 24.1 مليون دينار كويتي في عام 2021، منخفضة بمبلغ 67.2 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2020. كما أن المبلغ الذي تم احتسابه بشأن مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى هو بالصافي بعد خصم الاسترداد البالغة 26.1 مليون دينار كويتي مقابل الديون التي تم استئصالها في وقت سابق. ويحتفظ البنك بمخصصات قيمتها 216.2 مليون دينار كويتي منها مخصصات احترازية بمبلغ 151.4 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2021، هذا وقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة "صفر" للعام الرابع على التوالي.

• صافي الأرباح

بلغ صافي ربح سنة 2021 الخاص بمساهمي البنك 54.6 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ صفر للسنة السابقة. وتماشياً مع السياسة الحصيفة التي يتبناها البنك وتعامله الاستباقي مع المشاكل التي قد تكتنف أنشطة أعماله، خصص البنك مبلغ 45.8 مليون دينار كويتي كمخصصات إضافية خلال عام 2021 تم إضافتها إلى مجموع المخصصات الاحترازية.

• الميزانية العمومية لعام 2021

بلغ مجموع الموجودات 4,289.6 مليون دينار كويتي بانخفاض قدره 99.2 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2020، وقد تمثلت النسبة الأكبر من هذا الانخفاض في إيداعات البنك لدى البنوك الأخرى ضمن أنشطة قطاع الخزينة ذات الصلة بإدارة السيولة. انخفضت

الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ قدره 17.6 مليون دينار كويتي، وانخفضت القروض والسلفيات - بالصافي بعد خصم المخصصات - بمبلغ قدره 1 مليون دينار كويتي.

انخفضت ودائع العملاء بمبلغ قدره 249.3 مليون دينار كويتي وكذلك ودائع البنوك والمؤسسات المالية بمبلغ 62.2 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت الأموال المقترضة الأخرى بمبلغ وقدره 75.8 مليون دينار كويتي.

بلغت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك 781.0 مليون دينار كويتي بزيادة مقدارها 89.1 مليون دينار كويتي خلال عام 2021.

• توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح الصافية البالغة 54.6 مليون دينار كويتي الخاصة بمساهمي البنك عن عام 2021 على النحو الوارد أدناه، وتخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة السنوية لمساهمي البنك:

1. توزيع أرباح نقدية بمبلغ 20 فلس لكل سهم بإجمالي 39.6 مليون دينار كويتي (2020: لا شيء)؛
2. عدم توزيع أسهم منحة (2020: أسهم منحة بنسبة 3% من أسهم الخزينة المحتفظ بها لدى البنك)؛
3. تحويل مبلغ 15.0 مليون دينار كويتي إلى بند الأرباح المحتفظ بها.

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021 مع تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

صفحة

75	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
79	بيان المركز المالي المجمع
80	بيان الدخل المجمع
81	بيان الدخل الشامل المجمع
82	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
83	بيان التدفقات النقدية المجمع
84	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
122	الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال



RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

Deloitte.

ديلويت وتوش

السوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق

مجمع دار العوضي - الدور السابع والتسع

ص.ب: 20174 الصفاة 13062

الكويت

هاتف: +965 2240 8844 - 2243 8060

فاكس: +965 2240 8855 - 2245 2080

www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2021، وبيانات الدخل والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 وأدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بما في ذلك "المعايير الدولية للاستقلالية" (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملئمة لتوفر أساساً لرأينا

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وتكوين رأينا عليها، ومن ثم فإننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن تلك الأمور. سيرد فيما يلي تفاصيل عن كيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

لقد حددنا التالي من أمور التدقيق الرئيسية:

انخفاض قيمة القروض والسلف

كما هو مبين في إيضاح 6 من البيانات المالية المجمعة، لدى البنك قروض وسلف بمبلغ 2.28 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 تمثل 53.11% من مجموع الموجودات.

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") للعملاء يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية والتي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاً لها ("قواعد بنك الكويت المركزي") كما هو مبين في السياسات المحاسبية حول البيانات المالية المجمعة، أيهما أعلى.

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة معقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تنفيذها. تعتمد الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة باتخاذها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل الائتماني منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالتسهيل الائتماني.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تنمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تنمة)

أمر التدقيق الرئيسية (تنمة)

انخفاض قيمة القروض والسلف (تنمة)

كما هو مبين في إيضاح 25، فقد ترتب على جائحة كوفيد-19 آثار جوهرية على العملية التي أجرتها الإدارة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة مما تطلب تطبيق أحكام مشددة. في إطار مواجهة حالات عدم التأكد في بيئة الأعمال في الوقت الحالي والمستقبل ولبين كافة عوامل المخاطر ذات الصلة التي تعذر استخلاصها من النتائج التي أفرزتها نماذج البنك، طبقت الإدارة تعديلات كمية ونوعية على الآثار الناشئة عن سيناريوهات الاقتصاد الكلي غير المسبوق نتيجة الجائحة، والآثار المرحلية للبرامج التي قدمها البنك وقادتها الحكومة لدعم عمليات السداد، والتي قد لا تخفف بشكل كامل من الخسائر المستقبلية، فضلاً عن الآثار المترتبة على بعض القطاعات المتضررة من جائحة كوفيد - 19.

نظراً لأهمية الأحكام المطلوب اتخاذها من قبل الإدارة عند وضع وتطبيق متغيرات الاقتصاد الكلي وتطبيق السيناريوهات المرجحة بالاحتمالات وكذلك زيادة درجة عدم التأكد من التقديرات التي نشأت نتيجة للتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد - 19، فقد اعتبرنا أن احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات التي تستخدمها المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة للمراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية الخسائر الائتمانية.

فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتحققنا من مدى تناسب تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى تناسب معايير المجموعة لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك مراعاة الاضطرابات الاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد - 19.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة ويتم احتسابها عند المطالبة بذلك وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تتضمن أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمانات وتحققنا من احتساب الخسائر الائتمانية.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

أن الإدارة مسؤولة عن "المعلومات الأخرى". تتكون فقرة "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح - متى كان ذلك مناسباً - عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة
إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيدات معقولة يمثل درجة عالية من التأكد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يؤثر شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، ونود أن نشير أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ رب ب/ 2014/342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمي بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ رب ب/ 2014/342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص رقم 33 فئة أ
RSM البزيع وشركاهم

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوتل - الوزان وشركاه

دولة الكويت
15 مارس 2022

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان المركز المالي المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020	2021	إيضاح	الموجودات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
721,408	727,513	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
186,522	177,452	4	سندات الخزانة والبنك المركزي
581,622	482,586	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,279,057	2,278,078	6	قروض وسلفيات
568,919	551,303	7	استثمارات في أوراق مالية
29,177	28,922		عقارات ومعدات
3,506	3,506	9	موجودات غير ملموسة
18,546	40,206	10	موجودات أخرى
4,388,757	4,289,566		مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
215,925	360,526		المستحق إلى البنوك
452,499	245,676		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,368,873	2,119,614		ودائع العملاء
443,652	519,459	11	أموال مقترضة أخرى
214,984	223,427	12	مطلوبات أخرى
3,695,933	3,468,702		مجموع المطلوبات

حقوق الملكية			
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك			
199,206	199,206		رأس المال
27,107	-		توزيعات أسهم منحة مقترحة
(32,340)	(5,233)		أسهم الخزينة
353,710	427,372		احتياطات
144,208	159,614		أرباح محتفظ بها
691,891	780,959		
-	39,618		توزيعات أرباح مقترحة
691,891	820,577		
933	287		الحصص غير المسيطرة
692,824	820,864	13	مجموع حقوق الملكية
4,388,757	4,289,566		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

Elham Y. Mahboob

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

41

الشيخ / أحمد دعيج الجابر الصباح
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020	2021	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
124,957	98,180		إيرادات الفوائد
(45,973)	(23,925)		مصاريف الفوائد
78,984	74,255		صافي إيرادات الفوائد
37,044	38,895		أتعاب وعمولات
6,375	6,368		صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية
532	791		صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية
3,605	3,646		إيرادات توزيعات أرباح
(55)	-		خسارة إستبعاد موجودات معلقة للبيع
5,109	907		إيرادات تشغيل أخرى
131,594	124,862		إيرادات التشغيل
(22,773)	(27,148)		مصاريف الموظفين
(15,109)	(14,417)		مصاريف عمومية وإدارية
(2,256)	(1,994)		استهلاك وإطفاء
(40,138)	(43,559)		مصاريف التشغيل
91,456	81,303		ربح التشغيل قبل المخصصات
(91,391)	(24,147)	14	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
65	57,156		الربح قبل الضرائب
(16)	(2,421)	15	ضرائب
49	54,735		صافي ربح السنة
			الخاص بـ :
-	54,638		مساهمي البنك
49	97		الحصص غير المسيطرة
49	54,735		
-	27.8	16	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان الدخل الشامل المجمع
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
49	54,735	صافي ربح السنة
الدخل الشامل الآخر:		
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع		
أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
(17,470)	73,280	صافي التغير بالقيمة العادلة
(788)	(42)	خسارة إعادة تقييم عقار
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع		
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
1,954	811	صافي التغير بالقيمة العادلة
(210)	(378)	صافي الخسارة الناتجة عن استبعاد محول إلى بيان الدخل
(16,514)	73,671	
(16,465)	128,406	اجمالي الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة
الخاص بـ:		
(16,509)	128,300	مساهمي البنك
44	106	الحصص غير المسيطرة
(16,465)	128,406	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

ألف دينار كويتي
الأخص بمساهمي البنك

احتياطات												
المجموع	الخصص غير المسيطرة	المجموع الجزئي	توزيعات (ربح) مقترحة	أرباح محتفظ بها	مجموع الإحتياطيات	احتياطي تقييم استثمار	احتياطي إعادة تقييم عتار	احتياطي أسهم الخزينة	احتياطي عام	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	أسهم الخزينة
732,717	889	731,828	-	184,093	370,219	144,641	24,883	-	17,927	115,977	66,791	(21,690)
(16,465)	44	(16,509)	-	-	(16,509)	(15,721)	(788)	-	-	-	-	-
(10,650)	-	(10,650)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(10,650)
-	-	-	-	(27,107)	-	-	-	-	-	-	-	27,107
(12,778)	-	(12,778)	-	(12,778)	-	-	-	-	-	-	-	-
692,824	933	691,891	-	144,208	353,710	128,920	24,095	-	17,927	115,977	66,791	(32,340)
128,406	106	128,300	-	54,638	73,662	73,714	(62)	-	-	-	-	-
(33)	(33)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	27,107
-	-	-	39,618	(39,618)	-	-	-	-	-	-	-	-
(333)	(719)	386	-	386	-	-	-	-	-	-	-	-
820,964	287	820,577	39,618	159,614	427,372	202,634	24,043	-	17,927	115,977	66,791	(5,233)
												-
												199,206
												الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021

إجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة												
توزيعات أرباح مدفوعة												
توزيعات أرباح مقترحة (لنجاح 13 (ز))												
تغيرات الخصص في شركة زبيلة												
												الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021

يتضمن احتياطي تقييم استثمار خسارة ببلغ 5,434 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: خسارة ببلغ 5,450 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة أجنبية لإستثمار البنك في شركته الزبيلة.

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان التدفقات النقدية المجمع
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020	2021	إيضاح
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
الأنشطة التشغيلية :		
65	57,156	الربح قبل الضرائب
		تعديلات :
91,391	24,147	14 إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
(4,137)	(4,437)	أرباح استثمارات في أوراق مالية
(2,237)	159	خسائر فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية
2,256	1,994	استهلاك وإطفاء
87,338	79,019	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
62,284	9,070	سندات الخزانة والبنك المركزي
298,806	99,016	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(100,179)	(30,428)	قروض وسلفيات
9,919	(21,660)	موجودات أخرى
(369,457)	144,601	المستحق إلى البنوك
(256,608)	(206,823)	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
(84,057)	(249,259)	ودائع العملاء
(10,165)	16,144	مطلوبات أخرى
(362,119)	(160,320)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية :		
114,040	125,084	المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(133,513)	(37,812)	اقتناء استثمارات في أوراق مالية
3,605	3,646	إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
3	468	المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(547)	(415)	اقتناء عقارات ومعدات
-	(333)	زيادة الوحدات المملوكة في الشركة الزميلة
(16,412)	90,638	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية :		
253,708	75,807	أموال مقترضة أخرى
(10,650)	-	شراء أسهم الخزينة
-	(33)	توزيعات أرباح مدفوعة للحصص غير المسيطرة
243,058	75,774	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
(135,473)	6,092	صافي الزيادة (النقص) في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
856,913	721,440	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
721,440	727,532	3 نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في بورصة الكويت. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت.

البنك وشركته التابعة يشار إليهما معاً "المجموعة" ضمن هذه البيانات المالية المجمعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 22 فبراير 2022. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 22.

2. السياسات المحاسبية الهامة

أ - أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي لمؤسسات الخدمات المالية في دولة الكويت. وتتضمن هذه التعليمات التعميمات الحديثة الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الإجراءات التنظيمية استجابة لفيروس (Covid-19) واتصالات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، يتطلب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي ينظمها بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية مع التعديلات التالية:

1. احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمحددة طبقاً لقواعد البنك المركزي أو المخصصات طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة، أيهما أعلى.
2. خسائر التعديل على موجودات المالية، الناشئة عن سداد أجازات للعملاء الممتدة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 نتيجة لفيروس (Covid-19)، ليتم الاعتراف بها في الأرباح المرحلة كما هو مطلوب بموجب تعميم بنك الكويت المركزي رقم. 2/BS/IBS/461/2020 بدلاً من بيان الدخل المجمع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. على الرغم من ذلك، تسجل خسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة من فترات تأجيل سداد الأخرى المقدمة إلى العملاء بما في ذلك فترات تأجيل سداد الممتدة خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2021 في بيان الدخل المجمع. يؤدي تطبيق السياسة إلى تطبيق عرض أنواع المحاسبة المختلفة لخسائر التعديل في سنة 2020 مقارنة بسنة 2021.

يشار إلى الأطار أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية" كما اعتمادها بنك الكويت المركزي لإستخدامها من قبل دولة الكويت.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات والاستثمارات في أوراق مالية والأراضي ملك حُر.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المطبقة تتفق مع تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية اعتباراً من 1 يناير 2021 كما هو موضح أدناه.

معايير صادرة وجارية التأثير:

إصلاح معدل الفائدة المعياري - المرحلة 2 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعايير المحاسبة الدولي 39 والمعايير الدولي للتقارير المالية 7 والمعايير الدولي للتقارير المالية 4 والمعايير الدولي للتقارير المالية 16

في أغسطس 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (المجلس) إصلاح معدل الفائدة المعياري - المرحلة 2 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعايير المحاسبة الدولي 39 والمعايير الدولي للتقارير المالية 7 والمعايير الدولي للتقارير المالية 4 والمعايير الدولي للتقارير المالية 16 (إصلاح آيبور المرحلة 2). لمعالجة المسائل المحاسبية الناشئة عن استبدال معدل الآيبور بمعدل خالٍ من المخاطر.

يتضمن إصلاح آيبور المرحلة 2 عدداً من الإعفاءات والإفصاحات الإضافية. تطبق الإعفاءات عند انتقال أداة مالية من استخدام

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

معدل الآيبور إلى المعدل الخالي من المخاطر. كوسيلة عملية، فإن التغييرات على الأساس المستخدم لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لإصلاح معدل الفائدة المعياري ينبغي معالجتها كتغيرات على معدل الفائدة المتغير شريطة أن يحدث انتقال الأداة المالية من معدل آيبور المعياري إلى المعدل الخالي من المخاطر على أساس متكافئ اقتصادياً.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 لإعفاءات الإيجار المتعلقة بجائحة (Covid-19)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 28 مايو 2020 إعفاءات الإيجار المتعلقة بجائحة (Covid-19) (تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 16) التي تقدم تخفيفاً عملياً للمستأجرين عند المحاسبة عن إعفاءات الإيجار التي تحدث كنتيجة مباشرة لجائحة (Covid-19)، من خلال تقديم وسيلة عملية في المعيار الدولي للتقارير المالية 16. تسمح الوسيلة العملية للمستأجر باختيار عدم تقييم ما إذا كان إعفاء الإيجار المتعلق بجائحة (Covid-19) يعد تعديلاً لعقد الإيجار. يتعين على المستأجر الذي يطبق هذا الاختيار أن يقوم بالمحاسبة عن أي تغيير في دفعات الإيجار نتيجة إعفاء الإيجار المتعلق بجائحة (Covid-19) بنفس طريقة المحاسبة عن هذا التغيير تطبيقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

كان من المقرر تطبيق التعديل حتى 30 يونيو 2021، ولكن مع استمرار تأثير جائحة (Covid-19)، في 31 مارس 2021، مدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فترة تطبيق الوسيلة العملية حتى 30 يونيو 2022. تطبق التعديلات على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 أبريل 2021. على الرغم من ذلك، لم تلق المجموعة إعفاءات الإيجار المتعلقة بجائحة (Covid-19)، ولكنها تخطط لتطبيق الوسيلة العملية إذا أصبحت قابلة للتطبيق خلال الفترة المسموح بها من التطبيق.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2021 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة لكن لم يسر مفعولها

إن المعايير والتعديلات الأخرى سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 لم تُطبق بشكل مبكر عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وليس من المتوقع أن ينشأ عن أي منها أثر جوهري في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب - أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة (إيضاح 17) كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على الشركة المستثمر بها. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابل للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه القدرة على استخدام السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها. يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. تتضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة، البيانات المالية للشركات التابعة على أساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة ضمن حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج - شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للإستثمارات في الشركات الزميلة بإستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة. ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها بعد عملية الإقتناء في بيان الدخل المجمع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت إلتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنوياً لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزءاً من الإستثمار. عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس الاعتراف بأي استثمار محفظ به بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بالخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة استثمار المجموعة في شركتها الزميلة. في تاريخ كل تقرير، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الإستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحساب مبلغ انخفاض القيمة بأنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

د - الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من "الموجودات المالية" و "المطلوبات المالية".

(1) التصنيف والقياس

الموجودات المالية

يستند تصنيف كافة الموجودات المالية وتحديد فئة قياسها، بإستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات، إلى مجموعة من نماذج الأعمال التي تستخدمها المجموعة في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات.

أ - تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس أفضل طريقة لإدارتها لمجموعة من الموجودات المالية كي تحقق الغرض من الأعمال ولتوليد التدفقات النقدية التعاقدية. وذلك سواء كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي من الفرضين (على سبيل المثال أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة، وإنما يتم تقييمه عند مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- طريقة تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج ورفع تقارير عنها لموظفي الإدارة العليا بالمجموعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

- المخاطر التي تؤثر في أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج) وتحديدًا طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- طريقة مكافأة مدراء الأعمال (على سبيل المثال، ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة لهذه الموجودات المدارة أو إلى التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ "أسوأ الأحوال" أو "حالة الضغط" في عين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل ستقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

ب - تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف "المبلغ الأساسي" على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي أو الفائدة فقط، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقد من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط. تراعي المجموعة ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغيير في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط السداد المبكر والتمديد؛
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في المطالبة بالتدفقات النقدية الناتجة من موجودات محددة (أي، ترتيبات الموجودات التي لا تتضمن حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تؤدي إلى تعديل مقابل القيمة الزمنية للأموال، أي التحديد الدوري المسبق لمعدلات الفائدة.

إن الشروط التعاقدية التي تسمح بأكثر من الحد الأدنى للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. وفي مثل تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

استنادًا إلى تقييم نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية، تصنف المجموعة الموجودات المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

أ - الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

يُدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقًا قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقًا للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تسجل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجموع. كما تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل المجموع.

ب - الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

1. أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تدرج أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفائها للشروط التالية:

- أن يكون محتفظ بها في إطار نموذج أعمال تم تحقيق هدفه من خلال كلاً من تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعتبر فقط دفعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم. يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل إيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع. إن التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءاً من علاقة التحوط الفعلي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتركمة في القيم العادلة كجزء من حقوق الملكية إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إعادة تصنيفه. عند استبعاد الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتركمة التي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع.

2. أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات في أسهم حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض، ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة. يتم قياس أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تسجيل التغيرات في القيم العادلة بما في ذلك بند صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر المجمع وعرضها ضمن التغيرات المتركمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتركمة المسجلة في وقت سابق في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتفظ بها عند الاستبعاد، ولا يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع. وبالنسبة لإيرادات التوزيعات الناتجة من أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

ج - الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو تلك التي يتوجب قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد ينشأ. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

تم تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة كما يلي:

1. النقد وأرصدة قصيرة الأجل

يشتمل النقد والودائع قصيرة الأجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام. ويتم تصنيف وإدراج النقد والودائع قصيرة الأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2. سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي

تدرج سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

3. المستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج الودائع لدى بنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيم الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021

4. قروض وسلفيات

تدرج القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

5. استثمارات في أوراق مالية

تتكون الاستثمارات في أوراق مالية لدى المجموعة من أوراق دين وأسهم حقوق ملكية واستثمارات أخرى. تصنف أدوات الدين التي تتوفر بها شروط "دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط" إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية.

تصنف أسهم حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما عدا تلك الأسهم التي تم تصنيفها من المجموعة على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تاريخ في التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو كما في الاعتراف المبدئي للأسهم.

تدرج الاستثمارات الأخرى والتي لا تتوفر فيها شروط دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

6. موجودات أخرى

تمثل الرسوم والعمولات المستحقة المدرجة ضمن الموجودات الأخرى حق البنك في مبلغ غير مشروط (أي يلزم مرور الوقت فقط قبل استحقاق المبلغ). يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتخضع لمخصصات انخفاض القيمة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

ب - المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية على أنها "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" حيث يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

تتضمن المطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء والأموال المقرضة الأخرى وبعض الأرصدة المدرجة ضمن المطلوبات الأخرى.

ج - التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجمع وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

عدم التحقق بالموجودات المالية عندما:

1. تتقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
2. تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي؛ أو
3. لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل.

في حالة احتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي.

يتم عدم التحقق بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في العقد.

د - مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

قامت المجموعة بتطبيق سياسة تحوط جديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يتطلب من المجموعة أن تتأكد أن محاسبة التحوط تتماشى مع أهداف واستراتيجية إدارة المخاطر وأن تطبق منهج نوعي وتطوعي أكثر لتقييم فعالية التحوط. إن المجموعة تقوم بإحتسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفائها لشروط معينة.

يتم تعديل القيمة الدفترية للبند المحوط الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة من أجل تغيير القيمة الخاصة بالتحوط مقابل

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

مخاطر التحوط ويتم قيده في بيان الدخل المجموع. بالنسبة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فإنه لا يتم تعديل القيمة الدفترية حيث أنها مدرجة بالقيمة العادلة بينما يتم إدراج أرباح أو خسائر التحوط في بيان الدخل المجموع بدلاً من بيان الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المحوط أسهم حقوق الملكية التي يتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن أرباح أو خسائر التحوط تبقى في بيان الدخل الشامل الآخر لمقابلته بالأداة المحوطة. تتوقف المجموعة عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن موافاة المعايير المؤهلة (بعد عملية إعادة الترسيد، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تستحق أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. يتم المحاسبة عن التوقف بأثر مستقبلي. في حالة إجراء عملية تحوط للقيمة العادلة، فإنه يتم إطفاء أي تعديل على القيمة العادلة مقابل القيمة الدفترية لبند التحوط الناشئ عن مخاطر التحوط في بيان الدخل المجموع من ذلك التاريخ. بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية، فإن أي أرباح أو خسارة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمها في احتياطي تحوط التدفقات النقدية في ذلك الوقت تظل في حقوق الملكية ويتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل عند حدوث المعاملة المتوقعة. عندما لم يعد من المتوقع حدوث تلك المعاملة المتوقعة، فإنه يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية على الفور إلى بيان الدخل المجموع.

إذا لم تستوفي عقود المشتقات شروط معالجتها محاسبياً وفقاً "لمحاسبة التحوط" بناءً على مبادئ محاسبة المجموعة، فإنها تُعامل كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجموع.

هـ - الضمانات المالية

في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، تمنح المجموعة ضمانات مالية لصالح عملائها وتشمل إتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية. يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجموع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجموع. يتم لاحقاً إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منه الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائناً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصصاً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجموع.

و - مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجموع، عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقيق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

ز - موجودات معلقة للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة لموجوداتها، أيهما أقل. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجموع.

ح - القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط والتي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق بإستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافي الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ولتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل : المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة. المستوى 2: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و المستوى 3: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المركز المالي المجمع بناءً على أساس الاستحقاق. تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ط - التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

ي - الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تحتسب المجموعة الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- القروض والسلفيات للملاءة، عقود ضمانات مالية والتزامات القروض (تسهيلات إئتمانية)
- استثمار في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الأرضة والودائع لدى البنوك

لا تطبق الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات في حقوق الملكية.

وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فإنه يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية. وفقاً لتلك التعليمات، تمثل الخسائر الائتمانية المقرر الاعتراف بها أي من الحالتين التاليتين أيهما أعلى:

- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها وفقاً لتعليمات البنك المركزي الكويتي المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9)، أو
- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها استناداً إلى سياسة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية.

يتم احتساب الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

1. الخسارة الائتمانية المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كما يلي:

أ - تصنيف المرحلة

تصنف المجموعة الأدوات المالية إلى ثلاث فئات هي المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 استناداً إلى تقييم الزيادة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدي:

في تاريخ كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدى العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبدي.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، تراعي المجموعة المعلومات النوعية والكمية ومؤشرات التوقف عن السداد والتحليل استناداً إلى التجارب التاريخية للمجموعة وتقييم الخبراء للمخاطر الائتمانية بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة بما في ذلك تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات ذات جودة ائتمانية عالية ومنخفضة. لمزيد من التفاصيل حول تصنيف التسهيلات الائتمانية، يُرجى الرجوع إلى إيضاح 20 (د).

- تخضع المعايير الكمية الواردة أعلاه للحدود الدنيا التالية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.
- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 التي تتضمن التعثر في سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة لمدة تزيد عن 30 يوماً.
 - يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 عندما يكون هناك تدني في التصنيف الائتماني للتسهيل بدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية العالية وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية المنخفضة.
 - يتم تصنيف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3.

المرحلة 1: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في خسائر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. تضع المجموعة في اعتبارها الأصل المالي الذي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون معدل تلك المخاطر الائتمانية يستوفي تعريف "فئة الاستثمار" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية

عندما يظهر التسهيل الائتماني زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ النشأة، دون أن يكون منخفض الجدارة الائتمانية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التسهيل الائتماني.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر تساوي الناتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع لأصل مالي. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.

ولغرض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة، تم تطبيق الحدود الدنيا التالية لأجل الاستحقاق المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

نوع التسهيلات الحد الأدنى لأجل الاستحقاق

تسهيل ائتمان الشركات، بخلاف تلك التي لديها تدفقات نقدية وأجل استحقاق غير قابل للتمديد شريطة ألا تشكل الدفعة النهائية أكثر من 50% من إجمالي مبلغ التسهيل.	7 سنوات
التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية	5 سنوات
تمويل إسكاني	15 سنة

ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للموجودات المالية.

المرحلة 3: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة - التي تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية

في حال انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية، تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي صافي قيمة التعرض (رصيد الموجودات بالصافي من قيمة الضمان المستحق). يتم اعتبار التسهيلات الائتمانية كمنخفضة الجودة الائتمانية عندما يتم التأخر في سداد أي مدفوعات للمبلغ الأساسي أو الفائدة لأكثر من 90 يوماً أو في حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة مثل صعوبات في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية المنصوص عليها بالعقد والافتقار إلى القدرة على تحسين مستوى الأداء بمجرد أن تطرأ أي صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمان وغيرها.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

ب - قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصوم من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

1 - تقدير احتمالية التعثر

تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقرض في الوفاء بالتزاماته المالية إما على مدى فترة 12 شهر (احتمالية التعثر على مدى 12 شهر) أو على مدى المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر على مدى مدة الالتزام).

إن تقدير المجموعة لاحتمالية التعثر فيما يخص تسهيلات ائتمان الشركات يستند إلى تصنيف مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء، واحتمالية التعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وفقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم الأخذ في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). أما فيما يخص تسهيلات ائتمان الأفراد، تم تقسيم التسهيلات إلى مجموعات تشارك في خصائص مماثلة للمخاطر.

قامت المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من احتمالية التعثر وفقاً لتوجيهات البنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس (1%) لكافة التسهيلات الائتمانية المصنفة أقل من "ذات التصنيف الائتماني المرتفع"، وبواقع 75 نقطة أساس (0.75%) للتسهيلات المصنفة كـ "ذات التصنيف الائتماني المرتفع" أو أعلى. غير أنه لم يتم تطبيق الحد الأدنى لاحتمالية التعثر بالنسبة لما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية (دون البطاقات الائتمانية)، والتمويل الإسكاني
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومات والبنوك المصنفة من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي كذات جودة ائتمانية عالية أو أفضل.

2 - التعرض عند التعثر

يمثل هذا البند التعرض المتوقع في حالة وقوع حدث للتعثر. تتوصل المجموعة لمقدار قيمة التعرض عند التعثر استناداً إلى درجة التعرض الائتماني الحالي بالنسبة للموجودات المالية والتغيرات المحتملة التي قد تطرأ على المبالغ الحالية وفقاً لشروط التعاقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التعثر بالنسبة للموجودات المالية يمثل إجمالي القيمة الدفترية بالإضافة إلى الفائدة.

يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة للتسهيلات المالية غير الممولة من خلال تطبيق معامل التحويل الائتماني بنسبة 100%. وبالنسبة للرصيد غير المستخدم يتم تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقاً لمتطلبات تعليمات معيار الرفع المالي الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

3 - معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة وقوع حدث تعثر، وقيمتها المتوقعة عند التحقق بالإضافة إلى القيمة الزمنية للأموال. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للمرحلة 1 والمرحلة 2 فإنه يتم استخدام التقدير الداخلي للمجموعة لمعدل الخسارة عند التعثر إذا كانت أعلى من الحد الأدنى لمعدل الخسارة عند التعثر وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. تراعى نماذج معدل الخسارة عند التعثر الحد الأدنى لنسب الاستقطاع لقيم الضمانات وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. ووفقاً لتعليمات البنك المركزي يستخدم البنك نسبة معدل الخسائر عند التعثر بنسبة 100% للتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة 3.

تجميع المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقعة أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية، إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

4 - الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان

يُقاس التزام المجموعة الناشئ عن كل اعتماد مستندي وخطاب ضمان بالمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المعترف به في بيان الدخل ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى. ولهذا الغرض، تقدر المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية للدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة عن الخسارة الائتمانية التي يتكبدها. يُخصم العجز بسعر الفائدة المعدل حسب المخاطر ذي الصلة بالانكشاف. تجرى عملية الاحتساب باستخدام السيناريوهات الثلاثة المرجحة باحتمالية التعثر.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021

ج - مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء

في ظل ظروف معينة، تقوم المجموعة بإعادة التفاوض أو مراجعة القروض والسلفيات للعملاء. وقد يشمل ذلك تمديد فترة السداد، تقديم امتيازات في سعر الفائدة. إذا كان مراجعة الجدولة جوهريّة، يتمّ عدم تحقق التسهيلات على أن يتمّ التحقق بتسهيل جديد طبقاً للشروط الجديدة. يتم احتساب خسارة ائتمانية على مدى 12 شهراً للتسهيل الجديد، فيما عدا إذا كان التسهيل الجديد قد تعرض للانخفاض في الجدارة. عندما يتم مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء بدون عدم التحقق فإنه يتم احتساب إنخفاض القيمة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. تواصل الإدارة مراجعة القروض المعاد جدولتها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن الدفعات المستقبلية مرجحة الحصول. وتقيم الإدارة إذا ما ازدادت مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ وإذا ما استوجب تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 3.

2 - مخصص الخسائر الائتمانية استناداً إلى سياسة التصنيف الائتماني من قبل تعليمات البنك المركزي الكويتي.

تحدد سياسة التصنيف الائتماني المقررة من قبل بنك الكويت المركزي طريقة مكونة من شريحتين لتقدير قيمة الخسارة الائتمانية. ويمثل إجمالي الخسارة الائتمانية المقرر الاعتراف بها مجموع المخصصين العام والمحدد.

أ. مخصص عام

تم احتساب المخصص العام بواقع 1% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل النقدي وبواقع 0.5% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل غير النقدي بالصافي من بعض الفئات المحددة للضمانات.

ب. مخصص محدد

تم احتساب المخصص المحدد من خلال تطبيق نسبة خسارة على مبلغ التعرض بالصافي من الضمانات المؤهلة. تستند نسبة الخسارة المقرر تطبيقها إلى عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق كما هو مبين في الجدول أدناه.

عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق	نسبة الخسارة
أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً	20%
أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً	50%
أكثر من 365 يوماً	100%

تصنف التسهيلات الائتمانية ضمن التصنيفات المذكورة أعلاه عند وجود دليل موضوعي لإنخفاض قيمتها بناءً على أسس محددة تتضمن تقديرات إدارية لزيادة المخاطر الائتمانية.

المشطوبات

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) إلى الحد الذي لا يمكن من خلاله وجود احتمال واقعي للاسترداد. ويتمثل هذا الأمر بشكل عام عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم موجودات أو مصادر دخل قد تؤدي إلى إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. غير أن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال عرضة للاستفادة منها لفرض الالتزام بسياسة المجموعة المتبعة لاسترداد المبالغ المستحقة. لإيضاحات أكثر تفصيلاً حول التعرض الائتماني يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 6 من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

عرض المخصص المحاسب لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض المخصصات المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي. ويتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لالتزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي ضمن المطلوبات الأخرى.

ك - انخفاض قيمة موجودات غير ملموسة

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة وعقارات ومعدات ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ويتم اختبارها سنوياً لفرض تحديد انخفاض القيمة. يتم مراجعة الموجودات غير المالية الأخرى لفرض تحديد انخفاض القيمة عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية. تدرج خسارة انخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل المبلغ المكن إسترداده. إن المبلغ المكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل ناقص أي تكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

ل - عقارات ومعدات

يتم احتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجمع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. أي انخفاض إضافي في القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجمع. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى الأرباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي:

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حاسبات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات
مركبات	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دوريا لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجمع.

م - التأجير

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار. بمعنى آخر، ستقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يتضمن الحق في السيطرة على واستخدام أصول محددة لفترة من الزمن بمقابل.

طبقت المجموعة نهجا موحدًا للاعتراف وقياس جميع عقود الإيجار والتي تكون فيها المجموعة المستأجر، باستثناء الإيجارات قصيرة المدى والإيجارات المرتبطة بالموجودات قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة. تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للاعتراف بمدفوعات عقد التأجير وموجودات حق الاستخدام والتي تمثل حق استخدام الأصل المستخدم.

أ) موجودات حق الاستخدام:

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي، التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام وفقاً للتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات عقود التأجير. تتضمن تكلفة هذه الموجودات قيمة مطلوبات عقود التأجير المسجلة والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة ومدفوعات عقود التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز عقود تأجير مستلمة. وما لم تتيقن المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير أيهما أقصر. وتخضع موجودات حق الاستخدام لانخفاض القيمة. يتم تسجيل القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام ضمن العقارات والمعدات في بيان المركز المالي المجمع.

ب) مطلوبات عقود التأجير:

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في طبيعتها) ناقصاً أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. كما تشمل مدفوعات عقد التأجير على سعر الممارسة لخيار الشراء والتي من المؤكد بصورة معقولة من أنه يتم ممارسته من قبل المجموعة ومدفوعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير في حالة إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار إنهاء العقد. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة معدل الربح المتزايد في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

كان معدل الربح المتضمن في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفوعات عقد التأجير الثابتة في طبيعتها أو تغير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة ويتم تسجيلها ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع.

ن - موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع :

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجعاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

س - موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمربطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنوياً وكلما توافر مؤشر على احتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

في نهاية الفترة التقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ع - أسهم الخزينة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزينة بإستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين.

ويتم تحميل أي خسائر محققة على حساب "احتياطي أسهم الخزانة" في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المحتفظ بها، الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المتخط بها ثم احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة التي تصدر عن البنك. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ف - تحقق الأيراد

تتحقق أرباح ومصرفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الاعتراف بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ص - منح حكومية

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول باستلام المنحة واستيفاء جميع الشروط المرتبطة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات، يتم الاعتراف بها كإيراد على أساس منتظم على مدى الفترات التي يتم خلالها تحميل التكاليف ذات الصلة، التي تستهدف المنحة التعويض عنها، وإثباتها ضمن المصروفات. أما عندما تتعلق المنحة بأصل، يتم الاعتراف بها كإيراد بما يعادلها من مبالغ على مدى العمر الإنتاجي للأصل ذي الصلة.

ق - العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجموع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجموع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر، يتم تسجيل صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الدخل الشامل الآخر وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجموع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

ر - مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة باحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة يمثل المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لنهاية الخدمة اختياريًا كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ش - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد تكاليف، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

ت - موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ث - ترتيبات تمويل الأوراق المالية

الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع (اتفاقيات إعادة الشراء العكسي) والأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء (اتفاقيات إعادة الشراء) تعامل معاملة الإقراض والاقتراض المضمون ويتم تسجيلها في بيان المركز المالي المجموع بالمبالغ التي تم الحصول عليها في البداية أو بيعها. يتم تضمين الفوائد المكتسبة من اتفاقيات إعادة الشراء العكسي والفوائد المكتسبة على اتفاقيات إعادة الشراء في إيرادات الفوائد ومصاريف الفوائد على التوالي.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

خ - الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الأحكام والتقديرات هي ما يلي:

الأحكام

تصنيف الموجودات المالية:

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية، باستثناء أسهم حقوق الملكية والمستقات، بناءً على تقييم نموذج الأعمال حيث يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، ويتم تقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بأصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم. ينبغي وضع الأحكام عند تحديد نموذج الأعمال بمستوى مناسب يعكس بصورة أفضل إجمالي مجموعة أو محفظة الموجودات اللتين يتم إدارتهما معاً لتحقيق الهدف المحدد من الأعمال. تقوم المجموعة أيضاً بتطبيق أحكام لتقييم ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال في الظروف التي يتم فيها تسجيل الموجودات ضمن نموذج الأعمال بشكل مختلف عن التوقعات الأصلية. يرجى الرجوع إلى إيضاح 1.د.2 تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي:

خسارة انخفاض قيمة القروض والسلفيات والأدوات المالية الأخرى:

تقوم المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فيما عدا أدوات حقوق الملكية. تتطلب الخسائر الائتمانية المتوقعة تطبيق أحكام هامة، يرجى الرجوع لإيضاح 2(د) (ي). لمزيد من المعلومات.

أحكام جوهرية مطلوبة لتطبيق المتطلبات المحاسبية لاحتساب مخصص خسائر ائتمان المتوقعة، مثل:

1. تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
2. اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياسات الخسائر الائتمانية المتوقعة
3. تحديد العدد والأوزان النسبية للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق والخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بها
4. إنشاء مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

مخصص الخسائر الائتمانية:

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلفيات على أساس ربع سنوي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص خسائر الائتمان في بيان الدخل المجموع. وبصفة خاصة يجب اتخاذ أحكام من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقديرات بالضرورة إلى الافتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة:

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة أو توسية صافي قيمة موجودات للشركة المستثمر فيها طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والافتراضات كذلك استخدام تقديرات وافتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والسلفيات واستثمارات في أدوات الدين والقيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المسعرة.

انخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة:

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنوياً على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للموجودات. إن تقدير "القيمة المستخدمة" يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

الأحكام الجوهرية الخاصة بتحديد مدة التأجير للعقود المشتملة على إمكانية التجديد:

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته وكذلك فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة عدم ممارسته.

لدى المجموعة، بموجب بعض عقود التأجير، خيار تأجير الموجودات لفترات إضافية. وتستعين المجموعة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويعكس قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجية الأعمال).

3 - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

ألف دينار كويتي	2021	2020	
نقد وبنود نقدية	124,779	166,614	
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	147,199	133,199	
ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام	455,554	421,627	
	727,532	721,440	
	(19)	(32)	
ناقصا: مخصص الانخفاض في القيمة (خسائر إئتمانية متوقعة)	727,513	721,408	

4 - سندات الخزنة والبنك المركزي

ألف دينار كويتي	2021	2020	
سندات الخزنة	46,825	59,867	
سندات البنك المركزي	130,627	126,655	
	177,452	186,522	

تحمل سندات الخزنة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت ومتغير حتى تاريخ الاستحقاق. وتصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5 - المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

ألف دينار كويتي	2021	2020	
إيداعات لدى بنوك	448,493	469,278	
ناقص: مخصص انخفاض القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)	(65)	(34)	
	448,428	469,244	
قروض وسلفيات إلى بنوك	34,197	113,200	
ناقص: مخصص انخفاض القيمة	(39)	(822)	
	34,158	112,378	
	482,586	581,622	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

6 - قروض وسلفيات

تقوم المجموعة بتقييم تركيز مخاطر الائتمان بناء على الأغراض المبدئية "للقروض والسلفيات" المشار إليها أدناه كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2021:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
596,049	-	-	38,400	557,649	تجاري وصناعي
721,570	14	2,053	22,813	696,690	إنشائي وعقاري
59,474	9,095	-	-	50,379	مؤسسات مالية أخرى
493,677	-	-	-	493,677	أفراد
589,303	19	-	31,035	558,249	أخرى
2,460,073	9,128	2,053	92,248	2,356,644	
(181,995)					ناقصا : مخصص انخفاض في القيمة
2,278,078					

كما في 31 ديسمبر 2020:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
606,884	-	-	66,530	540,354	تجاري وصناعي
694,281	-	5,369	15,275	673,637	إنشائي وعقاري
81,441	9,118	-	30,369	41,954	مؤسسات مالية أخرى
453,851	-	-	-	453,851	أفراد
578,312	175	759	40,124	537,254	أخرى
2,414,769	9,293	6,128	152,298	2,247,050	
(135,712)					ناقصا : مخصص انخفاض في القيمة
2,279,057					

الحركة في مخصصات القروض والسلفيات

ألف دينار كويتي 2020			ألف دينار كويتي 2021			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
127,337	127,337	-	135,712	135,712	-	المخصصات في 1 يناير
(83,536)	-	(83,536)	(11,927)	-	(11,927)	مبالغ مشطوبة
79	79	-	(38)	(38)	-	فروقات تحويل
91,832	8,296	83,536	58,248	46,321	11,927	محمل على بيان الدخل
135,712	135,712	-	181,995	181,995	-	المخصصات في 31 ديسمبر

بلغ المخصص المحدد للعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 181,995 ألف دينار كويتي (2020: 135,712 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضاً مخصص إضافي بمبلغ 151,350 ألف دينار كويتي (2020 : 105,539 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمطالبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 34,130 ألف دينار كويتي (2020: 42,561 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف للتسهيلات الائتمانية، أيهما أعلى.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021

بلغ إجمالي المخصصات المتاحة على التسهيلات الائتمانية (النقدية وغير النقدية) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف للتسهيلات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2021 216,125 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: 178,273 ألف دينار كويتي).

بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) 94,137 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 104,706 ألف دينار كويتي).

إن المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف للتسهيلات الائتمانية أعلى من تلك المطلوبة وفقاً لخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي.

إن التحليل للقيمة الدفترية للقروض والسلفيات (النقدية)، والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة بناءً على أسس المراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي مبينة أدناه:

ألف دينار كويتي				
2021				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	أجمالي	
384,183	405	-	384,588	عليا
913,791	103,489	-	1,017,280	عادية
715,177	276,300	-	991,477	قياسية
46,671	20,057	-	66,728	مستحقة وغير منخفضة القيمة
-	-	-	-	منخفضة القيمة
2,059,822	400,251	-	2,460,073	التسهيلات الائتمانية
2,325,752	237,650	27,365	2,590,767	تسهيلات إئتمانية غير نقدية
22,989	44,716	26,432	94,137	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية

ألف دينار كويتي				
2020				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	أجمالي	
386,300	-	-	386,300	عليا
871,918	50,158	-	922,076	عادية
511,993	306,339	-	818,332	قياسية
262,687	25,374	-	288,061	مستحقة وغير منخفضة القيمة
-	-	-	-	منخفضة القيمة
2,032,898	381,871	-	2,414,769	التسهيلات الائتمانية
2,351,076	209,517	38,033	2,598,626	تسهيلات إئتمانية غير نقدية
21,425	47,406	35,875	104,706	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021

الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية:

ألف دينار كويتي				
2021				
أجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
104,706	35,875	47,406	21,425	الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	-	(335)	335	كما في 1 يناير 2021
-	-	310	(310)	تحويل إلى المرحلة الأولى
-	128	(128)	-	تحويل إلى المرحلة الثانية
1,405	2,357	(2,504)	1,552	تحويل إلى المرحلة الثالثة
(11,927)	(11,927)	-	-	صافي المحمل (المفرج عنه)
(47)	(1)	(33)	(13)	شطب
94,137	26,432	44,716	22,989	فرق تحويل
				الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في
				31 ديسمبر 2021

ألف دينار كويتي				
2020				
أجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
50,057	19,208	12,735	18,114	الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	-	(224)	224	كما في 1 يناير 2021
-	-	1,416	(1,416)	تحويل إلى المرحلة الأولى
-	357	(89)	(268)	تحويل إلى المرحلة الثانية
138,157	99,843	33,568	4,746	تحويل إلى المرحلة الثالثة
(83,536)	(83,536)	-	-	صافي المحمل (المفرج عنه)
28	3	-	25	شطب
104,706	35,875	47,406	21,425	فرق تحويل
				الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في
				31 ديسمبر 2021

الحساسية

أرجحية السيناريوهات المتعددة زادة مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، المتعلقة بسيناريو الحالة الأساسية، إلى 67,705 ألف دينار كويتي من 66,598 ألف دينار كويتي (2020: 68,831 ألف دينار كويتي من 59,372 ألف دينار كويتي). إذا استخدمت المجموعة سيناريو حالة الجانب السلبي لقياس مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية، مخصص الخسائر الائتمانية على أداء القروض بلغت 13,464 ألف دينار كويتي (2020: 30,707 ألف دينار كويتي) أعلى من مخصص الخسائر الائتمانية المذكورة كما في 31 ديسمبر 2021. سوف تختلف النتائج الفعلية حيث أن هذه لا تعتبر نزوح التعرض أو دمج التغيرات التي سوف تحدث في المحفظة بسبب إجراءات التخفيف وعوامل أخرى.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021

7 - استثمارات في أوراق مالية

ألف دينار كويتي 2020	ألف دينار كويتي 2021	
318,203	233,898	أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
14,449	10,309	سندات مسعرة
208,477	282,799	سندات غير مسعرة
27,787	24,297	أسهم مسعرة
		أسهم غير مسعرة
3	-	أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
568,919	551,303	أخرى

يبين الجدول التالي التغيرات في أجمالي المبالغ المسجلة ومقابلها من خسائر إئتمانية متوقعة فيما يتعلق باستثمارات في أدوات الدين:

ألف دينار كويتي 2021				
أجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
334,594	1,745	8,626	324,223	أجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير
(88,544)	-	(1,692)	(86,852)	صافي حركة السنة
246,050	1,745	6,934	237,371	
ألف دينار كويتي 2021				حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة
أجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
1,942	1,745	130	67	الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير
(99)	-	(62)	(37)	(المفرج عنه) خلال السنة
1,843	1,745	68	30	

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021

ألف دينار كويتي				أجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير صافي حركة السنة
2020				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	أجمالي	
279,602	8,681	1,745	290,028	
44,621	(55)	-	44,566	
324,223	8,626	1,745	334,594	

حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة

ألف دينار كويتي				الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير (المفرج عنه) خلال السنة
2020				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	أجمالي	
97	3	1,745	1,845	
(30)	127	-	97	
67	130	1,745	1,942	

أ- خلال عام 2008، قام البنك بشراء عدد 221,425,095 سهم من أسهم بنك بوبيان بتكلفة بلغت 94,103 ألف دينار كويتي وذلك بموجب عدة عمليات شراء أجريت جميعها وفقاً للإجراءات العادية المتبعة لدى بورصة الكويت، وبتاريخ لاحق، ونتيجة توفر أرصدة نقدية بحساب الشركة الأم "الشركة المقترضة" للشركات الخمس التابعة البائعة للأسهم المذكورة في بورصة الكويت (ويشار إلى هذه الشركات الخمس التابعة فيما يلي بعبارة "الشركات المستأنفة")، فقد قام البنك باستخدام هذه الأرصدة في سداد القرض المستحق لديه على الشركة المقترضة. أيضاً خلال العام 2009 أقامت الشركة المقترضة مع "الشركات المستأنفة" دعوى قضائية لمنازعة البنك في ملكيته للأسهم المذكورة أعلاه، وقد قضى في هذا النزاع بحكم بات بجلسة 27 ديسمبر 2017 على النحو المبين أدناه.

في فبراير 2009 قضت محكمة استئناف مستعجل بتقييد بيع عدد 221,425,095 سهماً لحين صدور حكم نهائي في النزاع على ملكية هذه الأسهم.

خلال 2010، ساهم البنك في حقوق الإصدار واستحوذ على عدد 127,058,530 سهم بتكلفة بلغت 32,401 ألف دينار كويتي. فيما بعد وخلال السنوات من 2013 حتى تاريخ التقرير، استلم البنك أسهم منحة يبلغ مجموعها 134,602,785 سهم.

في أبريل 2016، صدر حكم محكمة أول درجة لصالح البنك بتأييد صحة ملكيته لعدد 221,425,095 سهم.

في فبراير 2017، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً بإبطال خمس عقود بيع الأسهم المؤرخة في 30 نوفمبر 2008 المبرمة بين كل من الشركات المستأنفة والبنك لبيع أسهم بنك بوبيان والبالغ إجماليها 221,425,095 سهماً وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التعاقد وأهمها رد الأسهم إلى ملكية الشركات المستأنفة وبيعها وفوائدها والمزايا التي تحصل عليها البنك وإبطال كافة التصرفات التي أجراها على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ البيع.

طعن البنك على الحكم الاستئناف أمام محكمة التمييز، وفي 27 ديسمبر 2017 أصدرت محكمة التمييز حكماً بقبول هذا الطعن وألزمت الشركات المستأنفة سائلة البيان برد ثمن الأسهم للبنك، كما قضت بصحة كافة التصرفات التي أجراها البنك على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ إبرام العقود الخمسة لبيع الأسهم المبرمة في 30 نوفمبر 2008، كما ألزمت أيضاً محكمة التمييز كل من الشركة المقترضة والشركات المستأنفة بمصروفات وأتعاب المحاماة عن درجات النزاع.

في 29 يناير 2018، حصل البنك على صورة تنفيذية من محكمة التمييز ضد الشركات المستأنفة، بينما يمارس البنك حالياً السيطرة على قيمة الأسهم مقابل رد ملكية الأسهم للشركات المستأنفة. سوف يستمر البنك في الاعتراف بتلك الأسهم ضمن "استثمارات في أوراق مالية" حتى تنفيذ حكم محكمة التمييز.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

بتاريخ 16 يونيو 2019 صدر لصالح البنك الحكم القاضي منطوقه، أولاً وبصفة مستعجلة، بوقف تنفيذ الحكم السابق الصادر من محكمة الاستئناف والمعدل بالحكم الصادر من محكمة التمييز ومخاطبة الشركات المستأنفة برد المبالغ المستحقة للبنك مقابل رد الأسهم. ثانياً، ندب خبير لتحديد المبلغ المستحق على كل شركة من الشركات الخمسة من الثمن المطلوب رده وبيان نصيب كل منهم في الأسهم المبطله وفي ريع الأسهم محل العقود المبطله وفوائدها ومزاياها وبيان الرسوم والمصاريف المدفوعة في عمليات بيع الأسهم وبيان القائم بسدادها والملمزم بأدائها.

في 29 يونيو 2020 قضت محكمة الاستئناف برفض الحكم الصادر عن محكمة الدرجة الأولى بتاريخ 16 يونيو 2019 وبصفة مستعجلة بوقف التنفيذ. وقد قام البنك بالطعن على الحكم أمام محكمة التمييز ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه.

في 7 فبراير 2021، قام البنك بتقديم اعتراض على التقرير المقدم من إدارة الخبراء. خلال الجلسة التي عقدت في 4 أبريل 2021، أصدرت المحكمة حكماً بإحالة القضية مرة أخرى إلى دائرة الخبراء للنظر في الاعتراض المقدم من البنك. خلال الجلسة التي عقدت في 31 يناير 2022 أصدرت المحكمة حكم بناءً على تقرير الخبير فيما يتعلق بحقوق والتزامات لكل طرف، مع ذلك سيتم تحديثها في الاستئناف.

ب- قامت المجموعة بتعيين أدوات دين محددة كأدوات تحوط وذلك لتحوط على التغير في القيمة العادلة الناتجة عن التغير في سعر الفائدة السوقية. تستخدم المجموعة أدوات مقاصة أسعار الفائدة كأدوات تحوط حيث تقوم المجموعة دفع فائدة ثابتة واستلام فائدة متغيرة.

استناداً إلى مطابقة الشروط الحرجة بين البنود المتحوط لها وأدوات التحوط، تم استنتاج أن التحوطات كانت فعالة.

بلغت القيمة الدفترية لأدوات الدين المحددة كبنود يوجد بها تحوط مقابلها كما في 31 ديسمبر 2021 مبلغ 180,468 ألف دينار كويتي (2020 : 251,140 ألف دينار كويتي). وبلغت التغير في القيمة العادلة لتلك الأدوات الناتجة عن تغيير سعر الفائدة السوقية (المخاطر المحوطة) خلال السنة مبلغ 4,954 ألف دينار كويتي (2020 : 3,334 ألف دينار كويتي). تم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المحوطة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجموع.

8 - استثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة 32.26% (2020 : 32.26%) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م.، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الإستثمار في شركة زميلة بالكامل خلال السنوات الماضية.

9 - موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 3,506 ألف دينار كويتي (2020 : 3,506 ألف دينار كويتي). لرخصة السمسرة عمر افتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2021، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسرة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية المتوقعة قبل الضريبة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من الإدارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 3.5% (2020 : 3.2%) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها باستخدام سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 8% (2020 : 9%) للوصول الى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. ان سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها. قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءً على هذا التحليل، لا يوجد مؤشرات تدل على زيادة انخفاض القيمة الخاصة برخصة السمسرة (2020 : لا شيء دينار كويتي).

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021

10 - موجودات أخرى

ألف دينار كويتي		
2020	2021	
965	962	فوائد مدينة مستحقة
17,581	39,244	أرصدة مدينة أخرى
18,546	40,206	

11 - أموال مقترضة أخرى

تشمل الأموال المقترضة الأخرى الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء بمبلغ 98,451 ألف دينار كويتي (2020: لا شيء). تدخل المجموعة في معاملات الاقتراض المضمونة (اتفاقيات إعادة الشراء) سياق نشاطها الطبيعي لأنشطتها التمويلية. يتم تقديم الضمانات في شكل أوراق مالية محتفظ بها في محفظة الأوراق المالية للاستثمارات. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت القيمة العادلة لأوراق الاستثمار التي تم رهنها كضمان بموجب إتفاقية إعادة الشراء 102,278 ألف دينار كويتي (2020: لا شيء دينار كويتي). تتم معاملة الاقتراض المضمون بموجب شروط موحدة معتادة ومألوفة لمثل هذه المعاملات.

12 - مطلوبات أخرى

ألف دينار كويتي		
2020	2021	
9,287	6,731	فوائد مستحقة الدفع
6,361	5,654	إيرادات مؤجلة
108,403	100,735	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
10,057	10,031	مستحقات تتعلق بالموظفين
80,876	100,276	أخرى
214,984	223,427	

13 - حقوق الملكية

أ - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 2,500,000,000 (2020: 2,500,000,000) سهماً قيمة كل منها 100 فلس.

إن رأس المال يتكون من 1,992,056,445 (2020: 1,992,056,445) سهماً عادياً مكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 كفاية رأس المال من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب - أسهم الخزينة

2020	2021	
68,834,561	11,138,485	عدد أسهم الخزينة
3.46%	0.56%	نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدرة
32,340	5,233	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
34,417	5,569	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)
450	420	المتوسط المرجح للقيمة العادلة لأسهم الخزينة (فلس)

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

إن الحركة على أسهم الخزينة هي كما يلي:

عدد الأسهم	2021	2020
الرصيد كما في 1 يناير	68,834,561	47,563,008
مشتريات	580	21,271,553
إصدار أسهم منحة (إيضاح 13 (ز))	(57,696,656)	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	11,138,485	68,834,561

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم الخزينة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك.

إن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

ج - علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د - الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ خلال العام الحالي من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. نظراً لأن الاحتياطي القانوني قد تجاوز 50% من رأس المال.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك، كما أن هذا الاحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2021 و 2020 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

هـ - احتياطي إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

و - احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية "مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" يحول الإحتياطي الخاص بأدوات الدين إلى بيان الدخل المجمع عند بيع أو انخفاض في قيمة الموجودات الخاصة بها. يظل احتياطي أسهم أدوات الملكية ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

ز - توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2021 بتوزيع 3% أسهم منحة من أسهم الخزينة المحتفظ بها لدى البنك لعام 2020 (2019: لا شيء).

وقد اقترح أعضاء مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمبلغ 20 فلس للسهم الواحد (2020: لا شيء) ولا شيء من أسهم المنحة (2020: 3% أسهم منحة من أسهم الخزينة). إن هذا المقترح يخضع لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

14 - انخفاض القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) / الإفراج عنها في بيان الدخل المجموع :

ألف دينار كويتي		
2020	2021	
(83,536)	(11,927)	قروض وسلفيات - محدد
15,870	26,058	قروض وسلفيات - مستردة
(7,340)	(45,538)	قروض وسلفيات - عام
(111)	(68)	استثمارات أوراق مالية
(16,784)	8,116	تسهيلات غير نقدية
510	(788)	مخصصات أخرى
(91,391)	(24,147)	

إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى تتضمن الخسائر الإئتمانية المتوقعة المفرج عنها المتعلقة بالموجودات المالية بإستثناء القروض والسلفيات بلغت للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 99 ألف دينار كويتي (2020: المحملة 97 ألف دينار كويتي).

15 - ضرائب

ألف دينار كويتي		
2020	2021	
-	(1,317)	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(8)	(570)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(8)	(534)	الزكاة
(16)	(2,421)	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة والذي ينص على خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الإحتياطي القانوني من ربح السنة عند احتساب الحصة.

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 2007/58.

16 - ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2020	2021	
-	54,638	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,992,056	1,992,056	المتوسط المرجح للأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل (العدد بالألف)
(65,135)	(27,262)	ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم الخزينة المحتفظ بها (العدد بالألف)
1,926,921	1,964,794	
-	27.8	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021

17 - شركة تابعة

نسبة الملكية	إسم الشركة	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	2021	2020
%93.55	شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)	دولة الكويت	خدمات الوساطة المالية	%98.16	

18 - معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافاً معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصاً رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع كانت كالتالي :

2021			2020		
عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	القيمة ألف دينار كويتي	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	القيمة ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة					
2	2	1,775	1	1	1,730
قروض					
4	1	11	4	1	4
بطاقات ائتمان					
10	10	683	9	14	644
ودائع					
الجهاز التنفيذي					
30	3	1,045	22	2	749
قروض					
24	1	23	22	1	38
بطاقات ائتمان					
37	39	695	29	35	819
ودائع					
شركات زميلة					
1	-	13,457	1	-	13,173
ودائع					
مساهمين رئيسيين					
1	-	16	1	-	41
ودائع					

تتضمن إيرادات ومصاريف الفوائد مبلغ 65 ألف دينار كويتي (2020: 15 ألف دينار كويتي) و 168 ألف دينار كويتي (2020: 270 ألف دينار كويتي) على التوالي متعلقة بمعاملات مع أطراف ذات الصلة.

تفاصيل مزايا الإدارة العليا مكافآت مدفوعة تتضمن مزايا رئيس الجهاز التنفيذي بمبلغ 236 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2020: 207 ألف دينار كويتي)، كما يلي :

ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
2021	2020	
1,538	1,277	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
27	27	مزايا بعد التوظيف
210	90	مزايا نهاية الخدمة

إن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بلغت 465 ألف دينار كويتي (2020: 438 ألف دينار كويتي) للأعمال المنجزة من قبلهم والمتعلقة باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إن إيضاح 12 "المكافآت" في الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. يتضمن تفاصيل إضافية عن مكافآت أفراد الإدارة العليا.

19 - القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلتزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم إفتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة أو ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات التوفير ذات الاستحقاق غير المحدد والأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

المستوي 1 : الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة والمطلوبات المماثلة.
المستوي 2 : التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها تأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و
المستوي 3 : التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات السوق المعروض.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناءً على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (ح) "السياسات المحاسبية الهامة".

إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة :

ألف دينار كويتي				
2021				
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع	
233,898	10,309	-	244,207	أسهم دين
282,799	24,297	-	307,096	أسهم ملكية وأخرى
516,697	34,606	-	551,303	
-	1,395	-	1,395	مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 20 (و))

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، لم يكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث.

ألف دينار كويتي				
2020				
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع	
318,203	14,449	-	332,652	أسهم دين
208,477	27,790	-	236,267	أسهم ملكية وأخرى
526,680	42,239	-	568,919	
-	3,376	-	3,376	مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 19)

20 - الأدوات المالية

أ - استراتيجية استعمال الأدوات المالية

تتعلق أنشطة المجموعة (بنك تجاري) بشكل رئيسي باستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع احتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصراً على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضاً ضمانات والتزامات أخرى كالاعتمادات المستندية الصادرة عن البنك.

يصاحب استخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لاستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءاً من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب - إدارة المخاطر العامة

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الأرباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 "إدارة المخاطر" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي:

1 - مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف المقابلة وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (أ) "إدارة المخاطر- مخاطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - تركيز مخاطر الائتمان:

إن تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان تظهر في إيضاح رقم 6.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

ب - أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للمخاطر الائتمانية كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

ألف دينار كويتي		
2020	2021	
		مخاطر الائتمان المتعلقة بالبند المدرجة في الميزانية العمومية
721,408	727,513	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
186,522	177,452	سندات الخزنة والبنك المركزي
581,622	482,586	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,829,729	1,789,224	قروض وسلفيات - شركات
449,328	488,854	قروض وسلفيات - أفراد
332,652	244,207	أدوات الدين
18,546	40,206	موجودات أخرى
4,119,807	3,950,042	
		مخاطر الائتمان المتعلقة ببند خارج الميزانية
29,028	12,282	قبولات مصرفية
153,927	98,917	اعتمادات مستندية
1,446,985	1,530,409	خطابات ضمان
933,112	922,035	خطوط إئتمان غير مسحوبة
2,563,052	2,563,643	
6,682,859	6,513,685	

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بإفتراض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الالتزامات تنتهي أو تُلغى بدون تمويلها.

ج - الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق إرشادات البنك المركزي الكويتي الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها. لتقييم القيمة القابلة للاسترداد الضمانات تقوم المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من الاستقطاعات كما هو منصوص عليه في قواعد البنك المركزي الكويتي.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 7 "تخفيض خطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

د - جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني:

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألف دينار كويتي						
القيمة العادلة للضمان	منخفضة القيمة	مستحقة و غير منخفضة القيمة		غير مستحقة وغير منخفضة القيمة		
		90-61 يوما	60-0 يوما	درجة قياسية	درجة عادية	درجة عليا
-	-	-	-	11,113	286	22,798
-	-	292	51,060	513,176	1,017,280	384,588
-	-	-	15,376	478,301	-	-
-	-	292	66,436	1,002,590	1,017,566	407,386
كما في 31 ديسمبر 2021						
-	-	-	-	24,350	-	88,850
-	-	1,047	273,580	377,915	922,076	386,300
-	-	-	13,434	440,417	-	-
-	-	1,047	287,014	842,682	922,076	475,150
كما في 31 ديسمبر 2020						
-	-	-	-	24,350	-	88,850
-	-	1,047	273,580	377,915	922,076	386,300
-	-	-	13,434	440,417	-	-
-	-	1,047	287,014	842,682	922,076	475,150

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجا نظاميا لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان.

تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات، حال عدم توفر تصنيفات خارجية.

إن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية بناءً على احتمالية التعثر لتلك الدرجات. تم استخدام هذا التعيين لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى استثمارية وغير استثمارية.

إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم العملاء تتضمن مقاييس كمية والتي تتضمن على نسب مالية رئيسية ومقاييس نوعية والتي تتضمن ولا تنحصر على تحديد الشركة وأداراتها وأعمالها، عمر وجودة المعلومات المالية، معلومات الأداء التاريخية، ظروف اقتصادية وسياسية عامة، الوضع والأداء المالي حينما يطبق.

داخلي	خارجي
درجة عليا	1 إلى 4 درجات
درجة عادية	5 و 6 درجات
درجة قياسية	7 و 8 درجات
درجة التعثر	9 إلى 11 درجات
	تقدير AAA, AA+, AA-, A+, A, A-, BBB+, BBB, BBB-
	تقدير BB+, BB, BB-, B+, B, B-, CCC+, CCC, CCC-
	تقدير D أو ما يعادلها

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

هـ - تركيز الموجودات المالية والبند خارج الميزانية العمومية

ألف دينار كويتي				
2020	2021			
الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	
3,436,512	2,043,302	3,227,515	1,980,767	القطاع الجغرافي :
686,861	286,645	880,258	312,218	الكويت
91,595	175,559	198,199	197,602	آسيا
10,180	58,026	17,322	58,155	أوروبا
31,990	111	32,780	14,310	الولايات المتحدة
4,257,138	2,563,643	4,356,074	2,563,052	أخرى

ألف دينار كويتي				
2020	2021			
الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	
231,391	-	280,122	-	القطاع حسب النشاط :
596,048	619,420	607,122	693,861	حكومي
721,570	1,148,411	695,788	1,077,086	تجاري وصناعي
1,827,584	404,093	1,993,431	471,022	إنشائي وعقاري
880,545	391,719	779,611	321,083	بنوك ومؤسسات مالية
4,257,138	2,563,643	4,356,074	2,563,052	أخرى

و - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان :

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن مشتقات الأدوات المالية هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعلن.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعلن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات يتم تحميله على قائمة بيان الدخل المجموع.

تعتمد مقاصد أسعار الفائدة التي يتم الاحتفاظ بها كأدوات تحوط القيمة العادلة في الغالب على سعر الفائدة المعروض بين

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

البنوك في لندن للدولار الأمريكي (ليبور) والخاضعة لإصلاحات المرجعية سعر الفائدة. وقد طبقت المجموعة الإعفاء التحوطي المتاح بموجب التعديلات للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية المتعلقة بالإصلاحات المرجعية لأسعار الفائدة مثل الإعفاء من تقييم العلاقة الاقتصادية بين الأصناف المحوطة وأدوات التحوط.

ألف دينار كويتي						
القيمة الاسمية على أساس الاستحقاق						
المجموع	أكثر من سنة	3 - 12 شهرا	1 - 3 أشهر	حتى شهر	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
554,554	-	13,883	104,531	436,140	1,786	2,328
179,380	113,579	18,108	47,693	-	2,003	677
235,553	235,553	-	-	-	7,852	10,031
969,487	349,132	31,991	152,224	436,140	11,641	13,036

كما في 31 ديسمبر 2021
عقود العملات الأجنبية - الآجلة
مقاسة اسعار الفائدة المدرجة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة
مقاسة اسعار الفائدة (أخرى)

ألف دينار كويتي						
القيمة الاسمية على أساس الاستحقاق						
المجموع	أكثر من سنة	3 - 12 شهرا	1 - 3 أشهر	حتى شهر	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
524,952	-	22,784	274,418	227,750	2,749	10,300
240,561	183,342	53,273	3,946	-	6,311	-
190,610	190,610	-	-	-	3,683	5,819
956,123	373,952	76,057	278,364	227,750	12,743	16,119

كما في 31 ديسمبر 2020
عقود العملات الأجنبية - الآجلة
مقاسة اسعار الفائدة المدرجة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة
مقاسة اسعار الفائدة (أخرى)

2 - مخاطر السوق :

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر- مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) "إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

بناء على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة، تم افتراض الزيادة بـ 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجموع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالي :

ألف دينار كويتي		نقاط الأساس	
2020	2021		
1,720	1,873	25+	دينار كويتي
560	(42)	25+	دولار أمريكي
54	402	25+	عملات أخرى
2,334	2,233		

ب- مخاطر العملة:

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

يقدم الجدول الموضح أدناه الأثر على بيان الدخل المجموع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في بيانات الدخل المجموع أو حقوق الملكية المجمعة بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

ألف دينار كويتي		نسبة التغير في أسعار العملات	
2020	2021		
بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية
(356)	-	5+	دولار أمريكي
3	141	5+	جنيه استرليني
155	-	5+	دولار استرالي
111	-	5+	ريال سعودي
130	-	5+	درهم إماراتي
67	-	5+	ريال قطري
(109)	-	5+	أخرى
1	141		
144	(4)		

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021

ج- مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي:

ألف دينار كويتي					نسبة التغير في سعر السهم	بورصة الكويت
2020	2021	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل		
10,424	-	14,140	-	5+		

د- مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) "إدارة المخاطر - مخاطر السيولة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

1 - يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة، من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل دائم نمطها الاستحقاق لتتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
						الموجودات :
727,513	-	-	-	-	727,513	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
177,452	-	-	21	212	177,219	سندات الخزنة والبنك المركزي
482,586	-	185,073	147,453	137,540	12,520	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,278,078	1,025,913	241,785	247,636	248,752	513,992	قروض وسلفيات
551,303	442,758	1,744	423	12,132	94,246	استثمارات في أوراق مالية
28,922	28,922	-	-	-	-	عقارات ومعدات
3,506	3,506	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
40,206	15,777	445	204	83	23,697	موجودات أخرى
4,289,566	1,516,876	429,047	395,737	398,719	1,549,187	
						المطلوبات:
360,526	6,671	15,138	26,095	129,274	183,348	المستحق إلى البنوك
245,676	-	73,790	25,191	43,017	103,678	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,119,614	4,755	70,979	41,673	454,824	1,547,383	ودائع العملاء
519,459	390,846	101,971	-	26,642	-	أموال مقترضة أخرى
223,427	126,302	351	4,262	16,534	75,978	مطلوبات أخرى
3,468,702	528,574	262,229	97,221	670,291	1,910,387	
820,864	988,302	166,818	298,516	(271,572)	(361,200)	صافي فجوة السيولة
ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	الموجودات :
721,408	-	-	908	-	720,500	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
186,522	-	-	81	191	186,250	سندات الخزنة والبنك المركزي
581,622	117,509	24,280	119,411	151,388	169,034	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,279,057	933,811	225,581	235,525	188,939	695,201	قروض وسلفيات
568,919	306,489	9,780	2,125	1,484	249,041	استثمارات في أوراق مالية
29,177	29,177	-	-	-	-	عقارات ومعدات
3,506	3,506	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
18,546	12,510	-	346	22	5,668	موجودات أخرى
4,388,757	1,403,002	259,641	358,396	342,024	2,025,694	
						المطلوبات:
215,925	6,772	12,447	-	94,996	101,710	المستحق إلى البنوك
452,499	1,669	73,050	79,476	182,148	116,156	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,368,873	4,479	42,516	258,544	291,273	1,772,061	ودائع العملاء
443,652	392,360	51,292	-	-	-	أموال مقترضة أخرى
214,984	135,080	509	3,122	12,802	63,471	مطلوبات أخرى
3,695,933	540,360	179,814	341,142	581,219	2,053,398	
692,824	862,642	79,827	17,254	(239,195)	(27,704)	صافي فجوة السيولة

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

2 - فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق :

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	المطلوبات المحتملة
2,563,643	879,898	406,478	326,565	422,935	527,767	كما في 31 ديسمبر 2020
2,563,052	742,230	367,692	303,708	429,139	720,283	المطلوبات المحتملة

3 - فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	المطلوبات الغير مخفضة : المستحق إلى البنوك
360,943	6,780	15,209	26,153	129,423	183,378	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
245,967	-	74,020	25,219	43,044	103,684	ودائع العملاء
2,120,240	4,755	71,092	41,696	455,268	1,547,429	أموال مقترضة أخرى
532,877	402,692	102,034	651	27,333	167	مطلوبات أخرى
223,427	126,299	351	4,262	16,533	75,982	
3,483,454	540,526	262,706	97,981	671,601	1,910,640	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	المطلوبات الغير مخفضة:
216,260	6,846	12,582	-	95,103	101,729	المستحق إلى البنوك
453,604	1,682	73,381	80,055	182,290	116,196	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,369,378	4,526	42,578	258,586	291,529	1,772,159	ودائع العملاء
460,649	407,613	51,566	651	607	212	أموال مقترضة أخرى
214,984	135,079	509	3,122	12,802	63,472	مطلوبات أخرى
3,714,875	555,746	180,616	342,414	582,331	2,053,768	

21 - مخاطر العمليات

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملاءمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) "إدارة المخاطر - مخاطر العمليات" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

22 - تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطته بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين:

أ. خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.

ب. تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال، صرف العملات الأجنبية، سندات الخزنة، إدارة وخدمات الوساطة المالية.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2021

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض اتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

ألف دينار كويتي						
المجموع		خزينة واستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2020	2021	2020	2021	2020	2021	
78,984	74,255	11,343	11,291	67,641	62,964	صافي إيرادات الفوائد
52,610	50,607	15,244	12,813	37,366	37,794	إيرادات غير الفوائد
131,594	124,862	26,587	24,104	105,007	100,758	إيرادات التشغيل
(91,391)	(24,147)	(123)	(1,100)	(91,268)	(23,047)	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
49	54,735	7,860	(2,044)	(7,811)	56,779	صافي ربح السنة
4,388,757	4,289,566	1,989,702	1,987,254	2,399,055	2,302,312	إجمالي الموجودات
3,695,933	3,468,702	1,986,810	1,787,162	1,709,123	1,681,540	إجمالي المطلوبات

23 - البنود خارج الميزانية العمومية

أ - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب - مطالبات قانونية

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي المجموع بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 2,605 ألف دينار كويتي (2020: 1,842 ألف دينار كويتي).

24 - كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

25 - الأحداث الهامة

إن التفشي السريع لجائحة (Covid-19) الذي تسبب في تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية أدى إلى حدوث حالات عدم تأكد في المناخ الاقتصادي العالمي. اعتباراً من 15 مارس 2020، فرضت حكومة الكويت حظر تجول جزئي وصدرت التعليمات للحد من تفشي الفيروس. كما أعلنت الهيئات المالية والنقدية على الصعيدين المحلي والدولي عن العديد من التدابير الداعمة حول العالم لمواجهة التداعيات السلبية المحتملة.

وإضافة لذلك، فإن عمليات المجموعة متركزة في اقتصاديات تعتمد بشكل نسبي على أسعار النفط الخام. كما في نهاية فترة التقرير المالي، شهدت أسعار النفط تقلبات غير مسبوقة. تراقب المجموعة عن كثب الوضع القائم وقامت بتفعيل خططها لاستمرارية الأعمال وغيرها من ممارسات إدارة المخاطر بغرض إدارة تعطل الأعمال المحتمل نتيجة تفشي (Covid-19) وأثر ذلك على عملياتها وأدائها المالي.

أجرت المجموعة تقييماً لأثر (Covid-19) استناداً إلى الإرشادات الصادرة عن بنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية والذي نتج عنه التغييرات التالية على منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة والتقديرية والأحكام الخاصة بالتقييم كما في 31 ديسمبر 2021 وللسنة المنتهية بذلك التاريخ.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021

تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن مدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021 تتضمن تبيؤات اقتصادية معدلة فيما يتعلق بأسعار النفط والانتاج العالمي ما بعد (Covid-19). تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ مع مراعاة الأثر الناتج عن درجة التقلب المرتفعة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية وذلك عند تحديد مدى الخطورة وأرجحية السيناريوهات الاقتصادية الخاصة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. انعكست درجة التقلب من خلال تعديل أساليب تصميم السيناريو والأوزان المرجحة الأساسية المخصصة لهذه السيناريوهات. كما قامت المجموعة بتحديث المعلومات المستقبلية ذات الصلة بالعمليات الدولية للمجموعة فيما يتعلق بالأوزان المرجحة الخاصة بسيناريوهات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالمناخ الاقتصادي للسوق الذي تزاوّل فيه أعمالها.

التقديرات والأحكام الخاصة بالتقييم

تحققت المجموعة أيضاً من الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في سبيل تحديد المبالغ المفصح عنها للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، والتي تمثل أفضل تقييم توصلت إليه الإدارة بناءً على معلومات متاحة أو ملحوظة، غير أنه ما تزال الأسواق متقلبة وما تزال المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

المحاسبة عن الموجودات المالية المعدلة

أعلنت البنوك الكويتية عن تأجيل سداد القروض والأقساط للعملاء المواطنين المؤهلين، بناءً على طلبهم، وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/ISIIS/FS/476/2021 بتاريخ 18 أبريل 2021 بشأن تطبيق مخصص المادة رقم 2 من القانون رقم (3) لسنة 2021 (القانون) بشأن تأجيل المطلوبات المالية لمدة ستة أشهر مع إلغاء الفائدة الناتجة عن هذا التأجيل (مخطط 2021). تعتبر تأجيلات الأقساط بمثابة دعم سيولة قصير الأجل لمعالجة مشاكل التدفق النقدي المحتملة للمقترض، والتي تتحمل حكومة الكويت تكلفتها بالكامل وفقاً للقانون.

نفذ البنك خطة 2021 عن طريق تأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر من تاريخ طلب العميل المؤهل مع التمديد المقابل لفترة الالتزام. نتج عن تأجيل القسط خسارة للبنك ناتجة عن تعديل التدفقات النقدية التعاقدية، المقدرة مؤقتاً بمبلغ 10,879 ألف دينار كويتي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. تم تعويض هذه الخسارة بمبلغ معادل مستحق من حكومة الكويت كمنحة حكومية وفقاً للقانون. قام البنك بتسجيل دخل المنحة الحكومية عن طريق تعويضها مقابل خسارة التعديل من مخطط 2021. يتم تضمين المنحة الحكومية المدينة في الموجودات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع.

عوامل أخرى

تراقب المجموعة بشكل فعال الأثر على الظروف المالية والسيولة والقوى العاملة الخاصة بها وسوف تتخذ التدابير اللازمة لاستمرارية الأعمال بما يتماشى مع تعليمات حكومة الكويت وبنك الكويت المركزي.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 3 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ر ب/ر ب/أ/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال (الركن الأول) وعملية المراجعة الرقابية (الركن الثاني). علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1 - الشركات التابعة والاستثمارات الهامة :

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) لديه شركة تابعة هي : شركة التجاري لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 98.16%) والتي تعمل في خدمات مجال الوساطة المالية كما يمتلك البنك نسبة مقدارها 32.26% في بنك الشام الإسلامي - شركة مساهمة (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معا "بالمجموعة".

2 - هيكل رأس المال :

يتكون رأس المال البنك المصرح به من 2,500,000,000 سهم (31 ديسمبر 2020: 2,500,000,000) سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد.

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,992,056,445 (31 ديسمبر 2020: 1,992,056,445)، سهم مكتتب بها ومدفوع بالكامل بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2021، يمتلك البنك 11,138,485 سهم من أسهم الخزينة (31 ديسمبر 2020: 68,834,561).

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال :

ألف دينار كويتي		
2021	2020	
		أ - الشريحة الأولى من رأس المال تتكون من:
		أ - الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (OET1)
199,206	199,206	1 - رأس المال المدفوع
27,107	-	2 - توزيعات أسهم منحة مقترحة
66,791	66,791	3 - علاوة إصدار
156,986	169,198	4 - أرباح محتفظ بها
128,920	202,634	5 - احتياطي تقييم استثمارات
24,095	24,043	6 - احتياطي إعادة تقييم عقار
115,977	115,977	7 - احتياطي قانوني
17,927	17,927	8 - احتياطي عام
-	-	9 - احتياطي أسهم الخزينة
(3,506)	(3,506)	10 - موجودات أخرى غير ملموسة
(32,340)	(5,233)	11 - أسهم الخزينة
(96,326)	(172,764)	12 - استثمارات غير مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
-	-	13 - استثمارات مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
604,837	614,273	المجموع
		ب - المضاف الى الشريحة الأولى
933	287	1 - حصة الحصص غير المسيطرة من الشركات التابعة المجمعة
933	287	المجموع
605,770	614,560	مجموع الشريحة الأولى من رأس المال

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

ألف دينار كويتي	
2020	2021
41,969	41,855
41,969	41,855
647,739	656,415

ب - الشريحة الثانية من رأس المال

1 - مخصصات عامة (خاضعة لحد أقصى 1.25% من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)

مجموع الشريحة الثانية من رأس المال

مجموع رأس المال المؤهل

3 - كفاية رأس المال :

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقتترانه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط والتقييم والتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي المعرض لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

أ - متطلبات رأس المال :

ألف دينار كويتي						
2020			2021			
متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	أ - مخاطر الائتمان
512	4,877	370,646	-	-	386,611	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
119	1,133	143,079	271	2,582	181,378	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
56,145	534,719	1,746,263	46,215	440,139	1,518,249	5. مطالبات على البنوك
222,724	2,121,183	4,028,911	222,488	2,118,934	4,031,890	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	40,396	-	-	34,337	8. بنود نقدية
47,455	451,953	455,416	51,968	494,932	498,320	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	5	47	114	11. التعرض للقروض المتأخرة
14,919	142,078	139,798	15,184	144,610	144,073	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
341,874	3,255,943	6,924,509	336,131	3,201,244	6,794,972	المجموع

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

ألف دينار كويتي					
2020			2021		
متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض
-	-	-	-	-	-
1	6	4	-	-	1
440	4,189	4,189	1,034	9,845	9,844
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
441	4,195	4,193	1,034	9,845	9,845
27,212	259,159	145,365	25,507	242,924	136,369
369,527	3,519,297	7,074,067	362,672	3,454,013	6,941,186

ب - مخاطر السوق

1. مخاطر مراكز معدل الفائدة
2. مخاطر مراكز الملكية
3. مخاطر العملات الأجنبية
4. مخاطر السلع
5. الخيارات

المجموع

ج - مخاطر العمليات

المجموع

ب - نسب رأس المال :

2020	2021
%18.41	%19.00
%17.21	%17.79
%17.19	%17.78

- 1 - مجموع نسب رأس المال
- 2 - نسبة الشريحة 1 من رأس المال
- 3 - نسبة حقوق المساهمين من الشريحة 1 من حقوق المساهمين

ج - إفصاح إضافي لرأس المال :

1 نموذج الإفصاح العام

ألف دينار كويتي	
2021	
مكونات نموذج الإفصاح عن رأس المال	بالرجوع إلى المركز المالي الرقابي المجموع

i+l	265,997
r	169,198
J+m+n+o+p+q	360,581

-

795,776

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والاحتياطيات

1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار
2. الأرباح المحتفظ بها
3. الدخل الشامل المتراكم الآخر (والاحتياطيات الأخرى)
4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
6. حقوق المساهمين (الشريحة 1) قبل التعديلات الرقابية

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : التعديلات الرقابية

7. تعديلات التقييم الوقائية
8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق
14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2021

k	5,233	16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)
	-	17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
f	172,764	18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
	-	19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
d	-	20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
	-	21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
	-	22. المبلغ الذي يتجاوز حد ال 15% من حقوق المساهمين للبنك
	-	23. منها : الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
	-	24. منها : حقوق خدمات الرهن العقاري
	-	25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة
	-	26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية
	-	27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (الشريحة 1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
	181,503	28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (الشريحة 1)
	614,273	29. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (CET1) بعد التعديلات الرقابية

رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى) : الأدوات

S	287	30. الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار
	-	31. منها : المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
	-	32. منها : المصنفة كإلتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
	-	33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من (الشريحة 1) الإضافية
	-	34. (الشريحة 1) الإضافية (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (AT1))
	-	35. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع
	287	36. رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية

رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية

	-	37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)
	-	38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)
	-	39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
	-	40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
	-	41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية
	-	42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
	-	43. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)
	287	44. رأس المال الإضافي (AT1)
	614,560	45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2021

		رأس المال المساند (الشريحة 2) : الأدوات والمخصصات	
-		46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائدا علاوة الإصدار	
-		47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-		48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحفوظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	
-		49. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
c	41,855	50. المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	
	41,855	51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	
		رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية	
-		52. استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	
-		53. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-		54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
-		55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
-		56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	
-		57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	
	41,855	58. رأس المال المساند (الشريحة 2)	
	656,415	59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))	
	3,454,013	60. إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	
		معدلات رأس المال والمصدات	
	17.78%	61. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	
	17.79%	62. رأس المال الأساسي (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	
	19.00%	63. مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	
	7.50%	64. متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الإقتصادية زائدا المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	
-		65. منها : متطلبات المصدات الرأسمالية الاحتياطية	
-		66. منها : المصدات الرأسمالية للتقلبات الإقتصادية	
	0.50%	67. منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	
	10.78%	68. حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	
		الحدود الدنيا	
	7.00%	69. الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)	
	8.50%	70. الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	
	10.50%	71. الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الإقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي	
		المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)	
f	172,764	72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية	
e	78,704	73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	
-		74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
-		75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

حدود الاعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)		
a+b+h	189,040	76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
c	41,855	77. الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
-	-	78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
-	-	79. الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

ألف دينار كويتي 2020		
مكونات نموذج الأفصاح عن رأس المال	بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجمع	

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والاحتياطيات		
i+l	265,997	1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار
r	156,986	2. الأرباح المحتفظ بها
j+m+n+o+p+q	314,026	3. الدخل الشامل المتراكم الآخر (والاحتياطيات الأخرى)
-	-	4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
-	-	5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
737,009		6. حقوق المساهمين (CET 1) قبل التعديلات الرقابية

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : التعديلات الرقابية		
-	-	7. تعديلات التقييم
-	-	8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
g	3,506	9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	-	10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	-	11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
-	-	12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
-	-	13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريد
-	-	14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
-	-	15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة
k	32,340	16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)
-	-	17. الإستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
f	96,326	18. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك) (CET1)
d	-	19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
-	-	20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
-	-	21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
-	-	22. المبلغ الذي يتجاوز حد ال 15%

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2021

-	23. منها : الاستثمارات الهامة في الأسهم
-	24. منها : حقوق خدمات الرهن العقاري
-	25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة
-	26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية
-	27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
-	28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)
-	29. حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية
132,172	
604,837	

-	رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى) : الأدوات
-	30. الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار
-	31. منها : المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
-	32. منها : المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
-	33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)
S	34. أدوات رأس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر ٥) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة ١))
-	35. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
933	36. رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية
933	

-	رأس المال الإضافي (الشريحة 1) : التعديلات الرقابية
-	37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)
-	38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)
-	39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
-	40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
-	41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية
-	42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
-	43. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)
933	44. رأس المال الإضافي (AT1)
605,770	45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1))

-	رأس المال المساند (الشريحة 2) : الأدوات والمخصصات
-	46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار
-	47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)
-	48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))
-	49. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
C	50. المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)
41,969	51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية
41,969	

-	رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية
-	52. استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

-	53. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)
-	54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
-	55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
-	56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية
-	57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)
41,969	58. رأس المال المساند (الشريحة 2)

59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))

647,739
3,519,297

60. إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر

معدلات رأس المال والمصدات

17.19%	61. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
17.21%	62. رأس المال الأساسي (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
18.41%	63. مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
7.50%	64. متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
-	65. منها : متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية
-	66. منها : المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية
0.50%	67. منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي
10.19%	68. حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)

الحدود الدنيا

7.00%	69. الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)
8.50%	70. الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)
10.50%	71. الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي

المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)

f	96,326	72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية
e	70,116	73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
-	-	74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	-	75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)

حدود الاعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)

a+b+h	143,520	76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
c	41,969	77. الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
-	-	78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
-	-	79. الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

2 - المركز المالي المجمع بموجب المعالجة المحاسبية المالية والنطاق الرقابي للتجميع

إن أساس التجميع المستخدم لإعداد المركز المالي المجمع وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتفق مع تلك الأسس المستخدمة للأغراض الرقابية، إن أسس التجميع تم عرضها في الإيضاح رقم 2 (ب) ضمن البيانات المالية المجمعة. لا يوجد فرق بين المركز المالي المجمع والمركز المالي الرقابي المجمع.

إن المركز المالي الرقابي المجمع على النحو الآتي :

ألف دينار كويتي 2021			
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في نموذج إفصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع	
		727,513	الموجودات
		177,452	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
a	39	482,586	سندات الخزنة والبنك المركزي
		2,278,078	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
			قروض وسلفيات للعملاء
b	181,995		منها : المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول المتضمن في
c	41,855		محتويات الشريحة 2
		551,303	منها : محتويات المخصص العام في الشريحة 2
			استثمارات في أوراق مالية
d	-		منها الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ فوق حد 10% من
e	78,704		حقوق المساهمين (CET1))
f	172,764		منها الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ تحت حد 10% من
			حقوق المساهمين (CET1))
			منها الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل
			من الحد للإستقطاعات)
		28,922	عقارات ومعدات
g	3,506	3,506	موجودات غير ملموسة
		40,206	موجودات أخرى
		4,289,566	مجموع الموجودات
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
		360,526	مستحق إلى البنوك
		245,676	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
		2,119,614	ودائع العملاء
		519,459	مصاريف تمويلية أخرى
		223,427	إلتزامات أخرى
h	7,006		منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه ضمن (الشريحة 2)
		3,468,702	مجموع الالتزامات

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

ألف دينار كويتي 2021			
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع	
			حقوق الملكية
			حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك
i	199,206	199,206	رأس المال
j	-	-	أسهم منحة مقترحة
k	5,233	(5,233)	اسهم الخزينة
		427,372	احتياطات
l	66,791		منها علاوة إصدار
m	115,977		منها احتياطي قانوني
n	17,927		منها احتياطي عام
o	-		منها احتياطي أسهم الخزينة
p	24,043		منها احتياطي إعادة تقييم
q	202,634		منها احتياطي تقييم عقار استثماري
r	169,198	159,614	أرباح محتفظ بها
		780,959	
		39,618	
		820,577	توزيعات أرباح مقترحة
s	287	287	
		820,864	الحصص غير المسيطرة
			مجموع حقوق الملكية
		4,289,566	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

ألف دينار كويتي 2020			
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع	
		721,408	الموجودات
		186,522	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
		581,622	سندات الخزانة والبنك المركزي
a	822	2,279,057	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
			قروض وسلفيات للعملاء
			منها : المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول المتضمن في
b	135,712		محتويات الشريحة 2
c	41,969		منها : محتويات المخصص العام في الشريحة 2
		568,919	استثمارات في أوراق مالية
			منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ فوق حد 10%
d	-	-	من حقوق المساهمين)
			منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ تحت حد 10%
e	70,116	-	من حقوق المساهمين ((CET1))
f	96,326		منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل
			من الحد للإستقطاعات)
		29,177	عقارات ومعدات
g	3,506	3,506	موجودات غير ملموسة
		18,546	موجودات أخرى
		4,388,757	مجموع الموجودات
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
		215,925	مستحق إلى البنوك
		452,499	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
		2,368,873	ودائع العملاء
		443,652	مصاريف تمويلة أخرى
		214,984	إلتزامات أخرى
h	6,986		منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه ضمن (الشريحة 2)
		3,695,933	مجموع الالتزامات
			حقوق الملكية
			حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك
i	199,206	199,206	رأس المال
j	27,107	27,107	أسهم منحة مقترحة
k	32,340	(32,340)	اسهم الخزينة
		353,710	احتياطيات
l	66,791		منها : علاوة إصدار
m	115,977		منها احتياطي قانوني
n	17,927		منها احتياطي عام
o	-		منها احتياطي أسهم الخزينة
p	24,095		منها احتياطي إعادة تقييم عقار
q	128,920		منها احتياطي تقييم عقار استثماري
r	156,986	144,208	أرباح محتفظ بها
		691,891	
		-	توزيعات أرباح مقترحة
		691,891	
s	933	933	الحصص غير المسيطرة
		692,824	مجموع حقوق الملكية
		4,388,757	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

3 - الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة

البنك التجاري الكويتي	1. المصدر
بنك الكويت المركزي	2. الرمز المرجعي (مثل رقم الورقة المالية (CUSIP) أو (ISIN) أو بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة)
قانون دولة الكويت	3. القوانين الحاكمة للأداة المعاملة الرقابية
حقوق المساهمين الشريحة 1	4. نوع رأس المال (AT1، T2، CET1)
المجموعة	5. مؤهل على مستوى البنك منفرداً / المجموعة / المجموعة ومنفرداً
أسهم عادية	6. نوع الأداة
199,206 دينار كويتي	7. المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي (ألف دينار كويتي)
100 فلس	8. القيمة الاسمية للأداة
حقوق المساهمين	9. التصنيف المحاسبي
19 يونيو 1960	10. تاريخ الإصدار الأصلي
دائمة	11. دائمة أو محددة الاستحقاق
لا يوجد فترة استحقاق	12. تاريخ الاستحقاق الأصلي
لا	13. خيار السداد للمصدر ويخضع لموافقة رقابية مسبقة
غير مطبقة	14. تاريخ السداد الاختياري، وتواريخ السداد الطارئ، وقيمة التسديد
غير مطبقة	15. تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت
عائمة	الكوبونات / توزيعات الأرباح
غير مطبقة	16. توزيعات أرباح / كوبونات ثابتة أو متغيرة
لا	17. سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة
اختيارية بالكامل	18. وجود مانع لتوزيعات الأرباح
لا	19. توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية، أو إلزامية
غير تراكمية	20. وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر
غير قابلة للتحويل	21. غير تراكمية أو تراكمية
غير مطبقة	22. قابلية للتحويل أو غير قابلة للتحويل
غير مطبقة	23. إن كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل
غير مطبقة	24. إن كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئياً
غير مطبقة	25. إن كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل
غير مطبقة	26. إن كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري
غير مطبقة	27. إن كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها
غير مطبقة	28. إن كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها
لا	29. خصائص التخفيض
غير مطبقة	30. في حالة التخفيض، أحداث خاصة بالتخفيض
غير مطبقة	31. في حالة التخفيض، بالكامل أو جزئياً
غير مطبقة	32. في حالة التخفيض، بصورة دائمة أو مؤقتة
غير مطبقة	33. إن كان تخفيضاً مؤقتاً، وصف آلية التخفيض
غير مطبقة	34. المركز في الجدول الهرمي للمراتب عند التصفية (تحديد نوع الأداة الأعلى منها مباشرة)
لا	35. مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل
غير مطبقة	36. إن كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة

4 - نسبة الرفع المالي

يتم عرض نسبة الرفع المالي وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ل.ب/342/2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014. إن تطبيق هذا الإيضاح يعمل على الحد من التوسع في بناء نسب الرفع المالي في قطاع البنوك والتي من شأنها أن تؤدي إلى ضغط على النظام المالي الإقتصادي بشكل عام. إن نسبة الرفع المالي هي وحدة قياس ضمن متطلبات بازل 3 الشريحة الأولى وهي مقسمة على مجموع الإنكشافات داخل وخارج بنود المركز المالي للبنك.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

أ - ملخص مقارنة الأصول المحاسبية مقابل انكشاف معدل الرفع

ألف دينار كويتي		
2020	2021	
4,388,757	4,289,566	1. إجمالي الأصول المجمعة وفقا للبيانات المالية الصادرة
-	-	2. تعديلات للاستثمارات في بنوك و منشآت مصرفية ومالية وتأمين وتجارية المجمعة لأغراض محاسبية و لكنها خارج نطاق التجميع الرقابي
-	-	3. تعديلات للأصول الائتمانية المحققة في بيان المركز المالي وفقا لأغراض محاسبية تشغيلية للبنك ويتم استبعاده من إجمالي الانكشاف في حساب معدل الرفع
25,144	22,319	4. انكشاف المشتقات
-	-	5. انكشاف تمويل معاملات الأوراق المالية
876,617	889,765	6. انكشاف لبنود خارج الميزانية (مثل قيمة معامل الإتمان)
(99,832)	(176,270)	7. انكشافات أخرى
5,190,686	5,025,380	8. إجمالي الانكشاف في حساب معدل الرفع

ب - إفصاح معدل الرفع العام

ألف دينار كويتي		
2020	2021	
4,388,757	4,289,566	1. البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)
(99,832)	(176,270)	2. (مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة 1 من رأس المال)
4,288,925	4,113,296	3. إجمالي الانكشافات داخل بيان المركز المالي (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية)
16,119	13,036	4. تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)
9,025	9,283	5. مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات
-	-	6. إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك
-	-	7. (استقطاعات الموجودات المدينة من هامش ضمان القيمة النقدية المقدمة في عمليات المشتقات)
-	-	8. (انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استشاؤها)
-	-	9. المبلغ الفعلي المرجعي المعدل لمشتقات الإتمان المصدرة
-	-	10. التقاص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل والخصم لقيمة المعامل الإضافي (وذلك لمشتقات الائتمان المصدرة)
25,144	22,319	11. إجمالي الانكشاف للمشتقات
-	-	12. إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)
-	-	13. (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية)
-	-	14. الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية
-	-	15. انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية
-	-	16. إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية
2,563,052	2,563,643	17. الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)
(1,686,435)	(1,673,878)	18. (التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)
876,617	889,765	19. البنود خارج المركز المالي
5,190,686	5,025,380	20. إجمالي الانكشافات
605,770	614,560	21. الشريحة الأولى من رأس المال
%11.67	%12.23	22. نسبة الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال / إجمالي الانكشافات)

5 - إدارة المخاطر :

التحكم بالمخاطر:

في اعتقاد البنك عند اتخاذ المخاطر المرتبطة بعملياته فقط ان يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والإدارة والتخفيف الملأئم لعوامل الخطر المحتملة. إن المخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك تتضمن مخاطر الائتمان وتركز مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التركيز ومخاطر التشغيل ومخاطر التشغيل المتبقية، ومخاطر السيولة ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية.

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة، تقوم برفع التقارير مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومن الناحية الإدارية إلى رئيس مجلس الإدارة. القسم مسؤول عن التقييم والمراقبة والتوصية باستراتيجيات التحكم في تركيز الائتمان والائتمان، وتركيز السوق والسوق، مخاطر السيولة والتشغيل ومعدل الفائدة والسمعة والاستراتيجية والقانونية. يتم تعيين موظفين محددين في قسم إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. يعد غياب أي خطوط إبلاغ أو ترتيبات مباشرة غير مباشرة مع الأقسام الداخلية الأخرى، والعضوية الدائمة في جميع اللجان التنفيذية للمجموعة من بين العوامل التي تعكس الطبيعة المستقلة لعمليات إدارة المخاطر والدور المركزي الذي تحتفظ به داخل المجموعة.

ينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات مختلفة تقوم بتقييم ورصد ومراقبة المخاطر المختلفة. إن مجموعة إدارة مخاطر الائتمان تتكون من وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار ووحدة مراجعة القروض إدارة المحافظ تم إعادة هيكلتها خلال السنة كمجموعة إدارة المخاطر ملتزم ووحدة محفظة إدارة المخاطر على التوالي. التشغيل، الغش وإدارة مخاطر أمن المعلومات تتكون من وحدة إدارة مخاطر التشغيل وحدة إدارة مخاطر التشغيل ووحدة إدارة مخاطر أمن المعلومات. مجموعة إدارة مخاطر المشاريع تتضمن سياسة المخاطر ووحدة السكرتارية، وحدة تقارير المخاطر والمكتب الأوسط ووحدة التحليل والمحاكاة.

وحدة مخاطر التشغيل مسؤولة عن مراقبة، قياس وتقرير مخاطر التشغيل للبنك، تقوم الوحدة بجمع معلومات مخاطر التشغيل من خلال تقييم المخاطر والمراقبة الذاتي، مؤشرات المخاطر الرئيسية، إجراءات المراجعة وتقرير أحداث المخاطر. تم البقاء على قاعدة بيانات المخاطر وتقريرها في تقارير إدارة المخاطر الدورية. وحدة مخاطر التشغيل أيضاً مسؤولة عن البنك بأوسعة إدارة التأمين وتنسيق مخطط إستمرارية أعمال البنك بأوسعة وتأمين إختبارات دورية.

وحدة إدارة مخاطر أمن المعلومات مسؤولة عن مراقبة، قياس وتقرير كل مخاطر أمن معلومات البنك - التهديدات الداخلية والخارجية سواء اعتمادية أو عرضية - على جميع أصول معلومات البنك، تقوم هذه الوحدة بالتأكد من مخاطر أمن المعلومات قد تم تقييمها، تحديد الفجوات وضوابط الأمن الموصى بها تتماشى مع المتطلبات القانونية ومعيار أفضل ممارسة. يتم تواصلها مع ملاك المخاطر لحماية أصول معلومات البنك ضد الولوج في المصرح به والإيضاحات غير الملأئمة. إدارة مخاطر أمن المعلومات تصدر وتحافظ على السياسات والإجراءات ذات الصلة. وأيضاً تختبر فعالية الرقابة لتحافظ على أصول المعلومات بأمان، هذه المخاطر تم التعرف عليها وتخطيط المعالجات تم تقريرها إلى لجنة مجلس إدارة المخاطر. الآن هذا الموقف ووحدة إدارة مخاطر أمن المعلومات تقوم بالتنسيق مع كافة الوحدات الأخرى داخل البنك وتقوم بالنصح بتوفير مداخل لإتباعها تجبر على إتباع متطلبات الإمتثال عبر البنك لحفظ أصول المعلومات. لتحسين إطار عمل إستحقاق أمن معلومات البنك في السنة السابقة، قامت الوحدة بإتخاذ مبادرات عدة. قامت الوحدة بشاركة قسم الموارد البشرية لتوفير مقرر تعليم وعي ولوج أمن المعلومات لجميع الموظفين للمحافظة على ثقافة وعي الأمن مضمنة خلال البنك وحينما العمل مع وحدة تكنولوجيا المعلومات لتطبيق رقابة مناسبة يستلم البنك أيضاً إعادة تصديق معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع وتحقيق شهادة ايزو 27001. وتقوم الوحدة بإصدار مصدر رقابة أمن التشغيل 24x7 لرقابة أحداث شذوذ الأمن وإتخاذ إجراءات التصحي اللازمة، تم تطبيق حماية البرمجيات الخبيثة المطورة لحماية الحواسيب من هجوع الإنترنت المتطورة للغاية التي تستهدف المستخدم النهائي للبنك.

تتولى مجموعة إدارة تخطيط موارد المشاريع من خلال قسم وحدة التحليل والمحاكاة لديها مسؤولية مراقبة السوق، السيولة، معدل الفائدة، المخاطر الإستراتيجية، مخاطر السمعة، والمخاطر القانونية. كما أنها مسؤولة عن حساب رأس المال الاقتصادي للمخاطر المختلفة، إجراء اختبارات الضغط، وتقديم تقارير عنها إلى لجنة الأصول والخصوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مجلس الإدارة والبنك المركزي. يعمل قسم الأصول والخصوم أيضاً على احتمالية التعثر و الخسارة نظراً للتعثر سنوياً المرتبطين بدرجات الملتزم المختلفة لاستخدامها في حساب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. إن القسم مسؤول أيضاً عن تقديم تحليل خاص للمخاطر للمنتجات المصرفية الجديدة. يركز قسم سياسة المخاطر ووحدة السكرتارية في مجموعة إدارة تخطيط موارد المشاريع على تحديث سياسات إدارة المخاطر وإجراء لجنة الأصول والخصوم ولجنة الائتمان والاستثمار لبنود الاستثمار. يركز قسم وحدة تقارير المخاطر والمكتب الأوسط في مجموعة إدارة تخطيط موارد المشاريع على التقارير الدورية لمقاييس المخاطر التي تشمل تقارير المخاطر اليومية، الأسبوعية، والشهرية إلى الإدارة. تقوم الإدارة أيضاً بإعداد تقرير شهري لإدارة المخاطر الذي يتكون من

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

نظام إدارة المعلومات بشأن محفظة الائتمان، الموقف مقابل الحدود الداخلية المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والتي يتم تعميمها على أعضاء لجنة الأصول والخصو. يعمل القسم أيضًا كوسيط للخزينة حيث يراقب حدود المخاطر المتعلقة بالخزانة على أساس يومي.

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانها. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة وهي مسؤولة بشكل رئيسي بالموافقة على منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة. وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأمور التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكلة إطار التحكم بالمخاطر لدى البنك، وسياسات وإرشادات التقييم وإدارة المخاطر ونزعة البنك تجاه المخاطر وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

إن لجنة الإستثمار والائتمان هي الجهة التنفيذية لإتخاذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإستثمار والائتمان ضمن حدود معينة. إن مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل المركز المالي ونمط الاستحقاق ومخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي إتخذتها المجموعة والتأكد من أن تلك المخصصات متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها.

ولغرض إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات مفصلة لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما إن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة، بناء على إستراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضا القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقا قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستند إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائما تحت السيطرة، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من إتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضا المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال.

يقوم البنك بالتعامل مع أنواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه.

أ - مخاطر الائتمان:

إن سياسة الائتمان وسياسة إدارة مخاطر الائتمان توضحان وتحددان المبادئ والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وأن جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السياسة الائتمانية. يتم مراجعة وتحديث سياسة الائتمان بشكل دائم لتتماشى مع المتطلبات التنظيمية والعمل.

إن سياسة الائتمان تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم إستباق الموافقات الائتمانية بفحص منافي للجهالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة لا تشارك فيها الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنافي للجهالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الإدارة، تحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الإضافي المتوفر الخ. بالإضافة إلى ذلك وبعد الموافقة يتم عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة لمراقبة / للسيطرة بشكل

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

فعال على محفظة الائتمان الحالية. يتم عرض تقارير المحفظة ومراجعات ما بعد الموافقة ترفع الى الإدارة و رئيس مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج داخلي متطور لتقييم مخاطر العميل. إستعان البنك باللوغاريتمات المتقدمة مستخدماً مقاييس مالية وغير مالية للوصول الى تقييم مخاطر العميل. إن نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياساً من 1 إلى 8 حيث يعتبر 1 افضل المخاطر. أما التصنيف من 9 الى 11 فانه ينطبق على الموجودات المتعثرة. يتم إستخدام التصديق الداخلي للمخاطر للحصول على الموافقات الائتمانية. كما هي متطلبات البنك المركزي الكويتي، فإن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية، كما أن احتمالية التعثر يتم تحديدها بشكل منسق مع التصنيف المرتبط بالعميل. هناك بعض الاعتبارات غير المالية تستند إلى مجال نشاط القطاع، ومن ثم فإنها تسمح بتقييم أكثر دقة لمخاطر النشاطات المختلفة. كما تم أيضاً إدخال نظام تصنيف مخاطر التسهيلات. يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر اتساعاً للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناء على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية مثال S&P و Moddys و Fitch، لضمان وجود تنوع في المحفظة الائتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة، والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع ايضاً نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفاصيل في تصنيف القطاع.

يقوم البنك أيضاً بحساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان والذي يشمل الإقراض على أساس الاسم وتركيزات الضمان والقطاع والتركيزات الجغرافية ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3.

تتعرض البنوك لمخاطر التعامل بالمشتقات المالية عن طريق المعاملات الأجلة بالقطاع الأجنبي مع البنوك الأخرى وكذلك عملاء البنوك ومبادلات أسعار الفائدة التي تم الدخول فيها لتحويط السندات ذات الفائدة الثابتة في محفظة السندات. عندما تكون القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر ((CVA)) للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) غير مؤثرة فإنه ليس هناك ضرورة لوجود رأس مال إقتصادي منفصل. كما أن الحدود الائتمانية لمخاطر انكشاف الأطراف المقابلة، وهي البنوك، يتم وضعها بناء على تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية (ECAI) وكذلك سياسة الائتمان بالبنك ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن الأطراف المقابلة في معاملات المشتقات المالية هي البنوك ويتم وضع حدود التعامل معها مع عدم إبلاغها بتلك الحدود ومن ثم فإن البنك يحتفظ بالسيطرة على أي انكشافات غير صحيحة. إن الحصول على وتقديم الضمانات محكوم بالإتفاقيات التي يتم الدخول فيها وفقاً لما تقره الجمعية الدولية للمبادلات والتعامل بالمشتقات.

لا يتخذ البنك ضمانات للتعرض للإئتمان.

ب. مخاطر السوق :

يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالتجارة فيها بشكل نشط وأيضاً في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق يستخدم البنك طريقة المنهجية القياسية لإحتساب رأس المال لمخاطر السوق.

وضعت حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي لكل عملة على حدة ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشمل أيضاً الحدود الكلية القصوى بشكل صارم.

يقوم البنك أيضاً بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخليا لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) - القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً للتحقق من صحتها. يتم احتساب رأس المال الإقتصادي لمخاطر السوق باستخدام طريقة "النقص المتوقع" التي تتماشى مع إرشادات لجنة بازل.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقاً للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك ، تقتصر القدرة الاستثمارية الإجمالية والفردية للمجموعة على الحدود والارشادات المنصوص عليها من قبل البنك المركزي الكويتي.

كما توضح سياسة مخاطر السوق الحاجة إلى التحوط في ظل ظروف معينة. قياس فعالية التحوط تخضع لسياسة إدارة مخاطر السوق التي تضع مبادئ توجيهية لإنشاء التحوط وطريقة تحديد فعالية التحوط البداية وبعد ذلك والقواعد العامة الأخرى لمعاملات التحوط.

ج - مخاطر السيولة :

يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات. تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للفجوات التراكمية وحد لأقصى مبلغ مسموح به للإقراض. تم وضع حدود تنبيه داخلية لضمان الالتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة ، حيث تم إدخال حدود جديدة للمطلوبات من المودعين الرئيسيين ومن الأدوات ذات الحساسية ، أيضاً تم إدخال حدود للإختلافات في الفترات الزمنية المختلفة للتأكد من أن الموجودات والمطلوبات المستحقة تبقى متطابقة إلى حد كبير. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضاً إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استناداً إلى تحاليل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضاً جزءاً من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3 باستخدام طريقة تم تطويرها داخلياً.

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، إطاراً عالمياً لإدارة مخاطر السيولة. قام البنك بإدخال حدود داخلية لنسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) بشكل استباقي. وقد تم قياس هذه النسب ورصدها بانتظام مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية.

د - مخاطر أسعار الفائدة :

تقاس مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. إن غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما أنها تستحق خلال سنة واحدة أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقاً للإستحقاق/إعادة التسعير. يحسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقاً على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. إن حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين يتم احتسابها أيضاً في إطار ظروف معينة محددة مسبقاً و تغير سعر الفائدة. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على رأس المال ضمن الركن 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخلياً.

هـ- مخاطر التشغيل :

تركز إدارة مخاطر التشغيل على تقليل مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر و إطار مؤشر المخاطر الرئيسية، ومراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم استخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقاً وتصنيفهم ضمن فئات محددة. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية و مخاطر الالتزام و المخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخلياً والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث ومن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. تم إعداد خطة إستمرارية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

إن إدارة التأمينات تشكل جزءاً من إطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفاً جزئياً لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

و- مخاطر أخرى :

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تحدد هذه السياسات المهام والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

6 - التعرضات الائتمان :

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية ... الخ. تتضمن أيضا سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استنادا إلى المبالغ/المدة وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي والتي تنص على وجوب احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقا لتوجيهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الصادر بنك الكويت المركزي أو لقواعد البنك المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب خسائر الانخفاض في قيمتها. (قواعد البنك المركزي).

للمزيد من التفاصيل حول منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة يرجى الرجوع إلى إفصاح الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (2.ط.1) في البيانات المالية.

تنص قواعد البنك المركزي بوجوب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على نهج الشريحتين. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بمجموع المخصصات العامة والخاصة. يتم احتساب المخصصات العامة بواقع 1% من التسهيلات النقدية و0.5% من التسهيلات غير النقدية بعد خصم بعض فئات محددة من الضمانات. يتم احتساب المخصصات الخاصة بناءً على التصنيف التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة كما هو موضح أدناه. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن فئات الغير منتظمة أدناه عند وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها بناءً على معايير محددة تتضمن أحكام الإدارة في زيادة مخاطر الائتمان.

نسبة الخسارة

20%

50%

100%

فترة عدم الانتظام

أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً

أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً

أكثر من 365 يوماً

ولكن كإجراء يتصف بالحدز والتحفيز يقوم البنك على الفور بتكوين مخصص بنسبة 100% ويقوم بشطب جميع التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة لفترة تزيد عن 90 يوم. إن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المستخدمة في حساب كفاية رأس المال تتوافق مع قواعد وأنظمة البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. إن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المسموح بها بموجب القواعد هي موديز (Moody's) وستاندرد أند بورز (Standard & Poor) وفيتش (Fitch). تُترجم تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية إلى أوزان محددة للمخاطر تمشيا مع خطة التعيين المحددة في نفس القواعد. تتضمن عملية التعيين تطبيق قيود المخاطر المنصوص عليها للحصول على تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية مختلفة وفي حالة مطالبات البنوك، في حالات التعرض قصيرة الأجل وطويلة الأجل، على النحو المنصوص عليه في القواعد.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

أ - إجمالي التعرضات للائتمان

ألف دينار كويتي						
2020			2021			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	370,646	370,646	-	386,611	386,611	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	143,079	143,079	-	181,378	181,378	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
342,816	1,403,447	1,746,263	305,859	1,212,390	1,518,249	5. مطالبات على البنوك
2,219,615	1,809,296	4,028,911	2,257,241	1,774,649	4,031,890	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	40,396	40,396	-	34,337	34,337	8. بنود نقدية
621	454,795	455,416	429	497,891	498,320	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	114	-	114	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	139,798	139,798	-	144,073	144,073	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,563,052	4,361,457	6,924,509	2,563,643	4,231,329	6,794,972	

ب - متوسط إجمالي التعرضات للائتمان

ألف دينار كويتي						
2020			2021			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	386,872	386,872	-	378,629	378,629	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	132,901	132,901	-	162,229	162,229	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
340,063	1,599,229	1,939,292	324,338	1,307,919	1,632,256	5. مطالبات على البنوك
2,217,129	1,830,011	4,047,140	2,238,428	1,791,973	4,030,401	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	35,205	35,205	-	37,367	37,367	8. بنود نقدية
8,036	458,467	466,503	525	476,343	476,868	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
29	-	29	57	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	151,177	151,177	-	141,936	141,936	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,565,257	4,593,862	7,159,119	2,563,348	4,296,393	6,859,741	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

ج - إجمالي التعرضات للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
386,611	-	-	-	8,247	378,364	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
181,378	-	-	-	-	181,378	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,518,249	22,983	10,317	195,631	777,157	512,161	5. مطالبات على البنوك
4,031,890	9,096	57,889	68,675	187,855	3,708,375	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
34,337	-	-	-	-	34,337	8. بنود نقدية
498,320	18	-	-	41	498,261	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
114	-	-	-	-	114	11. التعرض للقروض المتأخرة
144,073	3	-	2,848	206	141,016	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,794,972	32,100	68,206	267,154	973,506	5,454,006	
%100	%0.5	%1	%3.9	%14.3	%80.3	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
370,646	-	-	-	35,210	335,436	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
143,079	-	-	-	-	143,079	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,746,263	37,873	10,275	314,327	896,046	487,742	5. مطالبات على البنوك
4,028,911	9,130	57,948	78,482	260,729	3,622,622	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
40,396	3	335	74	48	39,936	8. بنود نقدية
455,416	53	-	-	79	455,284	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
139,798	31	6,919	2,918	364	129,566	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,924,509	47,090	75,477	395,801	1,192,476	5,213,665	
%100.0	%0.7	%1.1	%5.7	%17.2	%75.3	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2021

د - التعرضات للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
386,611	-	-	-	8,247	378,364	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
181,378	-	-	-	-	181,378	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,212,390	22,873	10,166	86,694	586,162	506,495	5. مطالبات على البنوك
1,774,649	9,095	14	2,053	92,205	1,671,282	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
34,337	-	-	-	-	34,337	8. بنود نقدية
497,891	18	-	-	41	497,832	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
144,073	3	-	2,848	206	141,016	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,231,329	31,989	10,180	91,595	686,861	3,410,704	
%100	%0.8	%0.2	%2.2	%16.2	%80.6	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
370,646	-	-	-	35,210	335,436	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
143,079	-	-	-	-	143,079	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,403,447	23,575	10,068	189,725	692,337	487,742	5. مطالبات على البنوك
1,809,296	9,118	-	5,482	152,220	1,642,476	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
40,396	3	335	74	48	39,936	8. بنود نقدية
454,795	53	-	-	79	454,663	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
139,798	31	6,919	2,918	364	129,566	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,361,457	32,780	17,322	198,199	880,258	3,232,898	
%100.0	%0.8	%0.4	%4.5	%20.2	%74.1	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

هـ - التعرضات للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
305,859	110	151	108,937	190,995	5,666	5. مطالبات على البنوك
2,257,241	1	57,875	66,622	95,650	2,037,093	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
429	-	-	-	-	429	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
114	-	-	-	-	114	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,563,643	111	58,026	175,559	286,645	2,043,302	
%100	%0.0	%2.3	%6.8	%11.2	%79.7	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
342,816	14,298	207	124,602	203,709	-	5. مطالبات على البنوك
2,219,615	12	57,948	73,000	108,509	1,980,146	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
621	-	-	-	-	621	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,563,052	14,310	58,155	197,602	312,218	1,980,767	
%100.0	%0.6	%2.3	%7.7	%12.2	%77.2	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

و - إجمالي التعرضات للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
386,611	48,332	10,083	55,235	81,864	191,097	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
181,378	181,376	-	-	-	2	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,518,249	162,431	210,933	196,794	306,937	641,154	5. مطالبات على البنوك
4,031,890	1,835,805	536,845	437,809	428,836	792,595	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
34,337	-	-	-	-	34,337	8. بنود نقدية
498,320	474,996	2,785	1,502	505	18,532	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
114	40	8	17	49	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
144,073	16,130	2	1	228	127,712	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,794,972	2,719,110	760,656	691,358	818,419	1,805,429	
%100	%40	%11.2	%10.2	%12.0	%26.6	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
370,646	74,328	24,161	58,070	44,899	169,188	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
143,079	143,016	-	-	-	63	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,746,263	392,676	81,701	155,343	286,936	829,607	5. مطالبات على البنوك
4,028,911	1,498,689	461,511	466,043	470,622	1,132,046	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
40,396	-	-	-	-	40,396	8. بنود نقدية
455,416	435,660	2,842	597	506	15,811	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
139,798	8	1	36	133	139,620	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,924,509	2,544,377	570,216	680,089	803,096	2,326,731	
%100.0	%36.8	%8.2	%9.8	%11.6	%33.6	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

ز - التعرضات للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
386,611	48,332	10,083	55,235	81,864	191,097	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
181,378	181,376	-	-	-	2	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,212,390	124,636	185,799	166,884	176,522	558,549	5. مطالبات على البنوك
1,774,649	993,932	155,578	141,262	136,434	347,443	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
34,337	-	-	-	-	34,337	8. بنود نقدية
497,891	474,821	2,717	1,412	436	18,505	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
144,073	16,130	2	1	228	127,712	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,231,329	1,839,227	354,179	364,794	395,484	1,277,645	
%100	%43.5	%8.4	%8.6	%9.3	%30.2	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
370,646	74,328	24,161	58,070	44,899	169,188	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
143,079	143,016	-	-	-	63	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,403,447	337,821	64,502	129,591	155,279	716,254	5. مطالبات على البنوك
1,809,296	811,541	111,135	188,109	173,244	525,267	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
40,396	-	-	-	-	40,396	8. بنود نقدية
454,795	435,435	2,724	575	402	15,659	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
139,798	8	1	36	133	139,620	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,361,457	1,802,149	202,523	376,381	373,957	1,606,447	
%100.0	%41.4	%4.6	%8.6	%8.6	%36.8	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

ح - التعرضات للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
305,859	37,795	25,134	29,910	130,415	82,605	5. مطالبات على البنوك
2,257,241	841,873	381,267	296,547	292,402	445,152	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
429	175	68	90	69	27	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
114	40	8	17	49	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,563,643	879,883	406,477	326,564	422,935	527,784	
%100.0	%34.3	%15.9	%12.7	%16.5	%20.6	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2020
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
342,816	54,855	17,199	25,752	131,657	113,353	5. مطالبات على البنوك
2,219,615	687,148	350,376	277,934	297,378	606,779	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
621	225	118	22	104	152	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,563,052	742,228	367,693	303,708	429,139	720,284	
%100.0	%29.1	%14.3	%11.8	%16.7	%28.1	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

ط - تحليل القروض المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي				
2020		2021		
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		
61 – 90 يوم	0 – 60 يوم	61 – 90 يوم	0 – 60 يوم	
-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	5. مطالبات على البنوك
1,047	273,580	292	51,060	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8. بنود نقدية
-	13,434	-	15,376	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
1,047	287,014	292	66,436	

ي - المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي				
2020		2021		
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام	
-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
(656)	822	(783)	39	5. مطالبات على البنوك
87,949	128,045	3,416	173,844	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8. بنود نقدية
4,508	5,864	824	6,322	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
(410)	1,803	690	1,829	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
91,391	136,534	4,147	182,034	

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2021

ك - انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2021
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		المخصص المحدد	إجمالي الدين	
90 - 61 يوم	0 - 60 يوم			
292	66,436	-	-	الكويت
-	-	-	-	آسيا
-	-	-	-	أوروبا
-	-	-	-	أمريكا
-	-	-	-	أخرى
292	66,436	-	-	

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2020
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		المخصص المحدد	إجمالي الدين	
61 – 90 يوم	0 – 60 يوم			
1,047	287,014	-	-	الكويت
-	-	-	-	آسيا
-	-	-	-	أوروبا
-	-	-	-	أمريكا
-	-	-	-	أخرى
1,047	287,014	-	-	

ل - الحركة على المخصصات

ألف دينار كويتي					
2020			2021		
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد
129,115	129,115	-	136,534	136,534	-
(83,566)	-	(83,566)	(11,927)	-	(11,927)
79	79	-	(38)	(38)	-
-	-	-	-	-	-
90,906	7,340	83,566	57,465	45,538	11,927
136,534	136,534	-	182,034	182,034	-

المخصصات في 1 يناير

مبالغ مشطوبة

فروقات تحويل

مضاف لبنك الكويت المركزي

بيان الدخل

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2021

م - التعرضات للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

ألف دينار كويتي				
2020		2021		
التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		
التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	
-	370,844	-	386,751	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
148,744	-	194,289	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
494,040	1,130,886	515,134	907,851	5. مطالبات على البنوك
2,190,760	32,777	2,264,531	1,074	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
40,396	-	34,337	-	8. بنود نقدية
452,566	-	495,874	-	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	57	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
135,629	-	138,943	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
3,462,135	1,534,507	3,643,165	1,295,676	

7 - تخفيف خطر الائتمان :

إن الضمانات المقبولة تتضمن النقد و الضمانات البنكية و الأسهم و العقار إلخ. معرضة إلى حالات خاصة على الجدارة و هامش المتطلبات إلخ منصوص عليها في سياسة الائتمان. إن تخفيف مخاطر الائتمان يستعمل لحسبة كفاية رأس المال متضمناً النقد والأسهم والضمانات الصادرة عن بنوك مصنفة ضمن تصنيف "A" كما هو منصوص عليه في قواعد و قوانين البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمية المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تضم، الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات، إلخ. طبقاً لسياسة الائتمان ، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص ، ضمانات الأسهم إضافة إلى الحالات التي تكون فيها الضمانات المقدمة بالعملاء المختلفة حيث تتطلب إعادة تقييمها بشكل يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحاييد لتصنيف الأسهم المقبولة كضمانات، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

انكشاف البنك لمخاطر الائتمان المغطاة خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

ألف دينار كويتي			
2021			
إجمالي التعرض	التعرض المضمون	الضمانات المالية	ضمانات بنكية
386,611	-	-	-
-	-	-	-
181,378	-	-	-
-	-	-	-
1,518,249	-	-	-
4,031,890	698,206	154,438	-
-	-	-	-
34,337	-	-	-
498,320	16,240	2,272	-
-	-	-	-
114	-	-	-
144,073	16,246	5,130	-
-	-	-	-
6,794,972	730,692	161,840	-

كما في 31 ديسمبر 2021	
1. مطالبات على جهات سيادية	
2. مطالبات على مؤسسات دولية	
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	
5. مطالبات على البنوك	
6. مطالبات على الشركات	
7. مطالبات على الأطراف المركزية	
8. بنود نقدية	
9. الاستهلاكات التنظيمية	
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	
11. التعرض للقروض المتأخرة	
12. موجودات أخرى	
13. مطالبات على الأصول المورقة	

ألف دينار كويتي			
2020			
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض
-	-	-	370,646
-	-	-	-
-	-	-	143,079
-	-	-	-
-	-	-	1,746,263
-	192,012	697,705	4,028,911
-	-	-	-
-	-	-	40,396
-	2,640	11,237	455,416
-	-	-	-
-	-	-	-
-	4,169	16,812	139,798
-	-	-	-
-	198,821	725,754	6,924,509

كما في 31 ديسمبر 2020
1. مطالبات على جهات سيادية
2. مطالبات على مؤسسات دولية
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
5. مطالبات على البنوك
6. مطالبات على الشركات
7. مطالبات على الأطراف المركزية
8. بنود نقدية
9. الاستهلاكات التنظيمية
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
11. التعرض للقروض المتأخرة
12. موجودات أخرى
13. مطالبات على الأصول المورقة

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

8 - متطلبات رأس المال لمخاطر السوق :

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي :

ألف دينار كويتي		
2020	2021	
-	-	1. مخاطر مراكز سعر الفائدة
1	-	2. مخاطر مراكز الأسهم
440	1,034	3. مخاطر العملات الأجنبية
-	-	4. مخاطر السلع
-	-	5. الخيارات
441	1,034	

9 - مخاطر التشغيل:

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر التشغيل والبالغة 25,507 ألف دينار كويتي (2020: 27,212 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر التشغيل بشكل منفصل للركن الثاني (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم اعتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر التشغيل.

10 - مركز حقوق المساهمين في دفاتر البنك:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن امتلاك أدوات حقوق المساهمين الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات بشكل نهائي.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة ، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق المساهمين.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال أي عملية تجارية لأسهم الشركة ذاتها أو القيمة السوقية لإستثمارات مماثلة أو عن طريق الخصم المنخفض لصافي قيمة أصول أو قيمتها الدفترية.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2021

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي :

ألف دينار كويتي		
2020	2021	
236,264	307,096	1. قيمة الاستثمارات المفصح عنها في المركز المالي
		2. نوعية وطبيعة أدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :
208,477	282,799	- أسهم مسعرة
27,787	24,297	- أسهم غير مسعرة
236,264	307,096	
-	-	3. الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
(18,098)	73,217	4. مجموع الأرباح غير المحققة (بالصافي) المدرجة في المركز المالي ولكن ليس من خلال حساب الأرباح أو الخسائر
		5. متطلبات رأسمالية
39,979	59,455	- أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

11 - مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك :

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط والتقرير والتحوط لمخاطر سعر الفائدة. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا، تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني.

على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو :

ألف دينار كويتي			
2020		2021	
التأثير على العائد		التأثير على العائد	
%2 @ ±	%1 @ ±	%2 @ ±	%1 @ ±
13,760	6,880	14,984	7,492
4,480	2,240	(336)	(168)
432	216	3,216	1,608
±18,672	±9,336	± 17,864	± 8,932

12 - مكافآت :

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل بما فيهم رئيس اللجنة والذي يعين من قبل مجلس الإدارة. وسيقوم أمين سر مجلس الإدارة بدور أمين السر في اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة. تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من الأعضاء التالية أسمائهم:

الدكتور / محمود بهبهاني
الشيخ / طلال الصباح
السيد / مناف المهنا
السيد / ارشد الحوري

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

- فيما يلي المهام والواجبات الرئيسية المنوطة بها لجنة المكافآت والترشيحات:
1. إعداد تلك السياسة ومراجعتها على أساس سنوي على الأقل أو بناءً على طلب مجلس الإدارة، واقتراح التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن أي تعديلات / تحديثات عليها. تسري هذه التعديلات / التحديثات فقط بعد موافقة مجلس الإدارة. تتضمن هذه المراجعة تقييم مدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها وفقاً للمعلومات ذات الصلة بتدفق العمل الخاص بخطة المكافآت المقدمة من الإدارة إلى لجنة المكافآت والترشيحات، وعرضها على مجلس الإدارة.
 2. مراقبة تطبيق سياسة ومخطط المكافآت عبر المعلومات والتقارير المقدمة من الإدارة للجنة المكافآت والترشيحات بشكل ربع سنوي وعرضها على مجلس الإدارة.
 3. رفع توصيات لمجلس الإدارة حول كمية وطبيعة مكافأة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه من هم في نفس المركز الوظيفي التنفيذي في البنك. لا تسري تلك الاقتراحات إلا بموافقة من مجلس الإدارة.
 4. التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ورئيس مدراء إدارة المخاطر لتقييم برنامج المكافآت المقترح.
 5. التأكد من أن الاجدرة التنفيذية تطبق نظم تتسم بالكفاءة وإجراءات وآليات لضمان تطبيق السياسة والمخطط وعرضه على مجلس الإدارة.
 6. التأكد من أن سياسات والممارسات المكافآت لشركات البنك التابعة وفروعه الخارجية (إن وجدت) تتماشى وتلك الخاصة بالبنك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة.
 7. التأكد من أن برنامج المكافآت متفق مع الممارسات السليمة في صرف المكافآت.
 8. التأكد من إتمام مراجعة السياسة سنوياً من جهة مستقلة. يمكن أن تكون الجهة إدارة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي. وتهدف المراجعة إلى تقييم مدى التزام البنك بالسياسة والممارسات. ووجب على اللجنة عرض التقييم على مجلس الإدارة.
- يمكن للجنة المكافآت والترشيحات طلب المساعدة من إدارة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي وذلك لتحقيق مسؤولياتها بفعالية. خلال السنة 2021 تم الاستعانة بإدارة التدقيق الداخلي لمراجعة سياسة المكافآت.

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة ثمانية اجتماعات خلال عام 2021. بالنسبة للمكافآت الممنوحة لأعضاء هذه اللجنة لعام 2021 والتي تشمل عضويتهم في اللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة. بلغ إجمالي المكافآت 465 ألف دينار كويتي (2020: 438 ألف دينار كويتي) الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة ضمن التقرير السنوي للبنك بشكل مجمل، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمتعلقة بحوكمة الشركات.

سياسة المكافآت

خلال عام 2021 قامت لجنة المكافآت والترشيحات بمراجعة سياسة المكافآت وتم تقديم السياسة المعدلة لمجلس الإدارة في 17 أغسطس 2021. وافق مجلس الإدارة على السياسة المقدمة. لم يتم عمل أي تعديلات مادية ضمن التحديث الأخير.

يتم مراجعة سياسة المكافآت مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. علاوة على ذلك تضمن التحديث التعديلات المنصوص عليها من قبل البنك الكويتي المركزي أو مجلس الإدارة كيف ومتى تقدمت التعديلات.

العناصر الرئيسية وأهداف سياسة منح المكافآت:

أ - العناصر الرئيسية

- يتضمن هيكل مكافآت لجميع موظفي المجموعة مكافآت ثابتة ومتغيرة.
- مكافآت ثابتة - تتكون من الراتب الأساسي والبدلات والمنافع ذات الصلة.
- مكافآت متغيرة - تتكون من دفعات مرتبطة بالمتطلبات الوظيفية والأداء.

ب - الأهداف

1. تعزيز فعالية الحوكمة والممارسات السليمة اتجاه المكافآت المالية لتكون ملائمة استراتيجية المجموعة.
2. إنشاء مزيج من المكافآت الثابتة والمتغيرة علة مستويات المؤسسة وطبيعة العمل.
3. جذب واحتفاظ بالموظفين المؤهلين المطلوب لتنفيذ استراتيجية المجموعة.
4. محتدأة المكافآت مع استراتيجية مخاطر البنك المتصلة ومستويات المخاطر والسلامة المالية وتقديم مزايا لتحفيز التطور الوظيفي وتوازن الحياة والعمل
5. التأكد من المكافآت المالية ترتبط بشكل مناسب وأداء المجموعة وتوقيت المخاطر أخذاً بالاعتبار تعديل المكافآت المالية للموظفين في حال ضعف الأداء المالي وتطابق المخاطر على المدى البعيد.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

للتحقق من استقلالية إدارة المخاطر وإدارة الالتزام والحوكمة وإدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة يقوم رؤساء تلك الإدارات بمخاطبة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة دون الرجوع إلى الرئيس التنفيذي. يمثل الجدول أدناه خطوط التقارير الفنية والإدارية لتلك الوظائف.

الإدارة / القسم	جهة التقرير الفنية	جهة التقرير الإدارية
إدارة المخاطر	لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة الالتزام والحوكمة	لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة التدقيق الداخلي	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

تقييم الأداء

وفقاً لسياسة المجموعة يتم تقييم الأداء الفردي لجميع الموظفين مرة واحدة على الأقل سنوياً. يتم استخدام إجراءات التقييم لتقييم مساهمة الموظفين في تحقيق أهداف المجموعة وإعطائهم ملاحظات حول نقاط القوة والضعف المرتبطة بأدائهم.

يتم استخدام مصفوفة تصنيف الأداء لتحويل الأداء الفردي إلى درجة تقييم بناءً على خطوط إرشادية محددة مسبقاً. يتم استخدام درجة تقييم الأداء لتحديد زيادة في الراتب ومقدار المكافآت المتغيرة.

يتم تطبيق إرشادات التصنيف بشكل موحد عبر جميع خطوط العمل والأفراد.

فيما يلي الحوافز السنوية الممنوحة للموظفين :

ألف دينار كويتي	2021	2020
المبلغ المدفوع	1,440	-
عدد الموظفين	1,081	-

لا توجد أية دلائل على صرف مكافآت خلال السنة.

خلال السنة، قام البنك بصرف مكافآت تتعلق بنهاية الخدمة على النحو التالي:

2021	2020	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي
119	1,047	74	481	148	471
148	471	88	361		

المبالغ المدفوعة لـ :

– موظفين كويتيين

– موظفين غير كويتيين

يوضح الجدول أدناه قيمة المكافآت المدفوعة للإدارة العليا والموظفين الآخرين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر:

ألف دينار كويتي	2021	2020	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة
1,775	-	1,394	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
1,775	-	1,394	-	-	-	-

ثابتة

– نقدية

– أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم

– أخرى

إجمالي المكافآت الثابتة

لم يتم صرف أية مكافآت متغيرة خلال السنة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2021

يوضح الجدول أدناه ملخص قيمة المكافآت الممنوحة للإدارة العليا وقابلي المخاطر المادية :

2020		2021		
ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	
1,394	14	1,775	15	الإدارة العليا
578	4	719	5	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر
415	5	518	5	الموظفون المسؤولون عن الرقابة المالية

Branches Network	Tel	شبكة الفروع
Mubarak Al-Kabir (H.O.)	22990001	مبارك الكبير (الرئيسي)
Airport (Arrival)	22990004	المطار (الوصول)
Al-Rai	22990045	الري
Ali Sabah Al-Salem	22990042	علي صباح السالم
Al-Messila	22990065	المسيلة
Al-Naeem	22990056	النعيم
Al-Rabia	22990057	الرابية
Al-Salam	22990055	السلام
Andalus	22990036	الأندلس
Ardhiya	22990019	العارضية
Dahyat Abdulla Mubarak	22990059	ضاحية عبدالله المبارك
East Ahmadi	22990014	شرق الأحمدى
Fahaheel	22990066	الفحيحيل
Fahaheel - Ajyal Complex	22990011	الفحيحيل - مجمع أجيال
Faiha	22990067	الفيحاء
Farwaniya Co-op	22990027	الفروانية (الجمعية)
Hadiya	22990064	هدية
Hawalli (Beirut St.)	22990020	حولي - شارع بيروت
Jabriya	22990035	الجابرية
Jahra	22990007	الجهراء
Jleeb Al-Shyukh	22990063	جليب الشيوخ
Khaitan	22990008	خيطان
Khalidiya	22990015	الخالدية
Labour Unit	22990049	وحدة حساب العامل
Mansouriya	22990044	المنصورية
Ministries Complex	22990031	مجمع الوزارات
Qurain	22990024	القرين
Regaee	22990050	الرقعي
Rumaithiya	22990018	الرميثية
Sabah Al-Salem	22990054	صباح السالم
Sabahiya	22990012	الصباحية
Salmiya	22990023	السالمية
Salwa	22990051	سلوى
Sharq	22990026	شرق
Shuwaikh	22990021	الشويخ
Six Ring Road	22990034	الدائري السادس
South Fahaheel	22990068	جنوب الفحيحيل
Sulaibikhat	22990013	الصليبيخات
The Avenues	22990069	الأنفيوز
West Shuwaikh	22990028	غرب الشويخ
Fahad Al Salem	22990009	فهد السالم



www.cbk.com



Commercial Bank of Kuwait



1 888 225



AltijariCBK

البتجاری... هو إختیاری

